جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الاردني

إعـــــداد الطالبة
خولة عبد الحميد حسن

إشـــــراف
الأستاذ الدكتور ذياب موسى البداينة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراســات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علــم الاجتماع تخصص علم الجريمـــة

جامعــة مؤتــــة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة خولة عبدالحميد حسن الموسومة بـــ:

مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الأردني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. ذياب موسى البداينة		2012/07/09	مشرفاً ورئيسا
د. رافع عارف الخريشا		2012/07/09	عضواً
د. حسن سلامة العوران		2012/07/09	عضواً
د. عارف محمود الخطار		2012/07/09	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من غرس في نفسي الانتماء والولاء وحب الخير والايثار...

إلى والدي رحمه الله...

إلى والدتي الحنونة التي علمتني كيف يكون الوفاء...

إلى الأحب لذاتي والأقرب لوجداني زوجي الحبيب...

إلى ابنائي وحلم حياتي الأبدي علا ويزن وسيف.

أهدي لهم جميعاً هذا العمل.

خولة الحسن

الشكر والتقدير

أتقدمُ بالشكر الجزيل إلى أستاذي الأستاذ الدكتور ذياب البداينة المشرف على هذه الدّراسة، فقد تتبّع هذا العمل منذ بداياته وأبدى ملاحظاته القيّمة التي قوّمت فصولهُ، ولولا فضلُ وحُسْنُ نصحه لما وصلت الدراسة إلى هذه الصورة.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، وهم: الاستاذ الدكتور عارف الخطار من جامعة كاليفورنيا (CALU) في بنسيلفينيا والدكتور حسن العوران من جامعة الطفيلة التقنية والدكتور رافع الخريشه رئيس قسم علم الاجتماع تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، وعلى ملاحظاتهم القيمّة التي يتفضلون بإبدائها، فهم أصحاب الفضل والريادة في مجال الدراسات الاجتماعية.

كما وأشكر زملائي أيضاً، وإلى كلِّ مَنْ أسهم في إعداد هذه الدراسة، والشكر موصول إلى المشاركين من الحراك الشعبي في كافة المحافظات الذين شاركوا في تعبئة استبانات هذه الدراسة.

خولة الحسن

فهــرس المحتويــات

قائمـــة الجـــداول

قائمـــة الأشكـــــال

قائمـــة الملاحـــــق

الملخـــص

مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الاردني

خولة الحسن

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدركات الفساد، وأسباب انتشاره، ومدى انتشاره في المؤسسات الحكومية، والجهود الوطنية في محاربته من وجهة نظر الحراك الشعبي الأردني، وكذلك رصد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحراك الشعبي الأردني. كما تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفروق في مدركات الفساد وأسباب انتشاره، ومدى انتشاره في المؤسسات الحكومية والجهود الوطنية في محاربته التي تعزى إلى كل من نوع القطاع، والمحافظة، والنوع الاجتماعي، والتعليم والعمل ونوع الحراك، والانتماء الحزبي، والتفضيل الحزبي.

تم سحب عينة قصدية من (821) فردا من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني في (12) محافظة. ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع بياناتها، تم استخدام الاداة التي طورها البداينة (2010) الخاص بمدركات الفساد، والمعتمدة على المقاييس الدولية مثل فهرس مدركات الفساد(CPI).

أظهرت نتائج الدراسة إن المشاركين في الحراك الذين استطلعت آرائهم هم من الذكور(78%) وبمتوسط عمر (40) سنة، وجامعيون (51%)، وبلا عمل (15%) وانهم ينتمون لتيار الاصلاح (30%)، منهم (16%) حزبيون و(17%) وسطيون. وكانت محافظات الكرك والمفرق والزرقاء الأعلى في متوسطات مدركات الفساد العامة. كما أظهرت النتائج أن أهم أسباب انتشار الفساد هو تدخل أصحاب النفوذ والجشع والرغبة في الثراء السريع والمحسوبية وعدم جدية الحكومة في مكافحة الفساد، وأن أولويات الاصلاح هي الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي. أما وفق مدركات الفساد تبين أنه في مجال الرشوة فقد احتلت العطاءات الحكومية وكبار الموظفين والوزارات أعلى نسبة، وفي مجال استخدام العلاقات الشخصية فتبين أن العطاءات الحكومية وكبار الموظفين ومجلس النواب قد احتل أعلى النسب، في حين احتل كبار الموظفين العطاءات الحكومية والوزارات أعلى النسب في مجال التعدي على المال العام والممتلكات العامة. كما تبين أن الجهود الوطنية في مكافحة الفساد عموماً غير فاعلة وأفضلها هيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وفي مجال الفساد الحكومي تبين أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة والجهوية والقرارات لمنفعة شخصية والتحايل على القوانين كانت الأكثر شيوعاً. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مقاييس الفساد عامة في القطاع والنوع الاجتماعي باستثناء (أسباب الفساد)، والتعليم (باستثناء أسباب الفساد والجهود الوطنية في مكافحة الفساد)، والعمل باستثناء (الجهود الوطنية في مكافحة الفساد)، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في جميع المقاييس تعزى لنوع الحراك والانتماء الحزبي. وأخيراً تبين أن أهم محددات مدركات الفساد هي انتشار الفساد والفساد الحكومي وعدم جدية الحكومة في مكافحة الفساد.

Abstract

The Corruption's Perceptions Among the Social Movements in Jordan

Khawla A. Hasan

Mu'tah University, 2012

This study aims at describing the corruption perceptions among the Social Movements in Jordan. It also aims at determining corruption's prevelance; causes and national efforts encountering and preventing corruption. In addition to document Socio-economic characteristics profile of the Social Movements. Moreover, it examines the significant differences in corruption scales (perceptions, prevenlence, causes and national efforts) that attributed to sector, governate, gender, education, work, type of movement, political identification and political preference.

A convenient sample consisted of (821) participants from the Jordanian Soial Movements in (12) Governates in Jordan. A Questionnaire developed by Prof. Al Badayneh (2010) was used as a research tool in this study. The results showed that participants in the Social Movement are males (78%) and the average age is (40) years, university gradautes (51%), unemployed (15%) and that they affiliated with the Reform Movement Group (30%), of whom (16%) political party members and (17%) and moderate. The highest percentages of public corruption perceptions were in Karak, Mafraq and Zarqa.

The findings revealed that the powerful people intervience, greed, the desire of being rich, nepotism, lack of seriousness against corruption were the most important reasons for corruption prevelance, and the Socio-economic reform is a priority. The results showed that the Government tenders, Senior staff and Ministries are the highest rate of corruption perception (bribery), meanwhile the Government tenders, senior staff and the Parliament are the highest in using the personal relationship, and senior staff, government tenders and Ministries are the highest in encroachment public money and public property. The national Efforts against corruption is not effective, wasta and favoritism, patronage, regional, making decisions for oersonal benefits, circumvent the laws were the most common. They also showed that there is no significant differences in the general corruption perceptions measures in sectors (except corruption causes), education (except corruption causes and national efforts), work (except national efforts against corruption). Meanwhile there are significant differences in all measures of corruption attributed to the type of movement, and political identification. Finally, the most important determinants in corruption perceptions are corruption prevelance, government corruption and the lack of seriousness to combat corruption.

الفصـــل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمـــة:

الفساد ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات الانسانية، وقد انتشر الفساد على مدى العصور والأزمنة وإن كان بأحجام ونسب متفاوتة وبأشكال مختلفة وصور متباينة من بلد لآخر، حسب القائمين عليه والداعمين له، والمستفيدين منه والمتنفعين جراء تناميه وانتشاره. يؤثر الفساد على جميع مناحي الحياة سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويلمس المواطنين وجوده وأثاره بكافة شرائحهم وطبقاتهم الاجتماعية في شتى الميادين، و كانت محاربة الفساد كانت على مر الزمان غاية من غايات الرسالات والأديان السماوية، ففي القرآن الكريم هناك العديد من الآيات التي تنهي عن الفساد في الأرض وتذم المفسدين. قال تعالى: (وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) سورة الشعراء(183)، وقوله تعالى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) سورة القصص (77).

ويشير مصطلح الفساد إلى وجود حالات انتهاك في النزاهة، وله معاني عديدة وفق السياق الذي تقع فيه حادثة الفساد، فيكون الفساد فـــي الـــسلع أو الاخـــلاق أو التعامل بين أفراد المجتمع او التعامل السلطوي وتنفيذ الواجبات والمهام. ويعـــرف معجم أوكسفورد الإنكليزي الفساد بانه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة"(Oxford, 2006). وقد يعنى الفساد "التلـــف" إذا ارتبط المعنى بسلعة ما، وهو لفظ شامل لكافة النواحى السلبية في الحياة، قال ابـــن منظور : "الفساد نقيض الصلاح" و تفاسد القوم بمعنى تدابروا وقطعوا الأرحـــام، و استفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصي عليه، و المفسدة خلاف المصلحة، و الاستفساد خلاف الاستصلاح" (ابن منظور،1414هـ: 335).

يمثل الفساد تحدياً ومعوقاً في وجه التنمية البشرية. ذلك أنه متعدد الوجـــوه والاشكال ومرتبط بكافة نواحي النشاطات الاجتماعية والمجتمعية، يؤثر فيها كافـــة،

فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكم الجيد وينتهك حقوق الآخرين ويهدم القيم المجتمعية ويساعد على انتشار الواسطة والمحسوبية والمحاباة . أما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي. أما الفساد القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر، والفساد في الإدارة العامة ينجم عنه احتلال المواقع الادراية العليا بعيداً عن التنافسية والكفاءة والتوزيع غير العادل للخدمات المقدمة للمواطنين.

ويضعف الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة، لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فقد يؤدي الفساد لبيع وشراء المناصب الرسمية كما ويؤدي الفساد إلى تقويض شرعية القيم الديمقراطية للمجتمع، كالثقة والتسامح والعدل والمساواة، إضافة إلى شعور عامة الشعب بالظلم والاضطهاد، جراء عدم الحصول على الفرص المتكافئة والحق في الحياة الكريمة وحق المواطنة. و تعد المطالبة بمحاربة الفساد الجامع المشترك بين دول ما عرف بالربيع العربي، حيث لوحظ في عام 2012 ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والاعتصامات والمطالبة بالإصلاحات على كافة الأصعدة في بعض البلدان ومنها الأردن وفي معظم محافظاتها، وقد شغلت الشعارات المنادية بمحاربة الفساد المساحة الكبرى لدى المتظاهرين والمحتجين في مسيرات الحراك الشعبي الاردني.

كما أظهر تقرير الفساد لعام 2011 المعروف باسم باروميتر الفساد العالمي (تقرير باروميتر الفساد العالمي،2011)أن الأحزاب السياسية هي أكثر المؤسسات فساداً على مستوى البلدان التي شملها التقرير، يليها البرلمان/ التشريعات، ثم الشرطة بنسبة 55%، يتبعها فئة موظفين الدولة (الخدمة المدنية)، ثم الجهاز القضائي. كما أشار التقرير إلى أن ثلاثة ارباع الاشخاص حول العالم يعتقدوا أنه بامكانهم أن يحدثوا فرقاً في مكافحة الفساد، وأن اربع أخماس الناس حول العالم قد دعموا زميل أو صديق لهم في مكافحة الفساد، وأن اكثر من ثلاث ارباع الاشخاص حول العالم قد قاموا بالابلاغ عن حادثة فساد، وأن نصف الاشخاص حول العالم لا يتعقدوا بأن الجهود الحكومية فاعلة في مكافحة الفساد.

وعند مقارنة مؤشر الفساد في البلدان العربية للعام (2011) وفق منظمة الشفافية الدولية نجد أن متوسط الاردن على مؤشر مدركات الفساد هو (4.5) بترتيب الخامس عربياً و(56) دولياً ضمن (182) تم تقييمها وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية،

وهو تقرير ينشر سنوياً منذ عام 1995، حيث أنه كلما زادت قيمة المؤشر في الدولة تكون أقل فساداً والعكس بالعكس، فالمقياس من (9.-0) يعني الاكثر فساداً ومن (9 -10) يعني الاقل فساداً. والجدول رقم (1) يبين ترتيب الدول العربية للعام تصاعدياً لعام2011 حسب منظمة الشفافية الدولية حيث شمل المسح (20) دولة عربية.

الجدول رقم (1)

ترتيب الدول العربية في مدركات الفساد للعام 2011

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	مؤشر الفساد
قطر	1	22	7.2
الامارات العربية	2	28	6.8
سلطنة عمان	3	50	4.8
الكويت	4	54	4.6
الاردن	5	56	4.5
السعودية	6	57	4.4
تونس	7	73	3.8
المغرب	8	80	3.4
جيبوتي	9	100	3
الجزائر	10	112	2.9
مصر	10	112	2.9
سوريا	11	129	2.6
لبنان	12	134	2.5
موريتانيا	13	143	2.4
اليمن	14	164	2.1
تشاد	15	168	2.0
ليبيا	15	168	2.0
العراق	16	175	1.8
السودان	17	177	1.6
الصومال	18	182	1.0

المصدر: منظمة الشفافية الدولية/2011

* الجدول من عمل الباحثة

قام مركز الشفافية الاردني بإعداد دراسة لمقارنة الاردن مع باقي البلــدان وحصر نسب مدركات الفساد في الاردن بناءً على المعلومات والبيانات الواردة في تقرير منظمة الشفافية الدولية، والجدول رقم (2) يبين وضع الاردن خلال الاعوام (2001 – 2011) من حيث نتيجة المؤشر والترتيب العربي والدولي وعدد الــدول التي تم تقييمها، حيث كان مؤشر مدركات الفساد في الاردن لعام 2001 (4.9) من (10) وارتفع في عام 2005 إلى (5.7) ليعود بعدها إلى الانخفاض إلى (5.0) في عام 2009 ويستمر بالانخفاض إلى (4.5) في عام 2011.

الجدول رقم (2)

مدركات الفساد في الاردن للاعوام 2001- 2011

السنة	المؤشر	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	عدد الدول التي تم تقييمها
2001	4.9	2	37	91
2002	4.5	2	40	102
2003	4.6	6	43	133
2004	5.3	4	37	145
2005	5,7	5	37	158
2006	5.3	5	40	163
2007	4.7	5	53	179
2008	5.1	5	47	180
2009	5.0	5	49	180
2010	4.7	5	50	178
2011	4.5	6	56	182

المصدر: مركز الشفافية الاردني، 2012

أما فيما يتعلق بحالة الاصلاح في الاردن انخفض المؤشر الرقمــي لحالــة الاصلاح بمقدار 1.45 نقطة خلال شهر نيسان مقارنة مع الشهر الــسابق ليبلــغ 2.55 من 10 فقط، وهي نسبة ضيلة جداً، (تقرير مرصــد الإصـــلاح الأردنـــي، 2012). حيث يبين التقرير وضع الإصلاح في الأردن وأهم تطّراته خــلال شــهر نيسان 2012 من خلال دراسة وتحليل ثلاثة محاور رئيسية هي: مكافحة الفــساد

والشفافية، الإصلاح السياسي، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم آلية قياس الاصلاح على تقسيم كل محور رئيس إلى محاور فرعية وعرضها على لجنة من الخبراء من جهات مختلفة تشمل (أحزاب سياسية، أعضاء من مجلس النواب، أساتذة جامعات، نشطاء سياسيين، حقوقيين، وكُتّاب)، بحيث يوفر "المرصد" لكل المهتمين تقارير تحليلية ومؤشّرات رقمية حول حالة الإصلاح وتطوّرها سلباً أو إيجاباً من خلال تقييمها عن طريق مقياس من عشرة نقاط، بحيث يُمثل الرقم 10 الحالة المثالية للاصلاح (تقرير مرصد الاصلاح الاردني،2012).

أما عن متوسط التقييم العام لوضع الإصلاح في الأردن خلال شهر نيسان 2012 فقد بلغ (2.55) من (10) في حين كان (4.0) خلال شهر آذار (تقرير مرصد الاصلاح الاردني،2012). والجدول التالي يبين واقع الاصلاح في الاردن لشهر آذار ونيسان 2012.

الجدول رقم (3)
تقييم حالة الاصلاح في الاردن لشهري آذار ونيسان 2012

المحور	شهر آذار 2012	شهر نيسان 2012
تقييم مكافحة الفساد والشفافية	3.3	1.73
أداء هيئة مكافحة الفساد	4	2.5
أداء البرلمان	2.7	1.3
أداء الحكومة	3.2	1.5
القوانين والتشريعات	3.3	1.6
تقييم الاصلاح السياسي	4.4	2.7
الحريات المدنية	5.3	2.8
وضع المرأة في الاصلاح	3.5	3.4
المشاركة السياسية	4.2	2.8
دور المجتمع المدني	4.7	3.9
أداء البرلمان	-	1.5
أداء الحكومة	-	1.6
تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية	4.4	3.23
الحق في التعليم	5.3	4.5
الحق في الصحة	5.3	4.9
الحق في العمل	4.2	3.3
الحق في مستوى معيشة لائق	4	2.7
الحق في الانتفاع من العلم والثقافة	4	3.9
دور المجتمع المدني	-	3.3
أداء البرلمان	-	1.6
أداء الحكومة	-	1.6
التقييم العام للمحاور	4	2.55

المصدر: مرصد الاصلاح الاردني، 2012   * الجدول من عمل الباحثة

2.1 مشكلة الدراسة:

باتت مشكلة الفساد تتفشى في المجتمعات المتقدمة والنامية، وتشكل تهديداً لأمنها الانساني، ويؤدي انتشارها إلى التفكك الاجتماعي، وشيوع الشعور بعدم الانصاف، والأنومي والإحباط والضغوط الاجتماعية. وقد يكون الفساد اهم المحركات في الحراك الشعبي في بلدان الربيع العربي، ويمكن القول أن تضخم مشكلة الفساد بالاضافة إلى مشكلات أخرى كالفقر والبطالة وغياب العدالة ساهمت في اسقاط بعض أنظمة السياسة العربية. وفي الاردن تعد المطالبات الشعبية بمكافحة الفساد الجامع المشترك بين الحراكات الشعبية في جميع المحافظات الاردنية، وقد قامت الحراكات الشعبية والاجتماعية بالتصدي لهذه الظاهرة ومكافحة تغولها والمطالبة بمحاكمة القائمين على الفساد واسترجاع ما تم سلبه من مقدرات وثروات البلد. وقد أشار تقرير أمني أردني إلى وجود 4100 اعتصام منذ بداية عام 2011 (وكالة جراسيا نيوز) تطالب بمحاربة الفساد والبدء بإصلاحات سياسية وتفعيل الجهود الحكومية لمكافحة الفساد وتقديم الفاسدين إلى المحاكم المختصة.

بدأ الحراك الشعبي في الأردن قبل ما يسمى بالربيع العربي حيث بدأ في الجنوب وتحديداً في مدينة معان ومن ثم في محافظة الطفيلة وامتد إلى مناطق أخرى، وتشكلت أحزاب ومنظمات تنادي بالإصلاح ومحاربة الفساد، مثل التجمع الوطني للاصلاح، حيث يعد الحراك الشعبي في مرحلته الفتية، فقد بدأ الحراك بالتنامي وارتفاع وتيرة الهتافات والاحتجاجات مطالباً بمكافحة الفساد منذ بداية عام 2011 وإن كانت هناك بعض المطالبات والاحتجاجات في أعوام سابقة مثل 1989 والتي تعرف "بهبة نيسان" والاحتجاجات عام 1996 ضد رفع أسعار الخبز والسلع الأساسية التي تمس موضوع الأمن الغذائي للمواطن الأردني والتي انطلقت من جنوب الأردن، تحديدا مدينة الطفيلة ومعان والكرك وامتدت إلى اربد في الشمال.

وقد شكلت المناداة بمحاربة الفساد وتقديم رموزه للمحاكمة، وطرح أسماء الفاسدين ضمن الشعارات، وتكونت الاهازيج التي تنادي بمكافحة الفساد حتى أصبحت جزء من ثقافة الحراك الشعبي اليومية. تنامى عدد الحراكات الاجتماعية في الأردن عمودياً وافقياً، فزاد عدد الحركات الشعبية وزادت أعداد المظاهرات

وأعداد المشاركين، وشملت المطالبات قضايا غير مسبوقة من مثل المناداة بمحاكمة أشخاص معينين، وانتقاد الملك والملكة وأسرتها، وشكلت المناداة بمحاربة الفساد الجامع المشترك الأكبر لهذه الحراكات، وعلى سقف المطالبات الشعبية بمحاكمة رموز الفساد وأعوانه، واستجاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بقوله" إن كان ابني فاسداً فحاكموه" في رسالة ملكية على أن محاربة الفساد تحظى بأولوية وطنية ودعم ملكي، وما محاكمة مدير المخابرات الأسبق إلا أحد المؤشرات على استفحال الفساد في مؤسسات الدولة، ودليل على جدية الدولة في محاربة الفساد والمفسدين. والسؤال المتداول محلياً، ما هو الحراك الشعبي الأردني؟ هل هو حزبي؟ هل هو شبابي؟ هل هو خليط؟ وما هو الفساد من منظور الحراك الشعبي الأردني؟ لذا جاءت هذه الدراسة لبيان مدركات الفساد عند الحراك الشعبي الأردني، وما هي الفئات الاجتماعية التي تنادي بالإصلاح ومحاربة الفساد، والدراسة الحالية هي محاولة لرصد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحراك الشعبي الأردني، وبيان مدى انتشار الفساد في القطاع الحكومي، والجهود الوطنية في مكافحته، وفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى إلى القطاع والنوع الاجتماعي والمحافظة والانتماء السياسي والتفضيل الحزبي.

لذا جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى إدراك المشاركين في الحراك الشعبي في الاردن للفساد وأشكاله، ومدى مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد من مثل: ضعف التشريعات، والقضاء، وأجهزة العدالة الجنائية، ومكافحة الفساد، وتدخل اصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، وغياب المساءلة، والشعور بعدم الانصاف، وغيرها من العوامل المساهمة في انتشار الفساد في الأردن، ومعرفة مستوى فعالية الجهود الوطنية خاصة الحكومية منها، وجهود هيئة مكافحة الفساد وغيرها من العوامل في محاربة الفساد، اضافة إلى أنها تسعى لبيان مدى انتشار الفساد والرشوة واستخدام العلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام والممتلكات العامة لدى القطاع الحكومي والخاص والقيادات السياسية والصحافة والقضاء والوزارات والمخابرات العامة ومجلس النواب. كما جاءت هذه الدراسة لكشف خصائص الحراك الشعبي حسب المحافظات والعمر والنوع الاجتماعي وقطاع العمل والدخل

ومشاركتهم في حراك عام 1989 وعام 1996، وبيان أولويات الاصلاح الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من أنها الأولى التي تجري في المجتمع الأردني على قياس الفساد بمقاييس دولية تقيس مدركات الناس عن الفساد، وتوفر قاعدة نظرية تكشف الأسباب والمدركات التي يحملها المشاركون في الحراك الشعبي عن الفساد والمفسدين، كما أنها الدراسة العلمية الأولى التي تدرس الحراك الشعبي الأردني من خلال تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحراك الشعبي الأردني. كما أن لهذه الدراسة مضامين تتعلق برسم السياسات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للمجتمع الأردني وتصميم البرامج الموجه إلى الشباب وإلى فئات الحراك الشعبي، وتساعد في فهم ظاهرة الفساد في الأردن وخصائصه وخصائص الحراك الشعبي الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها. اضافة إلى انها تمثل مجالاً جديداً واقعياً وتطبيقياً للبحث الاجتماعي في الأردن وفي المنطقة العربية لدراسة المشكلات الاجتماعية وتفتح باب جديد للباحثين في هذين الجانبين الهامين الحراك الشعبي والفساد.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الأردني وبالتحديد:

1. كشف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحراك الشعبي.
2. تحديد مدركات الفساد العامة من وجهة نظر الحراك الشعبي الأردني.
3. كشف أسباب انتشار الفساد من وجهة نظر الحراك الشعبي.
4. بيان مدى انتشار الفساد في القطاعات والمؤسسات الحكومية.
5. بيان الجهود الحكومية في مكافحة الفساد.

6. بيان الفروق في مدركات الفساد وأسباب انتشاره ومدى انتشاره في المؤسسات الحكومية والجهود الحكومية في مكافحته التي تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعي والتعليم والعمر والمهنة والقطاع والمحافظة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مفهوم الفساد

يرتبط مفهوم الفساد بمفهوم الجريمة، فالفساد هــو (الخلــل والاضــطراب والتلف) أو(أخذ المال ظلماً) ويعني كذلك (اخذ ما ليس لك به حــق) ويرمــز الــى السلوك الذي يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام لتحقيــق مكاســب ماديــة او معنوية وهو احد الأعراض التــي ترمــز الــى وقــوع خطــأ فــي إدارة الدولــة (الشمري،2010).

والفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة: هو "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيــق مكسب خاص" (مؤتمر الامم المتحدة،2000، ص10). ويتدرج الفساد من الرشــوة إلى عمليات غسيل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا. وقد اختــارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 ألا تعرف الفساد تعريفاً فلــسفياً أو وصفياً، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يتــرجم فيهــا الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخــاص، والاخــتلاس بجميــع وجوهه، والمتاجرة بالنقود، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأمــوال، والثــراء غير المشروع، وغيرها من أوجه الفساد الأخرى. ويعرّف البنك الدولي الفساد "بأنه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". فالفساد يحدث الفساد عــادة عنــدما يقوم موظف بقبول او طلب ابتزاز او رشوة لتسهيل عقد او اجراء طــرح لمنافــسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء او وسطاء لشركات او اعمال خاصــة بتقــديم رشى للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق اربــاح خارج اطار القوانين المرعية. كما يمكن الفساد ان يحصل عــن طريــق اســتغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او ســرقة امــوال الدولة مباشرة (البنك الدولي، 2004)

ويعرف صندوق النقد الدولي الفساد IMF بأنه "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة الى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد، او لمجموعة ذات علاقة من الأفراد" (صندوق النقد الدولي، 2000)، ويحقق منفعة لفئة معينة من دون باقي أفراد المجتمع مما يعني إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص. أما منظمة الشفافية العالمية فتعرف الفساد بأنه "استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة". ويعرفه جي (Jai, 2001) بأنه "... فعل حيث تستخدم القوة (الصلاحيات) المرتبطة بالموقع الاداري للمنفعة الشخصية بطريقة تتعارض مع "النظام العام". كما ترى ايدت (Aidt, 2003) ان الفساد الحالي يتأثر بقيم الفساد السابق. أما عالم (Alam, 1989) فيرى انه خرق الاعراف لصالح سلوك العميل.

أما كاميرون وشيدوهوري، واكال، وجانح دهاران (Cameron, Chaudhurir, Erkal, & Gangadharan, 2005) فيرون أن الفساد يكون من خلال وجود موقف ما يحاول أحد ما زيادة أرباحه على حساب شخص آخر وهو الضحية، ويفترضوا ان التحويل الجاري بين شخصين يكون قانوني، بحيث يسمح للضحية معاقبتهم ولكن كلفة العقاب بالنسبة للضحية تكون عالية.

الفساد تعبير عن الضعف في القيم الاجتماعية وقيم المؤسسات، وافتقار المعايير الاخلاقية، ووجود الحوافز الملتوية، والضعف في التنفيذ، وينتج عن الفعل الفاسد فوائد غير قانونية لشخص أو مجموعة صغيرة من الاشخاص من خلال التحايل على القوانين الموضوعة لضمان العدل والكفاءة. كما يفرز نتائج تفتقر الي العدل والكفاءة وتنطوي على الهدر في المال العام. تأتي المكافآت غير القانونية التي تحصل عليها مجموعة صغيرة تنتهك القوانين على حساب المجتمع ككل. وهناك خاسرون آخرون بشكل فردي، كأولئك المجبرين على دفع أموال نتيجة ابتزاز، ومن يخسرون في المنافسات عند تقديم العروض والعطاءات لتوفير بضائع أو خدمات بسبب الرشاوي التي يدفعها قرناء لهم أقل التزاماً منهم بالأخلاق (هيئة مكافحة الفساد، 2012).

وعليه، فيمكن القول بأن الفساد هو سلوك اجتماعي فردي أو جمعي أو مؤسسي غير مقبول اجتماعياً يهدف إلى تحقيق أهداف مقبولة اجتماعياً بوسائل

وطرق غير مقبولة اجتماعياً. وعندما يشيع الفساد، تنمو ثقافة الفساد، وتعمم وتصبح مسيطرة على سلوكيات الكثير من الناس، ويصبح الناس يقبلون الفساد شئياً فشئياً، وذلك بسبب تعذر تحقيق أهداف وطموحات الناس بالطرق المقبولة اجتماعياً. وعندما تشيع ثقافة الفساد، تصبح محاربة الفساد غاية في الصعوبة، ويصل إلى مستويات كبرى في المجتمع.

2.1.2 أشكال الفساد:

الفساد مشكلة اجتماعية متعددة الوجوه، ترمي بظلالها على جميع المجتمعات دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة وذلك حسب طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويحتوي الفساد على أشكال وأنماط عديدة، تعكس المجالات التي يجري فيها الانحراف بالسلطة المؤسسية، فهناك الفساد المالي والإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي.

ويستشري الفساد في المجتمع العربي في مجالات كثيرة ومتنوعة، ولا يقتصر على الفساد المالي أي الفساد الناتج عن الصفقات المالية وعقود التجهيز وما إلى ذلك، إنما يسجل ايضاً الفساد السياسي المستشري في معظم الدول العربية حيث تصعب الرقابة والمساءلة والمحاسبة الفاعلة، وغياب الحكم الرشيد والديمقراطية، مما يكون لها من تأثير سلبي على مسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، فكان الفساد أحد أهم المحركات للحراك السياسي والإجتماعي الي تشهده في المنطقة العربية منذ بداية عام 2011 مطالباً بتحقيق الإصلاح وارساء قواعد الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والتأسيس لنظم الرقابة والمساءلة والمحاسبة (تقرير المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2011).

من خلال تعريف البنك الدولي للفساد الذي يشير إلى " اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" يمكن تلمس آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

1. آلية دفع الرشوة والعمولة الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاع العام والخاص مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور.

2. الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

وهذا النوع من الفساد هو الأكثر انتشارا في البلاد العربية (البنك الدولي، 2004). هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد «الصغير» اما الفساد «الكبير» فهو امر مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على توكيلات الشركات العالمية (الكتاب المرجع للمنظمات غير الحكومية، ص(45-50).

يظهر الفساد من ناحية التصنيف على نوعين: النوع الأول هو الفساد العادي (الصغير): ويتمثل هذا النوع بالرشاوى الصغيرة التي يتقاضاها الموظفون الصغار وبعض المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة نتيجة القيام بتسهيلات غير مشروعة. أما النوع الثاني فهو الفساد الشامل (الكبير): والذي يتمثل بقيام بعض القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص وكذلك اختلاس الأموال وتلقي الرشاوى، وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأسمالها من مقدرات الدولة مقابل تحويل أرصدة منافعها إلى جيوب هؤلاء المسؤولين والقادة. إن التفرقة بين الفساد الصغير والفساد الكبير ليست تفرقة في الحجم، فالفساد الصغير يتعلق بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلا، مثل ما يقوم به بعض موظفي الهجرة والجمارك وغيرهم، بينما الفساد الشامل أو الكبير يتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وترسية العطاءات والمناقصات وعقد الصفقات الكبيرة وفي مختلف المجالات (عبد الرحمن، 2001، ص81).

إضافة إلى أن عمليات الخصخصة التي جرت في كثير من بلدان العالم، ومنها الأردن قد أدى الى ظهور نوع جديد من الفساد هو «التوجه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين. لتحقيق المصالح الشخصية»، مثل خصخصة شركة البوتاس والفوسفات في الأردن، ويقع هذا النوع من الفساد في فئة الفساد «الكبير» الذي يخالف القانون والذي يحدث عادة في بلاد لا تحترم قوانينها ويؤدي ذلك الى تسرب شبهات الفساد الى الجسم القضائي المؤتمن عادة على إحقاق الحقوق وضمان

العدالة. تزيد فرص الفساد في حالة تقديم الدعم والمنافع من قبل الدولة، وفي حالة استخدام الموظفين الحكوميين لتقديراتهم الشخصية عند اتخاذ قرار بشأن من يحق له الحصول على استحقاق ما. كما كشفت عمليات الخصخصة التي جرت في كثير من البلدان عن عمليات فساد كبيرة. ذلك ان مجرد بيع الدولة لبعض مؤسساتها الاقتصادية يخلق بحد ذاته حافزا كبيرا للفساد (التنير، 2007).

وهناك نوع من الفساد يسمى الشامل ويظهر عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية، وأيضا عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محلها الجريمة المنظمة، ومهما كان الأمر من ناحية إعطاء أهمية للفساد الصغير أو الكبير، فكلاً منهما وعلى حدة ممكن أن يؤدي إلى انهيار كلي في مرتكزات الدولة وأسسها البنيوية، فقد يستشري الفساد الصغير إلى الدرجة التي لا يمكن السيطرة عليه، وقد يبقى كداء خفي وربما غير معروف لعدم وضوحه بشكل مباشر، إلا أن أثره فتاك من خلال التلاعب بالقواعد الشرعية والتي يجب انتهاجها والسير وفقها، أما الفساد الكبير فهو يقضي على المجتمع بأكمله لان جميع مقدرات المجتمع بيد من يتحكمون فيه من الذين امتهنوا الفساد لمصالح شخصية تؤدي إلى إفقار المجتمع وتعطيل قدراته وتعود به إلى التأخر والانحطاط. أما الفساد «السياسي» فعادة ما يكون مرتبطاً بتفصيل قوانين انتخابات وتمويل حملات اعلامية تضمن لبعض السياسيين الاستيلاء دون وجه حق على مناصب حكومية رفيعة لا يستحقونها، لانعدام المواهب القيادية فيهم. في حين أن الفساد الاخلاقي وعلى الرغم من أهميته وهو يتعلق بجانب نسبي ويختلف من مجتمع الى آخر (شلبي، 2011) .

وفي الخلاصة فإن الفساد ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية فردية وجماعية ومؤسسية توجد في كل المجتمعات، وإن كان الأمر متفشيا في بلدان العالم الثالث أكثر، حيث يتم الوصول الى الحكم عادة بطرق غير مشروعة. ويتجسد ذلك الفساد في قيام كبار المسؤولين وأقاربهم باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة، وخلق شبكات داعمة للفساد من محاميين وقضاة وشركات، ولا يقتصر الفساد على أشكال معينة بل أن هذه الظاهرة في تنامي وتزايد، بحيث يظهر أشكالاً جديدة باستمرار بما يتناسب مع تحقيق مصالح الفاسدين.

3.1.2 أسباب الفساد:

تتباين الأسباب التي تكمن وراء الفساد وفق السياق الذي تحدث فيه، والمنفعة المتأتية، وطبيعة سلوك الاشخاص أنفسهم وسماتهم وخصائصهم ودوافعهم الشخصية، ومنها ما هو مرتبط بالثقافة والظروف المجتمعية والمؤسسية. وقد تكون هذه الأسباب عوامل جاذبة أو دافعة لدى الافراد أو الجماعات نحو الفساد، ويمكن تصنيف هذه الأسباب على النحو التالي:

1- الأسباب الشخصية. وهي تلك المرتبطة بشخصية الفاسد وسلوكه من مثل الخلل في الشخصية، والقصور في الصفات الأخلاقية، كأن تكون صفة الطمع لديه متأصلة على الرغم من تمتعه بمستوى مادي قد لا يدفعه إلى ممارسة هذا السلوك، إلا أنه يقدم عليه، أي أنه مصاب بحب الاستغلال وجمع الأموال والابتزاز بأية طريقة.
2- الأسباب المؤسسية. وهي تلك المتعلقة بالاجراءات والانظمة الداخلية المعمول بها داخل المؤسسات ومنظمات الأعمال، من مثل العدد المتزايد من القرارات المتخذة، واللامركزية الادارية التي تزيد من مصادر اتخاذ القرارات، كما أن عدم تحديد الجهة الرئيسية في اتخاذ القرارات يؤدي إلى حالات فساد متعمدة لوجود تعدد في الجهات التي تصدر القرارات، إضافة إلى ذلك عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، وإعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة، وكبر حجم بعض مشاريع القطاع العام وصرف مبالغ طائلة عليها والتي تغري بعض الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة، وأيضا عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وعدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد، حيث تغيب هذه السمة لدى العديد من الدول وعلى الأخص في بلدان العالم الثالث؛ الأمر الذي يجعل من القوانين غير واضحة وقابلة للتفسير بصورة خاطئة، إضافة إلى عدم الإعلان المناسب عن أية تغييرات على هذه القوانين مما

يفقدها فاعليتها وتصبح أداة فعالة لانتشار الفساد واستشرائه (عبد الرحمن،2001).

3- الأسباب المجتمعية. وهي المرتبطة في النظام المجتمعي في ضبط الإجراءات القانونية التي تتعلق بالرقابة والمتابعة، إضافة إلى ترك ثغرات كبيرة تشجع المستعدين لممارسة الفساد إلى الدخول فيها، فمثلاً قلة أجور الموظفين وعدم المركزية في القرار وغيرها من الثغرات الأخرى، جميعها تساعد على انتشار الفساد وغرس جذوره في المجتمع وممارسة دوره بإنهاك مؤسسات المجتمع المختلفة وتعطيل إمكانياتها (عبد الرحمن،2001).

4- الأسباب الثقافية. وهي المتعلقة بالثقافة السائدة التي تشجع الفساد، من مثل قبول الرشاوى، وتسهيل المعاملات غير الشرعية، ووجود رموزاً فاسدين يكونوا قدوة للموظفين الأقل درجة وظيفية.

ويلخص (القدور،2009) أسباب ظاهرة الفساد في الدول النامية ومنها العربية على النحو التالي:

1. تمتع المسؤولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى وتحقيق ربح مادي من الشركات في (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.
2. التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، مثل قيود التجارة (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائم المسموح والممنوع استيراده، إلخ) والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية العلاقات الشخصية مثل (الإعانات والاستقطاعات الضريبية) وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، وخطط توزيع النقد الأجنبي، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية.
3. يتفشى الفساد في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال أو مرحلة التحول الاقتصادي، حيث الظروف مهيأة لذلك، فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية، ويتفاقم بفعل الفقر ورواتب الموظفين المنخفضة والمتناقصة، وعلاوة على ذلك فإن المخاطر من كافة الأنواع (المرض، الإصابات،

البطالة) مرتفعة في البلدان النامية، والناس يفتقدون عموماً الكثير من آليـــات توزيع المخاطر (بما في ذلك التأمين وسوق العمل جيدة التنظيم) المتاحة في البلاد الأكثر تقدماً وثراءً.

4. استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاســب مباشــرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.

5. احتفاظ الدولة بثروة هائلة – منشآت وممتلكات وموارد طبيعية – وإضـــفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصــة، مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة لالتمـــاس الرشوة ، ونطاقاً واسعاً لنهب الثروات العامة.

6. ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها مؤسساته في كثير مــن الدول النامية، الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، يؤدي إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هــذه المجتمعــات، ممــا يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموها.

7. انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس فــي ســلوك فاســد ، فالعقوبــة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل رادعاً عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، اضافة إلى وجود الحصانة التي تحمي رجال السياسة مــن الملاحقة القانونية والخضوع للمساءلة.

8. غياب الديمقراطية بمعناها الحقيقي المتضمن للتغيير وتــداول الــسلطة مــع حصار الأحزاب داخل المقرات الحزبية وفقدانها للتواجد في الشارع وفقــدان الأمل في التغيير الديمقراطي عبر صناديق الانتخاب في ظل التزوير الفاضح والتدخل السافر في جميع الانتخابات البرلمانية والنقابية وآخرها ما حدث في انتخابات النقابات العمالية .

9. التوسع في الحصول على القروض والمعونات الأجنبية وما سببته من إفــساد لموظفي الدولة على جميع المستويات واعتبار أداء الموظف العام لعمله شئ يستحق عليه المكافأة مهما كان مصدرها . ولعل بعــض منظمـــات حقــوق الإنسان وتمويلها الأجنبي كانت مظهر لتسرب الفساد إلـــى النخـــب المثقفـــة

والطلائع الشعبية وانشغالها في مشروعات إصلاحية بعيداً عن التغيير الراديكالي الذي كانت تنشده في الماضي .

10. سياسة الخصخصة وتحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وما يشوب هذه السياسة من فساد في تقييم الشركات بشكل فاضح لصالح بعض المستثمرين سواء من الداخل أو الخارج.
11. استمرار عجز الميزان التجاري والتوسع في الاستيراد بلا ضوابط، والتوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط .
12. انتشار الواسطة والمحسوبية وسيادة الشعور بأن القانون لا يطبق إلا على الفقراء بينما الاستثناءات هي من نصيب العائلات الحاكمة وأصحاب النفود والثروة التي تعمل بشكل خارج القانون وفوق القانون .
13. سيادة الشعور بالاغتراب لدي المواطن العادي وبان القانون لا يطبق سوى على الفقراء وظهور قضايا فساد يكون المتورطين فيها رؤساء الاجهزة الأمنية وكبار المسؤولين، مما يؤدى لشعور بغياب العدالة وضعفها وسقوط قطاعات واسعة من الشباب فريسة البطالة والمخدرات (القدور،2009).

2.2 واقع الفساد في الاردن:

بين مؤشر مدركات الفساد وفق منظمة الشفافية الدولية (TI) أن الاردن تقع ضمن مستوى متوسط بين دول العالم خلال الاعوام من 2001 إلى 2011 بقيمة ما بين (4.5) و (5.7) على مؤشر من (0-10) حيث يشير (0) الاشد فسادا و(10) إلى انعدام الفساد. وقد دخل الاردن لأول مرة ضمن هذا المقياس في عام 1996، ومنذ عام 1998 بات الاردن يرد بانتظام ضمن هذا المؤشر، حيث أن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيّم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين في الدولة، وهو يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه،حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، قبول

الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومــدى نجاعة جهود مكافحة الفساد بحيث يتم تغطية كــلا مــن الفــساد الإداري والفــساد الـــــسياسي. أي انه يعكس الصورة التي يراها المستفتون عن البلد المصنف بالنسبة للفساد الإداري والسياسي فيه، والذي يفُسر بــإعتباره استغلال المنــصب للمنفعــة الشخصية، في حين أن الترتيب من سنة الى أُخرى فــي الــسنوات لا يعكس صورة دقيقة للتغيير في مستوى ادراك الفساد في بلد مــا. فــالمرتبة قد تتغير بسبب دخول بلدان جديدة الى المؤشر، فمن الأفضل مقارنة النقاط التي تحتسب لكل دولـــــة مع النقاط التي حصلت عليها في الأعوام السابقة، ومقارنتها بالمعدلين الدولي والعربــي ومن ثم المرتبة التي حصلت عليها تلك الدولة، ولعل من المهم التوضيح بأن مؤشر مدركات الفساد لا يدّعي بأنه مقياس لحالة الفساد القائمة، بل تشير النقاط التي ينالها بلد ما إلى درجة الفساد في القطاع العام كما يتصورها رجال الأعمــال والمحللــون المحليون. ويستخدم لهذا الغرض عدد من المسوحات التي يتم من خلالها تقيــيم أداء البلد المعني. ويبلغ عدد هذه المسوحات 13 مسحاً ودراسة تقييمية متخصصة ينبغي استخدام ثلاث منها، على الأقل، في كل بلد يندرج ضمن مؤشر مدركات الفساد.

ووفق تقرير الديموقراطية وحقوق الانسان الذي صدر عن وزارة الخارجية الامريكية لعام 2011، فقد بين أن القانون الاردني يوجب عقوبات جنائيــة علــى الفساد الرسمي، إلا أن الحكومة الأردنية لم تنفذ القانون بشكل فعال. ففي كثير من الاحيان تمكن مسؤولون رسميون متورطون في ممارسات الفساد من الإفلات مــن العقاب. وخلال عام 2010 تم التحقيق في مزاعم الفساد الحكومي، ولكن، كان هناك عدد قليل جدا من الإدانات. وكان استخدام الأسرة، والأعمال التجارية، والاتصالات الشخصية الأخرى لتعزيز المصالح التجارية الشخصية على نطاق واسع. كما كــان هناك ادعاءات من انعدام الشفافية في المشتريات الحكومية، والتعيينات الحكوميــة، وتسوية النزاعات.

كما بين التقرير أن هيئة مكافحة الفــساد (ACC) هــي الهيئــة الرئيــسية المسؤولة عن مكافحة الفساد، وعلى الرغم من زيــادة التحقيقــات، شــكك بعــض المراقبين المحليين في فعالية الهيئة بسبب عدم كفاية الموظفين والعدد الضئيل مــن

التحقيقات مع كبار المسؤولين أو المشاريع الحكومية الكبيرة. كما كان هناك ادعاءات موثوقة تفيد بأن لجنة التنسيق الإدارية تقاعست عن التحقيق في القضايا البارزة التي تنطوي على مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، أي أنه لم تكن هناك قناعات رفيعة المستوى للفساد خلال العام (تقرير الديموقراطية وحقوق الانسان، 2011).

كما ورد في التقرير أنه في 25 فبراير 2011، سمح المسؤولون لرجل الأعمال خالد شاهين بمغادرة السجن لتلقي العلاج الطبي في الخارج بسبب حالته الصحية المرتبطة بالسمنة، وقد إدعى طبيبه أنه لا يمكن معالجته في عمان. وكانت محكمة أمن الدولة حكمت شاهين واثنين من المسؤولين السابقين الآخرين لمدة ثلاث سنوات في السجن بتهمة الرشوة المتعلقة مصفاة الأردن شركة البترول في يوليو 2010. أثار اطلاق سراحه غضب الرأي العام بعد نشر صور لشاهين تناول الطعام في مطعم مع أسرته في لندن. وفي 18 آب، أحضر شاهين مرة أخرى إلى البلاد لاستكمال مدة عقوبته (تقرير الديموقراطية وحقوق الانسان، 2011).

واشارة إلى (قانون اشهار الذمة،2006) فإنه يتوجب على المسؤولين الحكوميين الاعلان عن أصولهم وذممهم المالية. وفي حال وجود شكوى، يجوز لرئيس المحكمة العليا إعادة النظر في الكشوفات. وبموجب القانون فإن الفشل في تقديم كشف اشهار الذمة يؤدي إلى عقوبة بالسجن لمدة تتراوح ما بين أسبوع واحد إلى ثلاث سنوات أو بغرامة من خمسة دنانير إلى 200 دينار أي ما يعادل (7 دولارات إلى 280 دولارا). ولكن حتى مع انتهاء العام، فلم يعاقب احداً من المسؤولين لفشلهم في تقديم اشهار الذمة (تقرير الديموقراطية وحقوق الانسان، 2011).

وفيما يتعلق بقانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2007 ينص القانون على وصول العامة إلى المعلومات الحكومية التي هي مسألة سجل قانوني لكن هذا القانون يسمح برفض طلبات الحصول على المعلومات لأسباب تتعلق "بالأمن القومي، والصحة العامة، والحريات الشخصية". الصحفيون انتقدوا

هذا القانون، بزعم انه يسمح للحكومة برفض الطلبات من دون مبرر. (قانون ضمان حق الحصول على المعلومات،2007).

أما عن الأسباب التي تمنع نجاح جهود مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الأردن (تقرير مركز الشفافية الاردني، 2012) ويمكن تلخيصها حسب عدد من المحكات وهي: المحك الدستوري: حيث كان من الصعب مقاضاة المسؤولين في المناصب الرسمية العليا قبل التعديلات والتحديثات الدستورية، والمحك القانوني: حيث أن القوانين المتعلقة بالعقوبات عادلة ورادعة ولكن لا يوجد قوانين واضحة في موضوع الفساد. اما المحك السياسي والذي تضمن غياب تمثيل المواطن في البرلمان، أما المحك التشاركي فيشير إلى غياب الشراكة الفعلية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وفيما يتعلق بالمحك المدني فيبين أن مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بمكافحة الفساد عددها قليل وضعيفة في السنوات السابقة. أما المحك التوعوي فهو قلة وعي المواطن في ثقافة مكافحة الفساد، واقتصادياً فإن مساهمة القطاع الخاص في التنمية والرخاء الاقتصادي ضئيلة وأخيرا المحك الثقافي يشير إلى أن بعض العادات والحقوق المكتسبة والمحسوبية تشجع على ممارسة الفساد (تقرير مركز الشفافية الاردني، 2012).

تعامل محققي هيئة مكافحة الفساد مع (1026) قضية فساد في العام (2010)، منها (844) قضية في القطاع العام، و(182) قضية في القطاع الخاص، منها (443) قضية اساءة استعمال السلطة. وقد شكلت أربع تهم ما نسبته 76% من قضايا الفساد الحكومي وهي: اساءة استعمال السلطة بنسبة (43%)، وهدر المال العام بنسبة (12%)، والاخلال بواجبات الوظيفة بنسبة (11%)، والواسطة والمحسوبية بنسبة (10%)، وتعد تساءة استعمال السلطة أعلى النسب من القضايا. ويتم النظر في القضايا من خلال 3 قنوات رئيسية هي:

1. محققي الهيئة.
2. محققي مديرية الأمن العام المنتدبين لدى الهيئة.
3. الادعاء العام المنتدب من قبل المجلس القضائي حيث يمارسوا صلاحياتهم القانونية باستقلال تام عن هيئة مكافحة الفساد.

أما عن عدد القضايا المنظورة من قبل كل طرف فهي موضحة في الجـــدول رقـــم (4).

الجدول رقم (4)

القضايا المنظورة من قبل محققي الهيئة موزعة حسب نوع الشكوى والقطاع المعني لسنة 2010

التهمة	القطاع		عدد القضايا
	عام	خاص	
احتيال	8	29	37
اختلاس	16	3	19
استثمار وظيفة	38	5	43
انتحال صفة	--	4	4
إخلال بواجبات الوظيفة	107	6	113
إساءة استعمال السلطة	400	43	443
إساءة أمانة	4	1	5
تزوير	28	42	70
رشوة	29	6	35
سرقة	15	8	23
مصدقة كاذبة	2	1	3
هدر مال عام	98	28	126
واسطة ومحسوبية	99	6	105
المجموع	844	182	1026

المصدر: هيئة مكافحة الفساد، 2012

أما عن مصير هذه القضايا والإجراءات المتخذة وبعد اســتكمال إجــراءات التحقيق وجمع المعلومات فقد كان على النحو التالي: احالة (87) قضية إلى مــدعي عام هيئة مكافحة الفساد، وحفظ (713) شكوى لعدم ثبوت وجود فــساد، وتحويــل (19) شكوى إلى الجهات المعنية لتصويب الأوضاع، وبقــاء (207) قــضايا قيــد التحقيق. وهذا يعني أن ما نسبته 8.4% فقط من القضايا التي تــم التحقيــق فيهــا والتحري عنها قد حولت للمدعي العام .

أما القضايا المنظورة في قبل منتدبي الأمن العام العاملين لدى هيئة مكافحة الفساد للعام (2010) ، فقد تم التحقيق في (172) قضية، تم تحويل (25) قضية فقط إلى مدعي عام الهيئة أي ما نسبته 14.5% من مجمل القضايا، وتم حفظ ما نسبته 51% من القضايا، وتصويب أوضاع ما نسبته 27% منها. والجدول رقم (5) يبين تفصيلات القضايا.

الجدول رقم (5)

تفصيلات القضايا المنظورة من قبل منتدبي مديرية الأمن العام لعام 2010

اجراءات القضية	عدد القضايا
تحويلها إلى المدعي العام لدى الهيئة	25
قيد التحقيق	13
تم تصويب أوضاعها	47
تم حفظها لعدم وجود شبهة فساد	87
المجموع	172

المصدر: هيئة مكافحة الفساد، 2012

في حين أن عدد القضايا المنظورة لدى الادعاء العام المنتدب في مكافحة الفساد للعام (2010) قد بلغ (335) قضية، شكلت قضايا القطاع الحكومي ما نسبته 58% من مجمل القضايا، والقطاع الخاص نسبة 15%، وقضايا الافراد 26%، والجدول التالي يبين عدد هذه القضايا.

الجدول رقم (6)

القضايا المنظورة لدى الادعاء العام المنتدب حسب القطاع لعام 2010

القطاع	عدد القضايا
عام	196
خاص	52
أفراد	87
المجموع	326

المصدر: هيئة مكافحة الفساد، 2012

3.2 واقع الاصلاح في الاردن:

قد شكل الحراك السياسي الأردني رافعة قوية ومهمة للاصلاح في الأردن، وبدأت الحراكات الشعبية منذ بداية عام 2011 بالمطالبة بالاصلاحات في النواحي التشريعية وخاصة تلك المتعلقة بقانون الانتخاب وبمكافحة الفساد، والحد من تغول المسؤولين في قضايا الفساد، ومحاكمة من يثبت تورطهم في قضايا فساد.

وأما عن وضع الاصلاح في الاردن فقد بين التقرير الذي يرصد حالة الاصلاح في الاردن والصادر عن مرصد الاصلاح الاردني لشهر نيسان 2012 أن التقييم العام لمكافحة الفساد والشفافية في المملكة كان 1.73 من 10 فقط، على مؤشر من(1-10) حيث 1 يعني اقل اصلاحاً و10 يعني الاكثر اصلاحاً، وذلك بسبب البطء الشديد في أداء هيئة مكافحة الفساد؛ قلة عدد القضايا التي يتم تحويلها إلى المدعي العام بالمقارنة مع عدد القضايا التي يتم النظر بها؛ حجم الفساد الحقيقي في البلاد أكبر بكثير من حجم الفساد الُعلن؛ الانتقاد الشديد والمتزايد الذي تتعرض له هيئة مكافحة الفساد؛ تزايُد الاعتقاد السائد لدى الشارع الأردني أن هيئة مكافحة الفساد تمّ تأسيسها من باب العلاقات العامة المُرتبطة بمُصادقة الأردن على الاتفاقيات الدولية المعنيّة بمكافحة الفساد فقط؛ بالإضافة إلى التضييق على الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفيّة والإعلاميّة، وإعاقتها عن محاولاتها الكشف بشفافية عن مواطن الفساد ومحاصرة الفاسدين، والجدول رقم (7) التالي يبين محاور الاصلاح الثلاثة التي استند اليها التقرير وهي محور مكافحة الفساد والشفافية ومحور الاصلاح السياسي ومحور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتحليل التالي يستند على معلومات تقرير مرصد الإصلاح الأردني، 2012).

الجدول رقم (7)

تقييم محاور الاصلاح في الاردن لشهر نيسان 2012

المحاور	التقييم من 10
محور مكافحة الفساد والشفافية	1.73
محور الاصلاح السياسي	2.70
محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية	3.23
التقييم العام	2.55

المصدر مركز الاصلاح الأردني، 2012

أما بالنسبة لدور البرلمان والحكومة، فقد رأت لجنة الخبراء الـذين اسـتند إليهم تقرير المرصد، أن أدآء البرلمان كان مقبولاً إلى حدٍ مـا، بحكـم الظـروف السياسية التي سادت في الفترة الأخيرة، حتـى تـم التحقيـق بقـضية الفوسـفات والتصويت على عدم تحويلها إلى القضاء؛ فشكّل هذا نقطة تحول في أدآء البرلمـان الأردني بحيث وصل إلى أضعف الحالات؛ ربما في تـاريخ البرلمانـات الأردنيـة جميعها.

وفيما يتعلق بدور الحكومة في محاربة الفساد شبه المعدوم، أشار الخبراء إلى أنّ ذلك لا يرتبط بحكومة بعينها، بل إنّ كافة الحكومات المتعاقبة عجزت حتى الآن عن مواجهة قوى الفساد، حتى أصبح ينظر إلى قوى الفساد كالمؤسـسة أو الجهـة الأعلى نفوذاً في البلاد، وهذا له أثره الكبير على القـوانين والتّـشريعات المعنيـة بمكافحة الفساد في الأردن (تقرير مرصد الاصلاح الاردني، 2012).

وبلغ تقييم محور الإصلاح السياسي فـي الأردن لـشهر نيـسان/2012 (2.7) من (10)، وعزا الخبراء ذلك إلى التضييق على الحُريات المدنيّـة، والـذي تمثّل في اعتقال ناشطي حراك الطّفيلة والدوار الرابع، بغض النظر عـن الإفـراج عنهم لأنّه لا يجوز اعتقالهم من الأساس، بالإضافة إلى المُعاملـة غيـر الإنـسانية والضرب والتعذيب الذي تعرضوا له أثناء فترة اعتقـالهم، والتـي كـشف عنهـا المُعتَقلون وتم توثيقُها من قبل العديد من المؤسسات الحقوقيـة المحليـة والدوليـة؛ وأيضاً استمرار اعتقال الصحفيين والتضييق علـيهم بـشتّى الطُـرق والوسـائل، بالإضافة إلى تجاوُز القوانين ومُعاقبة الأشـخاص وتـشويه سـمعتهم دون البـتّ باتهاماتهم أو قضاياهم (تقرير مرصد الاصلاح الأردني،2012).

فيما يخص وضع المرأة في الإصلاح، اعتبره الخبـراء موضـوعاً شـائكاً ومازال ينظر إليه بطريقة سلبية بالرغم من العدد الكبير للمنظمـات النـسائية فـي الأردن؛ وجهة نظر أخرى مغايرة، ترى أنّ النساء هنّ أكثر من استفاد سياسياً مـن الإصلاح، ولكن بشكلٍ نسبي، فالمرأة حققت انتصارات بزيـادة الكوتـا النـسائية، وتعديل قانون الأحوال الشخصي بما يدعم حقوق المـرأة وحريتهـا، كمـا أن أداء النواب النساء أفضل بكثير من ذي قبل؛ بالإضافة إلى إنشاء وزارة الدولة لـشؤون

المرأة (تقرير مرصد الاصلاح الأردني،2012)، أما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فإن تزايد القبضة الأمنية الواضح من خلال الاعتقالات على خلفية قضايا الرأي، والتدخل في السياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية، والتضييق على الناشطين السياسيين؛ بالإضافة إلى استعراض النظام لمظاهر القوة؛ وعدم البت في القوانين المهمة والضرورية لتفعيل المشاركة السياسية في الأردن وتأخير النظر فيها، كقانون الأحزاب وقانون الانتخاب الذي تقدمت الحكومة بمُقترحٍ له؛ كل هذا له أثره السلبي الكبير على وضع المشاركة السياسية في الأردن.

وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني، فهناك غياب شبه كُلي للبرامج الاقتصادية والسياسية للأحزاب السياسية، وهذا بالضرورة له أثره الكبير على واقع أداء ودور المجتمع المدني بشكلٍ عام، كون الأحزاب السياسية من أهم مكونات المجتمع المدني، خصوصاً فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي والسياسي. أمّا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فإن دورها، بشكل عام، ما يزال ضعيفاً وغير مؤثر، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات، ولكن عند النظر بطريقة شمولية إلى مجموع عمل هذه المنظمات مقارنةً بعددها فإن النتيجة تكون أنّ تأثير المُنظمات غير الحكومية بسيط جداً مقارنة بالوضع المثالي. أما ذروة نشاط المجتمع المدني فإنه يتمثل بالحراك العمالي للنقابات والاتحادات العمالية بشتى أنواعها وأشكالها. كما تضمن هذا المحور أيضاً تقييماً لدور كل من البرلمان والحكومة فيما يخص الإصلاح السياسي في الأردن (تقرير مرصد الاصلاح الاردني،2012).

وفي محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، متمثلة بالحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق بالانتفاع من العلم والثقافة؛ حيث شهدت جميع هذه الحقوق تراجعاً ملحوظاً عن شهر آذار 2012، وكان التقييم لشهر نيسان (3.23) لعدد من الأسباب التي أثرت على دور المجتمع المدني، دور البرلمان، ودور الحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الجهات المعنية بالعمل على تطوير هذه الحقوق، وإيجاد الحلول والسياسات المناسبة لتعزيز حصول المواطنين عليها، وفي هذا السياق تم اعتبار أدوار الحكومة والبرلمان من الأسباب الرئيسة في التراجع في

الحصول على هذه الحقوق؛ أي أن دور المجتمع المدني في هذا المجال مـــا يـــزال ضعيفاً وغير مؤثر (تقرير مرصد الاصلاح الاردني،2012).

4.2 الجهود الوطنية في مكافحة الفساد:

بدأت الاردن باتخاذ خطوات عملية في مجال مكافحة الفساد ويعد من الدول الرائدة في العالم العربي في هذا المجال وذلك بتوفير الأطر التشريعية، والمؤسسية لمكافحة الفساد؛ ففي الجانب التشريعي فإن قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته يغطي جرائم الفساد المتعلقة بالرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة، والتعدي على الحريات العامة والتزوير بأنواعه، كما أن قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته يعالج الجرائم التي تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للأردن أو تمس المال العام. أما قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة 2006 فقد عالج بالإضافة إلى ما ورد في التشريعات، الأفعال التي تؤدي إلى المساس بالأموال العامة، وإساءة استخدام السلطة، وقبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقًا أو تحق باطلا، وجميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد التي انضم إليها الأردن، اضافة إلى قانون حق الحصول على المعلومات لسنة 2007، وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2007، وقانون ديوان المظالم لسنة 2008، وقانون اشهار الذمة المالية لسنة 2006. أما فيما يتعلق بالأطر المؤسسية المعنية بمكافحة الفساد، فقد كان الأردن من أوائل الدول التي أنشأت أجهزة متخصصة لهذه الغاية مثل ديوان المحاسبة، وهيئة الأوراق المالية، ومديرية مكافحة الفساد. كما بادرت بتبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بالتعاون والتشارك مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد غايتها الأساسية تقليل الفرص المتاحة لممارسته من خلال إيجاد إطار عمل إداري وقانوني متطور وفاعل للقطاعين العام والخاص، وتهدف إلى زيادة فاعلية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، واحتواء الفساد بحيث لا يشكل عقبة أمام اقتصاد السوق الحر وأمام الحاكمية الرشيدة في البلاد.

1.4.2 استراتيجية مكافحة الفساد:

تم تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2008-2012 ضمن خمسة محاور أساسية تشمل تنسيق الجهود الوطنية لمحاربة الفساد، والملاحقة القانونية للمتورطين بالفساد واحالتهم للجهات القضائية المختصة، ونشر الوعي التثقيفي في المجتمع، وإرساء آليات مكافحة الفساد، ووضع برامج فعالة للوقاية من الفساد، والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله وصوره، من خلال خمسة محاور رئيسية هي: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد، والوقاية من الفساد، والتثقيف والتدريب والتوعية، وانفاذ القانون، وتنسيق الجهود لمكافحة الفساد، (انظر ملحق ب).

2.4.2 الجهات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد:

هناك العديد من الجهات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد والتي تبذل جهودا علمية وعملية وتدريبية لمكافحة الفساد والحد من آثاره السلبية على الوطن والمواطن وتعمل بنهج تشاركي، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى تعظيم الجهود المبذولة وخاصة تلك التي تتعلق بمحاسبة من يثبت تورطهم في قضايا الفساد بشتى صورها ومن هذه الجهات ما يلي:

1.2.4.2 مديرية مكافحة الفساد:

تم إنشاء مديرية مكافحة الفساد في أوائل عام 1996، وتتبع إداريا لدائرة المخابرات العامة، ويقع على عاتقها مهمة متابعة عمليات الفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص، وعمليات التهرب الجمركي، والتهرب الضريبي، إضافة إلى عمليات التزوير، وغسيل الأموال، والاحتيال التجاري، والتلاعب بالمواصفات والمقاييس وقرصنة الاتصالات وحماية الملكية الفكرية. وينسجم عمل مديرية مكافحة الفساد مع القانون والقضاء الأردني حيث تم إلحاق كوادر من الضابطة العدلية إضافة إلى مدعي عام من وزارة العدل بالمديرية. وخلال سنوات حققت المديرية نجاحات كبيرة في مجالات مكافحة الفساد المالي والإداري والحد منه إلى

المستويات الدنيا، فقد تعاملت المديرية منذ عام 1999 ولغاية عام 2003 مع 776 قضية من أصل 1192 قضية تم التعامل معها منذ تأسيسها ونتج عن ذلــك تحقيــق وفر مالي على خزينة الدولة بما يزيد عن 100 مليون دينار. كما تعاملت المديريــة مع 38 قضية تتعلق بقرصنة الاتصالات و21 قضية تتعلق بحماية الملكية الفكريــة لذات الفترة. (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين).

2.2.4.2 هيئة مكافحة الفساد:

أُنشئت هيئة مكافحة الفساد بمقتضى قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة 2006، وترتبط برئيس الوزراء، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها وحق ابرام العقود والتقاضي، وينوب عنها في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني، ورئيس النيابة العامة الادارية في الدعاوى الادارية. وتحدد المادة (4) أهداف الهيئة في مجال مكافحة الفساد من خلال وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه، والكشف عن مواطن الفساد بجميع اشكاله بما في ذلك الفساد المالي والاداري وكذلك الواسطة والمحسوبية اذا شكلت اعتداء على حقوق الغير وعلى المال العام، وتوفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، ومكافحة اغتيال الشخصية، والتعاون في تقديم وطلب المساعدة القانونية الدولية حال توافر شروط تقديمها من خلال القنوات الرسمية. وحسب المادة (8) من القانون يتولى ادارة الهيئة مجلس يتكون من رئيس وستة اعضاء ممن يتصفون بالعدالة والنزاهة والحيدة والخبرة ولا يشغلون وظائف عامة. ويتم تعيينهم بارادة ملكية بناءً على تنسيب رئيس الوزراء. وتكون مدة العضوية في المجلس اربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة للرئيس أو لأي من الأعضاء. وتتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية: (قانون هيئة مكافحة الفساد، 2006)

أ. التحري عن الفساد المالي والاداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الادلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيقات والسير في الاجراءات الادارية والقانونية اللازمة لذلك.

ب. ملاحقة كل من يخالف احكام هذا القانون وحجز امواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية اذا لزم، وتعديل اي من تلك القرارات او الغائها وفق التشريعات السارية المفعول.

جـ. للهيئة ان تبدأ في اجراء التحريات اللازمة لمتابعة اي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها او بناء على اخبار يرد من اي جهة، واذا تبين بنتيجة التحري او التحقيق ان الاخبار الوارد الى الهيئة كان كاذبا او كيديا يتم تحويل مقدمه الى الجهات القضائية المختصة وفقا للاصول القانونية المتبعة.

د. بالرغم مما ورد في اي تشريع اخر تلتزم الهيئة باصدار قراراتها في موعد اقصاه ثلاثة اشهر من تاريخ بدء اجراءات التحقيق والتحري في الشكوى.

3.2.4.2 **ديوان المحاسبة:**

دخل ديوان المحاسبة بصفته الدستورية حيز التنفيذ مع صدور الدستور الأردني بتاريخ 1952/1/8 حيث نصت المادة (119) من الدستور " يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة ايرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها"، وفي ضوء هذه المادة الدستورية، فقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم(28) لسنة 1952. وقد صدرت خمسة تعديلات على هذا القانون خلال الخمسين عاماً المنصرمة كان آخرها التعديل الذي تم بموجب القانون المؤقت المعدل رقم (3) لسنة 2002. ونطاق عمل ديوان المحاسبة يشمل الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة. والمجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة وأي جهة يقرر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها.

من مهام ديوان المحاسبة: (قانون ديوان المحاسبة،2002)

1. مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها وحسابات الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات.

2. تقديم المشورة في المجالات المحاسبية للأجهزة الخاضعة لرقابته.
3. الرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة.
4. التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
5. التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة.
6. تقديم تقرير سنوي عن الحساب الخاص بكل سنة مالية إلى مجلس النواب يتضمن أراءه وملحوظاته ويبين المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك.

ومن صلاحيات ديوان المحاسبة التدقيق في الحسابات وبجرد النقد والطوابع والوثائق والمستندات ذات القيمة المالية إضافة إلى جرد اللوازم في أية دائرة. وتدقيق أي مستند أو سجل أو أوراق لازمة لتحقيق قناعة كاملة بدقتها، والاطلاع على المعاملات الحسابية والمالية في جميع الدوائر في أي دور من أدوارها سواء ما يتعلق منها بالإيرادات أو النفقات كما وله حق الاتصال المباشر بالموظفين الموكول إليهم أمر هذه الحسابات ومراسلتهم. اضافة إلى التدقيق بصورة يتأكد منها بأن الحسابات جارية وفقاً للأصول الصحيحة وان التدابير المتخذة للحيلولة دون الشذوذ والتلاعب كافية وفعالة، وله أن يوجه النظر إلى أي نقص يجده في التشريع المالي أو الإداري، وان يتثبت من ان القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالأمور المالية والحسابات معمول بها بدقة، وأن يلفت النظر إلى أي تقصير أو خطأ وأن يبين رأيه في كفاية الأنظمة والتعليمات لتحقيق أغراض القوانين المالية. والاطلاع على جميع التقارير والمعلومات الواردة من المفتشين سواء كانوا ماليين أو إداريين، وعلى تقارير التحقيق في المخالفات التي لها مساس بالأمور المالية والإدارية، وأن يطلب تزويده بكل ما يريد الاطلاع عليه من معلومات وإيضاحات من جميع الدوائر مما له مساس بأعمال دائرته. كما أن من صلاحيات رئيس ديوان المحاسبة أن يستعين بمستشارين وخبراء واختصاصيين في الأمور التي تستدعي معرفتها خبرة فنية.

4.2.4.2 ديوان الرقابة والتفتيش:

يعمل الديوان ضمن نظام ديوان الرقابة والتفتيش لسنة2002، ويرفع الديوان تقاريره المتضمنة نتائج قيامه بمهامه الى رئيس الوزراء او الوزير المختص او الجهة ذات العلاقة حسب مقتضى الحال. ويتولى ادارة الديوان رئيس يعين وتنهى خدماته ويعفى منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية. (نظام ديوان الرقابة والتفتيش، 2002)

ويهدف الديوان الى التثبت من سلامة الاجراءات والاعمال الادارية في الدوائر وتطويرها وتحسين ادائها وانتاجها ومراقبة العاملين فيها وتحقيقاً لهذه الاهداف يتولى الديوان المهام والصلاحيات التالية:

1. التحقق من فعالية الاداء لدى الدوائر وموظفيها ورفع مستوى الكفاءة والانتاجية فيها.
2. الكشف عن مظاهر الخلل والتجاوز وتطويق اسبابها ومعالجتها بالمتابعة والمساءلة وتحديد المسؤولية.
3. التحقق من تقديم الخدمات العامة للمواطنين بعدالة وبأيسر الطرق وأسرعها.
4. التأكد من تقيد الدوائر وموظفيها بالقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات والبلاغات الصادرة عن الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها بصورة فاعلة وسليمة.
5. التأكد من تنفيذ الدوائر لخططها وبرامجها الادارية بما يحقق الغايات المتوخاة منها.
6. دراسة وتدقيق التعليمات والاجراءات الادارية والفنية والمالية المعمول بها والكشف عن اسباب عدم فاعليتها والقصور في تطبيقها واقتراح الاساليب الكفيلة لتطويرها ةتبسيطها ومنع التداخل بينها لضمان حسن الاداء في الدائرة.
7. مراقبة العمل الاضافي في الدائرة والتحقيق من مدى الضرورة اليه والتأكد من عدم عرقلته للاعمال والمهام الاساسية في الدائرة ة التثبت من توفير الاسباب القانونية والواقعية للعلاوات والمكافآت التي تدفع عن ذلك العمل.

8. متابعة تنفيذ الدوائر للخطط والبرامج الموضوعة لتأهيل الموظفين العـــاملين فيها وتدريبهم ودراسة كوادرها ومراقبة تناسب عدد الموظفين مع الواجبات الموكلة اليهم والتحقق من تعيين الاختصاصيين ذوي المؤهلات والكفـــاءات العلمية في وظائف تتفق واختصاصاتهم.
9. دراسة اي قضية او تقرير يحال الى الديوان من رئيس الوزراء او الـــوزير المختص او الجهات المعنية والتحقيق في المخالفات الادارية التي يرتكبهـــا الموظفون في الدائرة.
10. التحقق من قيام اجهزة الرقابة والتفتيش الداخلية فـــي الـــدوائر بممارســـة مهامها بصورة سليمة وفاعلة ودراسة القواعد التي تنظم اعمالها للتثبت من كفاءتها ودقتها في تحقيق الاهداف المقررة لها.
11. تلقي الشكاوى الخطية المتعلقة بعمل الدائرة والتحقق من صحة المعلومـــات الواردة فيها واتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها وذلـــك بالتنـــسيق مـــع الجهات ذات العلاقة وعليها عدم اتخاذ أي اجراء تأديبي اذا ثتـــت صـــحة الشكوى وكان مقدمها موظفاً عاملاً لديها.
12. الكشف عن المخالفات والتجاوزات واجراء التحقيقات الاداريـــة اللازمـــة بشأنها وتحديد مسؤولية المتسببين واحالتهـــا الـــى الجهـــات المختـــصة اذا اقتضت المصلحة ذلك ومتابعة الاجراءات المتخذة بخصوصها.
13. الطلب من الدوائر الرجوع على الموظف بالادعاء الخزينة العامة للدولـــة عن اي اضرار مادية تلحق بها نتيجـــة المخالفـــات الاداريـــة او الافعـــال الجرمية التي يرتكبها.

5.2.4.2 **هيئة الأوراق المالية**: (قانون الاوراق المالية،1997)

في شهر أيار من عام 1997 صدر قانون الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997 والذي بدأ بصدور مرحلة إعادة هيكلة وإصلاح سوق رأس المـــال الـــوطني، وتـــم بموجبه إنشاء ثلاث مؤسسات بدلاً من سوق عمان المالي، كما تـــم فـــصل الـــدور

الرقابي عن الدور التنفيذي في سوق رأس المال الوطني. تعنى هيئة الاوراق المالية بتحقيق الاهداف التالية:

أ- تنظيم وتطوير سوق رأس المال الوطني.

ب- حماية المستثمرين المتعاملين في الأوراق المالية في بورصة عمان.

ج- حماية سوق رأس المال من المخاطر.

د- الارتقاء بأداء الهيئة ورفع كفاءة أجهزتها.

ه- زيادة الوعي الاستثماري في السوق على مختلف الساحات

6.2.4.2 **ديوان المظالم**:

ديوان المظالم هو مؤسسة رقابية مستقلة، تتلقى الشكاوى ضد الإدارة العامة أو موظفيها وفق شروط محدّدة، وتسعى لحلها، وتقوم بمبادرات ذاتية، وتوصي بتبسيط الإجراءات الإدارية، وترفع لمجلس الوزراء تقريراً سنوياً بنتائج أعمالها، وتقدم المساعدة لجميع المتعاملين مع الإدارة العامة الأردنية. ويعمل بمقتضى القانون رقم (11) لسنة 2008. ومن مهام وصلاحيات ديوان المظالم ما يلي:

1. النظر في الشكاوى المتعلقة بأي من القرارات او الاجراءات او الممارسات او افعال الامتناع عن أي منها الصادرة عن الادارة العامة او موظفيها ولا تقبل أي شكوى ضد الادارة العامة اذا كان مجال الطعن بها قائماً قانونا امام أي جهة ادارية او قضائية او اذا كان موضوعها منظوراً امام أي جهة قضائية او تم صدور حكم قضائي فيها.
2. التوصية بتبسيط الاجراءات الادارية لغايات تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الادارة العامة بفاعلية ويسر وذلك من خلال ما يقدم اليه من شكاوى بهذا الخصوص.

3. مبادرات ذاتية، حيث يحق لرئيس ديوان المظالم أن يبادر بدراسة اي موضوع متعلق بعمل الإدارة العامة وإعطاء توصياته بشأنه. (قانون ديوان المظالم،2008)

6.2.4.2 مجلس النواب:

من وظائف مجلس النواب الوظيفة الرقابية، أدوات الرقابة البرلمانية، وتعد الوظيفة الرقابية المهمة الثانية لمجلس النواب لما لها من دور كبير ومهم في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، ولقد نصت المادة (51) من الدستور (أن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته)، فجاءت هذه المادة مبينة أهمية دور البرلمان في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وما يصدر عنها من قرارات وتحاسبها في أي وقت تشاء مع مراعاة أحكام الدستور. وبالتالي فإن كل عمل تقوم به السلطة التنفيذية من خلال وزرائها ومؤسساته المختلفة يقع تحت مراقبة ومحاسبة مجلس النواب ولكي يتمكن المجلس من أداء هذه المهمة وضع لنفسه نظاماً داخلياً حددّ فيه أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية وآلية استخدامها.

ومن الجدير بالذكر أن الأمانة العامة لمجلس النواب قد طورت جهازها الإداري، وأنشأت قسماً خاصاً لشؤون الرقابة البرلمانية ضمن هيكلها التنظيمي مهمته متابعة هذه الأدوات من حيث الكيفية والآلية التي تستخدم بها ومراقبة مدى تطابقها للدستور والنظام، وهذه الأدوات هي الأسئلة، الاستجواب، طلبات المناقشة، الاقتراحات برغبة، الاقتراحات بقانون، الشكاوى والعرائض، المذكرات، وبند ما يستجد من أعمال، وفيما يلي شرح لبعض هذه الادوات التي يستخدمها النواب في المجالس المتعاقبة:

السؤال. هو استفهام العضو "أي عضو مجلس النواب" من رئيس الوزراء أو الوزراء عن أمر يجهله في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم أو الرغبة

في التحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه، أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من الأمور. المادة (114) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

الاستجواب. هو محاسبة الوزراء أو أحدهم على تصرف له في شأن من الشؤون العامة. ويقدم الاستجواب خطيا إلى الرئيس ويحتوي على الموضوعات التي يريد النائب استجواب الوزير بشأنها، ويدرج على جدول الأعمال بعد أسبوعين وبعد النقاش في موضوع الاستجواب إذا لم يقتنع النائب بما قدمه الوزير، يطرح الوزير للثقة مع مراعاة إجراءاتها المنصوص عليها بالدستور المادة (54).

طلبات المناقشة. هي تبادل للرأي والمشورة بين المجلس والحكومة، بحيث يجوز لعشرة من أعضاء مجلس النواب أو أكثر أن يتقدموا بطلب مناقشة لاي موضوع أو أمر يعنى في قضايا عامة وسياسة، ويجوز أيضاً للحكومة أن تطلب المناقشة العامة وتكون طلبات المناقشات مقدمه خطياً الى رئيس المجلس الذي يدرجه على جدول أعمال الجلسة ويقرر المجلس تحديد المناقشة العامة بالاتفاق مع الحكومة بحيث لا تتجاوز هذه المدة (14) يوماً الاقتراح برغبة: هو الرغبة في دعوة الحكومة للقيام بأي عمل ذي أهمية يدخل في اختصاصها ويجب أن يكون خطياً ويقدم إلى رئيس المجلس والذي بدوره يحيله إلي اللجنة المختصة والتي تعطي تقريرها به خلال مدة أقصاها (15) يوماً إما بالقبول أو الرفض، في حالة القبول وموافقة مجلس النواب عليه يكتب به لرئيس الوزراء وعلى رئيس الوزراء إبلاغ المجلس بما تم على الاقتراح في مدة أقصاها (30) يوماً ويجوز للمجلس أن يقصر المدة.

5.2 **الحراك الشعبي الأردني:**

يشير مصطلح الحراك الشعبي إلى تحرك مجموعة من الناس ضد الاوضاع السيئة في المجتمع، ويتجسد من خلال الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات والمهرجانات الخطابية، وقد تأخذ الطابع السلمي، أو العنيف بحيث تميل نحو التصعيد والمواجهات العنيفة. كما شهد الاردن احتجاجات عمالية سجلت رقما قياسيا في عام 2011، إذ تم تنفيذ (829) احتجاجا، مقارنة مع (139) احتجاجا في عام 2010، ففي تقرير أعده المرصد العمالي الأردني التابع لمركز

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية أن غالبية الاحتجاجات العمالية تركزت في القطاع العام، بنسبة 58.5% من إجمالي الاحتجاجات بواقع 485 احتجاجاً، و 309 احتجاجا في القطاع الخاص بنسبة 37.3%، و 35 احتجاجا نفذ من قبل عاطلين عن العمل بنسبة 4.2 بالمائة.

وتوصل التقرير الى ان غالبية النقابات العمالية المعترف بها رسميا منعزلة بالكامل عن الحراك العمالي في الميدان ومواقع العمل، إذ أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية 98% تم تنفيذها من قبل مجموعات عمالية ونقابية ليس لها علاقة بالنقابات العمالية القائمة السبعة عشرة واتحادها العام، إذ بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي قامت بتنفيذها النقابات العمالية المعترف بها رسميا 17 احتجاج عمالي فقط (المرصد العمالي، 2012)، ولعل الاعتصام الابرز هو اعتصام المعلمين في بداية دوام الفصل الثاني لعام 2012 من اجل انشاء نقابة للمعلمين، وكان لهم ما أرادوا وحققوا مطلبهم. اضافة إلى العديد من اضرابات موظفي القطاع العام والمؤسسات الخاصة للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة رواتبهم.

ولأول مرة يشارك عدد من المتقاعدين العسكريين في الحراكات الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين ويطالبوا من خلال اللجنة التحضيرية بعدد من المطالب وهي: اعادة الاراضي الاردنية التي تم نهبها او بيعها او الاستيلاء عليها بغض النظر عن الشخص او الجهة التي قامت بهذا العمل، واعادة السيادة الوطنية الاردنية لجميع المؤسسات التي تمت خصخصتها او بيعها او تاجيرها او العبث بمقدراتها، ومحاسبة الفاسدين واللصوص وكل من استولى على المال العام واعادة هذا المال الى ملكية الشعب/ خزينة الدولة، والمطالبة بفروقات المكافأت لسائر المتقاعدين بحيث تتساوى مع المتقاعدين الجدد، ومطالبة الدوله بنسبة 20% من وظائف ديوان الخدمة المدنيه لتكون لابناء المتقاعدين العسكريين، ومطالبة الدوله بنسبة 20% من تعيين السفراء للمتقاعدين العسكريين وابنائهم، والدعوة للاعتصام امام مؤسسة المتقاعدين العسكريين لأسقاط إدارتها، واعادة هيكلتها بحيث تصبح بالانتخاب وليس بالتعيين، وتحويل اللجنة التحضيرية للمتقاعدين العسكريين الى حركة وتنظيم سياسي مؤازر ومؤمن بفكر الحركة الوطنيه الاردنية، والمشاركة

بالاعتصامات والمسيرات باسم الحركة الوطنية الاردنية - جناح المتقاعدين العسكريين، ووقوف المتقاعدين العسكريين متكافلين متضامنين مع أي متقاعد عسكري يتعرض أو أياً من أفراد أسرته إلى ضغوط أمنية أو عسكريه أو سياسيه أو منع توظيف بسبب موقف الاب، والدعوة للنفير العام والمسيرة المليونية.(وكالةجراسا نيوز). وقد شهد الاردن ثلاثة موجات موجات من الحراك الشعبي.

كانت **الموجه الأولى** من الحراك (موجة المحروقات) خلال عام 1989 وهو ما يعرف "بهبة نيسان"، بدأت من مدينة معان وامتدت إلى المدن الجنوبية الطفيلة والكرك وإلى منطقة الوسط تحديداً السلط، وتم قطع الطرق بواسطة الشاحنات، وحرق ممتلكات الدولة من مؤسسات وآليات، وكذلك احراق مؤسسات مصرفية مثل ريفكو، وتم فرض حظر التجول في المدن المذكورة، وتعطيل الحياة العامة، احتجاجاً على السياسات الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع أسعار الوقود في ذلك الوقت وانخفاض قيمة الدينار الأردني وبيع رصيد الدولة من الذهب، حيث تميزت تلك الفترة بحظر العمل الحزبي، واتباع سياسة الاحكام العرفية، ويذكر أن زيد الرفاعي كان رئيس الوزراء في تلك الفترة. وكان من نتائج هذا الحراك عودة الحياة البرلمانية والتعددية الحزبية بفضل مرونة النظام السياسي باحتواء الأزمة واقالة حكومة الرفاعي وتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات برلمانية أفرزت مجلساً نيابياً بعد تعطل الحياة البرلمانية لفترة من الزمن.

أما **الموجه الثانية** (موجة الخبز) فكانت خلال عام 1996 الذي انطلق ايضاً من الجنوب تحديداً من الكرك ومعان والطفيلة وامتد إلى الشمال وبعض مناطق عمان والسلط احتجاجاً على رفع سعر الخبز من (8) قروش للكيلوغرام إلى (24) قرش، وقد قامت آنذاك مجموعة من الاحزاب برفض هذا القرار والتحرك جماهيرياً واعلامياً وسياسياً، وكان الرد الامني قد تجسد من خلال حملة اعتقالات موسعة للناشطين، وتوقيفهم في سجون الجويدة وسواقة، وتم تحويل البعض منهم إلى محكمة أمن الدولة، والبعض خرج بكفالات مالية دون توجيه اتهامات.

أما **الموجه الثالثة** (موجة الربيع العربي) فهي حراك عام 2011 الذي بدأ بعد ظهور ما يسمى (بالربيع العربي) في بعض البلدان العربية تحديداً من تونس بعد أن قام البوعزيزي بحرق نفسه احتجاجاً على سياسات القمع والاضطهاد وتفشي البطالة والفقر وضيق ذات الحال والتي تعد الشرارة التي قادت إلى تنامي حركة الاحتجاجات في البلدان العربية ومنها الأردن، ويعد هذا الحراك في الاردن الأطول من حيث المدة الزمنية والأقل عنفاً حيث تم اتخاذ سياسة الامن الناعم إلى حد كبير، في الرد على الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات، وان كان الامر لا يخلو من بعض الاحتكاكات والمواجهات بين المحتجين والأجهزة الأمنية، واعتقال المتظاهرين ووجود المندسين والبلطجية. ويمتاز الحراك الشعبي الاردني الحالي بتعدد الحركات فيه سواء الحزبية بكافة اطيافها والشبابية والأحرار والإصلاح والحركة النسائية، ويغطي كافة المحافظات والمدن الاردنية والقرى والبادية فكل محافظة ومدنية ولواء وقرية يوجد فيها حراك يعبر عن مطالبه واحتجاجه، وان اجمعت كل الحراكات على محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين واسترداد مقدرات الوطن، والمناداة بالاصلاح السياسي وسن قانون انتخاب عصري وغيرها من المطالب التي تمس أمن المواطن وإرساء قواعد الديموقراطية وحقوق الانسان والمساواة بين كافة الشرائح الاجتماعية.

1.5.2 **خصائص الحراك الشعبي الأردني:**

يمتاز الحراك الشعبي الأردني الحالي بعدد من الخصائص الذي يميزه عن غيره من الحراكات السابقة ولعل أبرزها ما يلي:

1- **الانتشار الجغرافي.** حيث يوجد حراك في كل محافظة ومدنية وقرية وبادية ، حتى ضمن العشيرة الواحدة مثل: حراك شباب معان، حراك الشوبك، حراك الخلايلة، حراك ساكب، حراك الدعجة، حراك المعلمين، التجمع الشعبي للاصلاح، حراك حي الطفايلة، تجمع جبل عجلون، الحراك الوطني للاصلاح، الحراك الشركسي، وغيرها من الحراكات والتجمعات والائتلافات.

2- **الأهداف الوطنية**. حيث أن الأهداف الوطنية للحراكات على اختلاف خلفياتها السياسية والحزبية قد أجمعت على عدد من المبادئ مثل: محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين وتعديل التشريعات وسن قانون انتخاب يمثل كافة الشرائح والطبقات تمثيلا نسبياً، والسعي نحو الاصلاح الشامل، واستعادة حقوق الشعب، وقف نهب ثروات الوطن، وضد رفع الاسعار والمشتقات النفطية والتأكيد على أن الشعب مصدر السلطات.

3- **الاستقلالية**. بحيث تمتاز بعدم وجود اطار موحد ناظم للحراكات الشعبية أو قيادة عليا تنسيقية، مع أن هناك تواصل واتصال بين المنتمين لهذه الحراكات، فكل حراك (حزبي، أو شبابي، أو اصلاحي، أو نقابي، له استقلالية خاصة به.

4- **الاستمرارية**. بحيث يتم الاحتجاج والتظاهر كل يوم جمعة بعد صلاة الظهر تحديداً ورفع الشعارات والهتافات في كافة المحافظات، وفي بعض الأحيان يتم عمل اعتصامات ومظاهرات ليلية.

5- **النوعية**. حيث أنه ولأول مرة يشترك المتقاعدين العسكريين في الحراكات الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين.

6- **الاستجابة الشرطية**. لقد استخدم الامن العام عقيدة جديدة ومناسبة في التعامل مع الحراك الشعبي تمثلت بسياسة الأمن الناعم مع المتظاهرين والمحتجين.

7- **وسائط التواصل**. حيث يتم التواصل والتفاعل بين أفراد الحراك، والدعوة لتنفيذ الاعتصامات والاحتجاجات، ورفع الشعارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك(Face Book) وتوتير (Twitter).

8- **التنظيم**. حيث يوجد العديد من المبادرات الشبابية الذاتية في تنفيذ حملات محاربة الفساد، والمطالبة بالاصلاح، والاحتجاج والاعتصام بطريقة حضارية وسلمية مثل "الحملة الاردنية للتغيير جايين" و "الحملة الوطنية الاردنية للتغيير" و"الحملة الوطنية لمكافحة الفساد"، انظر ملحق (ج).

9- **الاستجابة الأمنية**: ظهرت أساليب أمنية تقليدية في التعامل مع الحراك الشعبي منها: شيطنة الحراك، وايجاد مجموعات مضادة بعناوين وطنية مثل الولاء والانتماء.

2.5.2 مطالب الحراك الشعبي الأردني:

بالرغم من العدد الكبير للحركات الشبابية والائتلافية والحزبية والاصلاحية، وافتقار التنسيق فيما بينها وتوحيدها تحت مظلة واحدة الا أنها قد أجمعت على جملة من المطالب نادت بها جميعاً، ويمكن تلخيص هذه المطالب على النحو التالي:

أ- مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.
ب- المطالبة بوجود مجلس امه منتخب بشقيه ومحصن من الحل.
ج- وجود اعلام وطني حر.
د- اعادة مقدرات الوطن المنهوبة.
ه- قانون انتخاب وأحزاب عصري.
و- وقف تدخل الأجهزة الامنية في الحياة السياسيه والمدنية.
ز- رفض مؤامرة الوطن البديل مع التأكيد على حق العودة.
ح- وجود دولة القانون والمؤسسات.

6.2 النظريات المفسرة للفساد:

هناك مجموعة من النظريات يمكن تطبيقها في تفسير الفساد ومنها نظرية النشاطات الرتيبة، ونظرية الترابط الفارقي ونظرية الانومي المؤسسية وهي على النحو الآتي:

1.6.2 نظرية النشاطات الرتيبة:

تستند نظرية النشاطات الرتيبة على أنه لكي تحدث جريمة على الأشخاص، أو جريمة على الممتلكات، فلا بد أن يكون هناك وفي نفس الزمان والمكان دافع لدى الجاني (Perpetrator)، وضحية (Victim)، وممتلك (Property). إن

حدوث الجريمة يمكن أن يكون سهلاً إذا كانت هنالك ظروف وأشخاص آخرون في الموقف تشجع على حدوثها أو تقود إلى منعها إذا كانت الضحية المحتملة أو شخص أخر حاضراً يمكن أن يقوم بفعل أو حركة لمنع وقوعها. ولقد أخذ لورنس كوهن وماركوس فيلسون هذه العناصر الأساسية للزمان والمكان، والموضوعات والأشخاص ليطورو نظرية في النشاطات الرتيبة لحدوث الجريمة. ولقد قاموا بذلك عن طريق وضع هذه العناصر في ثلاث فئات من المتغيرات التي تزيد أو تنقص من احتمالية أن يكون الأشخاص من ضحايا جرائم الاتصال المباشر، سواء كانت هذه الجرائم واقعة على الأشخاص أو الممتلكات.

والعناصر الأساسية الثلاث من المتغيرات التي حددها كوهن وفيلسون هي (1) المجرم الذي لديه الدافع. (2) الهدف المناسب أي وجود هدف ذو قيمة يستحق ارتكاب الجريمة. (3) الحارس المؤهل للأشخاص أو الممتلكات. والأطروحة (المقولة) الرئيسية في النظرية هي أن معدلات ضحايا الجريمة ستزداد عندما يكون هناك "التقاء أو تقارب في الزمان والمكان لعناصر الحد الأدنى الثلاث للاتصال المباشر لوقوع الجريمة" (Cohen & Felson, 1979,589). وهذا يعني أن احتمالية وقوع الجريمة تزداد إذا تواجد شخص أو أكثر ولديهم الدافع لارتكاب الجريمة، وإذا تواجد الهدف المناسب أو الضحية المحتملة، وكذلك إذا غاب الحراس الرسميين أو غير الرسميين والذين يمكن ان يردعوا أو يوقفوا المجرم المحتمل.

إن الحضور أو الغياب النسبي لهذه المتغيرات Variable متفاوت، ومخاطر الوقوع ضحية للجريمة تتفاوت بشكل دراماتيكي بين هذه الحالات، والمكان الذي يضع فيه الأفراد أنفسهم وممتلكاتهم (Cohen & Felson, 1979:595). ولقد اشتقت النظرية إسمها من حقيقة أن كوهن وفيلسون قد بدأو بالافتراض القائل بأن اقتران وتزامن عناصر الجريمة هذه ترتبط بالنشاطات العادية والقانونية والروتينية للضحايا المحتملين وللحراس. " إن التنظيم المكاني والزماني للنشاطات الروتينية الشرعية يلعب دوراً مهماً في تحديد موقع، ونمط ومقدار الأفعال غير الشرعية قانونياً التي تحدث في المجتمع المحلي Community أو المجتمع العام Society. (Cohen & Felson, 1979:590).

تفسير النظرية للفساد:

يمكن تفسير توافر الفرصة لجريمة الفساد من خلال نظرية النشاطات الرتيبة حيث أن طبيعة النشاطات الروتينية التي يقوم بها الموظف سواء كان في القطاع العام أو الخاص محددة وواضحة، وعندما يكون هناك موظف " جاني" متحفز للفساد ضمن أي صورة من صور الفساد كالرشوة، واستخدام العلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام والممتلكات العامة والابتزاز وغيرها، ويتزامن ذلك بوجود ضحية سهلة متمثلة بشخص يريد انجاز معاملة ما لدى المكان الذي يعمل الموظف به، اضافة إلى عدم وجود حراسة أو غيابها والذي قد يتجسد من خلال غياب الرقابة المالية والادارية، أو ضعف التشريعات، أو عدم فعالية العقوبة، ففي هذه الحالة تتوفر العناصر الثلاثة التس تستند إليها النظرية في وقوع جريمة الفساد. وعليه لحدوث جريمة الفساد فلا بد من توفر هذه العناصر الثلاثة وهي:

1. وجود موظف متحفز لديه الرغبة في القيام بشكل من أشكال جريمة الفساد من رشوة وتحقيق منفعة ذاتية مالية أو عينية.
2. وجود ضحية سهلة وهو المال العام أو المجتمع أو الجهة التي يقع عليها فعل الفساد، وقد تكون الضحية من يسعى لانجاز عمل ما أو السعي في معاملة ما لدى هذا الموظف المتحفز.
3. غياب الحراسة والتي قد تكون ضمن أكثر من صورة كضعف الرقابة، عدم وجود مسائلة قانونية، أو عدم وجود عقوبة رادعة.

أما عن **المضامين السياسية.** لنظرية النشاطات الرتيبة ضمن جريمة الفساد فهي تعزيز التشريعات الفاعلة لضبط عملية الفساد، وملاحقة المتورطين قضائياً دونما تهاون، لتفويت فرصة وجود غياب الحراسة التي تتضمن وجود نظام عقوبات فاعل ورادع لجريمة الفساد. اضافة إلى أهمية وجود برامج توعية للضحايا المحتملين الذين يكون لديهم تماس مباشر مع موظفي القطاع العام والخاص بجريمة الفساد وأساليبها، كما يتطلب وجود خط مباشر للشكاوى من قبل الاشخاص الذين قد يكونوا ضحايا محتملين مع ضمان حمايتهم.

2.6.2 نظرية الترابط الفارقي

يعتبر أدوين هــ. سذرلاند (Sutherland) من أكثر علماء الجريمة أهمية في القرن العشرين، ويُعرف سذرلاند بدراساته السوسيولوجية الرائدة في السرقة المحترفة (Sutherland,1937)، وجرائم ذوي الياقات البيضاء (Sutherland,1940). وهو معروف أكثر بصياغة لنظرية سوسيولوجية عامة في الجريمة والانحراف، هي نظرية الترابط الفارقي، وكانت النسخة النهائية عام 1947، لتفسير السلوك الفردي الإجرامي. مقترحاً أن النظرية كانت تنسجم مع ما اسماه التنظيم الاجتماعي التفاضلي Differential Social Organization كسبباً في الاختلافات بين الجماعات أو المعدلات المجتمعية للجريمة. وبرغم ذلك، فان سذرلاند يولي فقط اهتماماً مختصراً للتنظيم الاجتماعي التفاضلي، مركزاً أكثر جهده الكامل على نظرية الترابط الفارقي، والتي تقوم على التالي (Sutherland,1949):

1. السلوك الإجرامي متعلم.
2. يُتعلم السلوك الإجرامي بالتفاعل مع أشخاص آخرين في عملية الاتصال.
3. الجزء الأساسي لتعلم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقات الودية الحميمة.
4. حينما يكون السلوك الإجرامي متعلماً، فان التعلم يتضمن (أ) فنون ارتكاب الجريمة الذي يكون أحياناً في غاية التعقيد، وفي بعض الأحيان في غاية البساطة (ب) الاتجاهات المحددة للدوافع، والحوافز، والتبريرات، والاتجاهات.
5. الاتجاه المحدد للدوافع والحوافز يتم تعلمه من تعاريف النصوص القانونية لما هو محبذ أو غير محبذ.
6. يصبح الشخص منحرفاً بسبب رجحان كفة التعريفات التي تحبذ انتهاك القانون على الآراء أو التعريفات التي لا تحبذ انتهاكها.
7. قد تختلف العلاقات الفارقية من حيث تكرارها، واستمرارها وأسبقيتها وشدتها.

8. إن عملية تعلم السلوك الإجرامي تتم عن طريق الاختلاط بالنماذج الإجرامية والمعادية للإجرام والتي تتضمن كل الآليات التي يتضمنها أي تعلم أخر.
9. مع ان السلوك الإجرامي هو تعبير عن حاجات وقيم عامة، فإنه لا يفسر بهذه الحاجات والقيم العامة، لان السلوك غير الإجرامي هو أيضاً تعبير عن نفس الحاجات والقيم.

المقولة (Proposition) الأولى هي أن السلوك الإجرامي متعلم، ومصطلحات متعلم ويتعلم متضمنه في مقولات (Statements) أخرى. والسلوك الإجرامي متعلم في عملية تفاعل رمزي مع الآخرين، وبشكل أساسي مع الجماعات الأولية أو الجماعات الودية الحميمة. وبرغم أن جميع المقولات التسعة تشكل النظرية، إلا أن القضية السادسة هي التي يحددها سذرلاند على أنها " مبدأ أو قاعدة نظرية الترابط الفارقي"، وهذا هو مصدر ارتكاب الشخص للأفعال الإجرامية، وذلك لأنه أو لأنها تعلم " تعريفات" (التبريرات والاتجاهات) المحبذة لخرق القانون ورجحان كفتها على التعريفات غير المحبذة لخرق القانون.

وتفسر النظرية السلوك الإجرامي عن طريق التعرض لتعريفات الآخرين المحبذة للسلوك الإجرامي، والذي تتم موازنته بالتضاد مع التعريفات المتطابقة والملتزمة بالقانون. وبرغم أن المرءَ قد يتوقع بأن تعريفات خرق القانون يتم تواصلها نمطياً عن طريق أولئك الذين قاموا بخرق القانون، إلا أنه بالإمكان تعلم التعريفات الملتزمة بالقانون منهم تماماً مثلما يمكن ان يتعرض احدهم للتعريفات الانحرافة من الأُناس الملتزمين بالقانون (Cressey,1969:49). والمبدأ السابع في النظرية يجعل من الواضح أن العملية ليست أمراً بسيطاً سواءً للمخالطة الإجرامية أو غير الإجرامية، لان كل العلاقات تتغاير حسب ما يسمى " نماذج Modalities" الاختلاط. والتي هي أنه إذا تعرض الأشخاص أولاً (الأسبقية) وبصورة متكررة ولمدة طويلة (Duration). ومع شدة أكبر (الأهمية للتعريفات الخارقة للقانون وليس التعريفات الملتزمة بالقانون، عندها فإنهم سيكونون أكثر ميلا للانحراف عن القانون (ايكرز،2009-2013).

تفسير النظرية للفساد. إن نظرية الترابط الفارقي تفسر قيام البعض بارتكاب جريمة الفساد بكافة أشكاله وصوره عند وجودهم مع اشخاص تربطهم بهم علاقات ودية كتلك العلاقات التي تنشأ جراء تفاعل الاشخاص مع بعضهم البعض في العمل وخارج العمل، مما يخلق تعريفات محبذة لهؤلاء الافراد لسلوك الفساد ويجعل عملية انتهاك القانون " الفساد" عملية احتمالية حدوثها عالية. وتفاعل الاشخاص وعلاقاتهم بالفاسدين لها يجعلهم يتعلموا كيفية ارتكاب أشكال الفساد، حيث أن الفساد يتم عن طريق عملية التعلم من خلال الترابط والاختلاط مع النماذج الفاسدة. فوجود مدير فاسد يعني وجود موظفين فاسدين في ظل وجود علاقة ترابط ما بين المدير والموظفين. وهذا يفسر وجود شبكات من الفساد بين مجموعات ترتبط بأعمال أو تربطها علاقة قرابة أو نسب. ومن المضامين السياسية التي تتعلق بنظرية الترابط الفارقي وجود برامج القيادات العليا من أجل ترسيخ المثل والقيم وصنع نموذج القيادة الفعال لمكافحة الفساد.

3.6.2 نظرية الانومي المؤسسية

استخدم ميسنر وروزنفيلد (Messner and Rosenfeld, 1994; 2001) نظرية ميرتون في البناء الاجتماعي والأنومي كإطار تستند عليه نظرية الانومي المؤسسية. وعلى وجه التحديد، واستخدما مناقشة ميرتون للثقافة لصياغة رؤيتهما "للحلم الأميركي"، والذي يريان، أنه يحتوي على الأقل على أربع توجهات قيم باعثة على سلوك الجريمة والسلوك المنحرف. أولا، التوجه القوي نحو الانجاز (Achievement orientation) والذي يخلق ثقافة يتم فيها تقدير الأشخاص في النهاية على أساس ما أنجزوه أو ما يملكونه. ويترافق الفشل في تحقيق ذلك مع الفشل في المساهمة ذات المعنى في المجتمع. والضغوط الثقافية لتحقيق ذلك تضع ضغوطاً كبيرةً على الأفراد من أجل هذه القيمة بغض النظر عن ثمن هذا الانجاز (Messner and Rosenfeld,2001:62). ثانياً، ***الفردية*** (individualism) تشجع الفردية الناس على "أعملها بطريقتك" محرضة الفرد ضد الفرد في موقف تنافسي وليس تعاوني. ثالثاً، تأكيد كبير على ***العالمية*** (universalism) أن التأكيد

القوي على قيمة العالمية يخلق التوقعات المعيارية التي على كل أفراد المجتمع الأمريكي وجوب الرغبة والمكافحة من أجل تحقيق هدف النجاح نفسه. أخيراً، **صنميه (من صنم) النقود** (fetishism) يحدد تكديس الثروة المالية كغاية في حد ذاتها، ذات قيمة فوق حتى الممتلكات التي يمكن إن تشتريها أو القوة التي تملكها. المال نفسه هو روح "مقياس النجاح" (Messner and Rosenfeld, 2001:63) والذي يجعل تكديس المال باعثاً للجريمة، هو الطبيعة اللامتناهية. "النجاح المادي هو بطبيعته مفتوح النهاية. وأنه دائما ومن حيث المبدأ أن تملك المزيد من المال...إذن الضغوط لجمع المال عنيده، والتي تغري الناس لتحقيق أهدافهم بأي وسيلة ممكنة" (Messner and Rosenfeld, 2001:663-64).

وبرغم أن مسنر وروزنفيلد (Messner and Rosenfeld, 2007) قد استعارا بشدة تصوير ميرتون للثقافة الأمريكية، إلا أنها وجدا أن مفهوم ميرتون في البناء الاجتماعي مركز بشكل ضيق على النظام الطبقي. وقد وسعت نظرية الانومي المؤسسية نظرية ميرتون لتتضمن الأدوار التي تلعبها مؤسسات متنوعة. ولقد ركز مسنر وروزنفيلد على وجه الخصوص على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأسرية والتربوية. ولقد أدركا أن القيم الثقافية والمجسدة في الحلم الأمريكي تعطي الأولوية للمؤسسة الاقتصادية. إن السيطرة الاقتصادية هي " ميزان القوة المؤسسي" (institutional balance of power) والناتجة عن ثلاثة قوى مترابطة. أولاً، وظائف المؤسسات غير الاقتصادية تصبح "قليلة ومتدنية القيمة". على سبيل المثال، في داخل الأسرة، فان ربة البيت أو مقدم الرعاية يتمتع بمقدار أقل من تقدير الذات مقارنة مع المعيل؛ وفي المؤسسة التربوية، فإن المدارس تحظى بدعم أقل، والتربويين يحصلون على رواتب منخفضة. ثانياً، يجب على المؤسسات غير الاقتصادية "استيعاب" متطلبات الاقتصاد. حيث تدور حياة الأسرة حول برامج العمل، والمدارس تضبط مناهجها وفق حاجات العمل، والحكومات تنصاع وبانتظام لمصالح الشركات. وأخيرا، تبدءا الأعراف الاقتصادية "بالولوج" في المؤسسات غير الاقتصادية. ويزداد تصوير التعليم على أنه سلعة (commodity) وحتى الأسر وبدرجة ما مضغوطة للتأقلم مع أساليب الشركات في العمل والإدارة.

يرى مسنر وروزنفيلد إن السيطرة الاقتصادية في ميــزان القــوة المؤســسي يضعف وظائف الضبط الاجتماعي للمؤسسات غير الاقتصادية. وعندما تدمج مــع القيم الثقافية التي "تثير" الدوافع الجنائية، فإن السلوك الإجرامي ما هو ببــساطة إلا نتاج طبيعي للتنظيم الاجتماعي للمجتمع الأمريكي. ولأن المؤســسة الاقتــصادية لا تحذر بقوة من مغبة استخدام الوسائل غير الشرعية ولكن الفعالة جدا للنجاح النقدي (من نقود)، فإنها تصبح أكثر ضرورة للمؤسسات غير الاقتصادية من مثل الأسر، والمدارس للتقدم، وتسريع هذه المعتقدات والقيم. وعندما تكــون هــذه المؤســسات منخفضة القيمة، ومجبرة على التأقلم، ومخترقة بواسطة الاقتصاد، فإن قدرتها فــي ممارسة الضبط المعياري تتآكل وتتلاشى. وهذه المؤسسات غير الاقتصادية التي تم إضعافها تفقد كذلك قدرتها في فرض ضوابط خارجية على السلوك. تجبــر الأســر على وضع متطلبات العمل فوق حاجات الأسرة، أو المدارس التي تــزدحم بــسبب نقص التمويل، وربما تصبح غير قادرة على تقديم الإشــراف المباشــر، والتأديــب المتسق للأطفال. وأخيرا، فان الأولوية الثقافية "للفردية التنافــسية"(competitive individualism) تشجع الناس على تحدي ومقاومة المؤســسات الــضعيفة غيــر الاقتصادية. وتتطلب التوقعات الكلية العامة في المنافسة والكسب إن النجاح يمكــن تحقيقه بأدنى حد من التدخل.

ستجد المجتمعات الانومية حتماً كم هي صعبة ومكلفة في ممارسة الــضبط الاجتماعي على سلوك الناس الذين يشعرون بحرية في استعمال أية مــن الوســائل التي أثبتت فاعلية أكثر في الوصول للأهداف الشخصية. وعندها، فإن الــديناميكيات الاجتماعية الثقافية التي تجعل المؤسسات الأمريكية ضعيفة ســوف كــذلك تمكــن وتؤهل الأمريكان لتحدي الضوابط المؤسسية. وإذا كان الأمريكان من المتوقــع أن يقاوموا الضبط-وبالتالي من المتوقع أن يكونوا منكشفين للإغــراءات الإجراميــة-وتحدث المقاومة بسبب أنهم يعيشون مجتمع يقدس المسعى غير المقيــد لنجاحــات الأفراد المادية من بين وفوق جميع القيم الأخرى. فــي الولايــات المتحــدة، تعــد الانومي ميــزة. (Messner and Rosenfeld, 2001:79) (ايكــرز،2009-2013).

وفي إعادة صياغة لنظرية الانومي المؤسسية، فقد وسع مسنر وروزنفيلد (التـشديد فـي الأصـل(Messner and Rosenfeld, 2001:155 ادعائـاتهم النظرية خارج المجتمع الأمريكي مؤكدين أن " التوازن المؤسسي بحد *ذاته*، ولـيس سيطرة الاقتصاد فقط، هو المسئول عن إنتـاج معـدلات عاليـة مـن النـشاطات الإجرامية" فالمجتمعات التي تتصف بأشكال مختلفة من السيطرة المؤسـسية تنـتج أشكال مختلفة من الجريمة. وتنتج المجتمعات المسيطر عليهـا اقتـصادياُ جـرائم "انومي" والتي تتضمن الكسب المادي. بينما تنتج المجتمعات المسيطر عليها سياسياً "جرائم" التهكم الأخلاقي: (moral cynicism) والتي تقضي على المسؤولية الفردية للفرد لصالح الآخرين وتدعو للفساد. وتنزع المجتمعات المسيطر عليها من أنظمـة القرابة أو الدين لتطوير "اليقظة الأخلاقية المتطرفة" والتي تنتج "جرائم الدفاع عـن النظام الأخلاقي" من مثل جرائم الثأر والكراهيـة.(Messner and Rosenfeld 2001:155-156) (ايكرز،2009-2013).

تفسير النظرية للفساد. تفسر النظرية حالة مأسسة الفساد التي انتـشرت فـي المؤسسات الاقتصادية جراء السعي للكسب المادي في ظل وجود الأنومي لدى هذه المؤسسات، فالتوازن المؤسسي مسؤول عن جرائم الفساد المستـشري بهـا نتيجـة وجود ديناميكات ثقافية واجتماعية تدعو للفساد وتحقيق الكسب المادي، اضافة إلـى اضعاف المسؤولية الفردية لصالح انتشار أشكال الفساد في المؤسـسات، حيـث أن قدرة المؤسسات في الضبط المعياري قد تتلاشى وتندثر. فمـن الواضـح جـداً أن طريقة انتشار الفساد وممارسات المؤسسات الافراد يكون ضمن الاطار المؤسـسي والذي يتطلب جهوداً كبيرة وفاعلة لمقاومته والقضاء عليه.

ومن أهم المضامين السياسية لنظرية الانومي المؤسسية وجود نظـام معيـاري وتشريعي واجتماعي، يضبط ممارسات الافراد ضمن المؤسسات التي يعملون بهـا، ووجود نظام رقابة وتفتيش على السجلات المالية للمؤسسات يمكن من خلاله اجراء المحاسبة القانونية للمخالفات والملاحقة القضائية.

7.2 الدراسات السابقة:

إن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الفساد انطلقت من المجالات الادارية والسياسية، إلا أنه قد بدأ الاهتمام بإجراء الدراسات التي تبحث موضوع الحراك الشعبي حديثاً وفي بعض الأدبيات الأجنبية، وخاصة بعد الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح والتغيير، وإن كان عدد هذه الدراسات قليل نسبيا. ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى الآتي:

1.7.2 الدراسات العربية

قام (مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان،2012) بتنفيذ دراسة بعنوان 'اتجاهات الشباب الاردني نحو الاصلاح في ظل الربيع العربي' وشملت الفئة العمرية من 18-30 سنة ، ضمن عينة الدراسة التي بلغت 300 شخص من مستويات تعليمية وعمرية وجغرافية مختلفة، وتم اختيار الفئة الشبابية لاجراء الدراسة باعتبارها القوى المحركة للثورات العربية، حيث شاركت أربع قوى رئيسة في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية في الشهور الأخيرة وهي الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات جذر طائفي وقبلي، حيث كانت فئة الشباب (خاصة المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة) في مقدمة القوى التي دعت الى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الشباب في عملية التغيير والتنمية ودورهم الأساسي في بنية العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وإلى التعرف على رؤية الشباب الاردني للاصلاح في ظل الربيع العربي وإتجاهات الشباب نحو عملية التغيير، إضافة الى نظرتهم لدور وسائل التواصل المجتمعي في الثورات العربية، كذلك رأيهم في دور وسائل الاعلام الحديثة في التواصل بين الشباب بعيدا عن الرقابة وأهمية حرية التعبير، وركزت الدراسة على معرفة المستوى الثقافي والسياسي في أوساط الشباب، ومدى إندماجهم المجتمعي في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للشباب، وتعميق مفهوم المواطنة لديهم واكتساب قيم المواطنة

كالولاء والانتماء للوطن والاعتزاز به، والالتزام بالقوانين ومحاربة الفساد بكافة اشكاله وتعميق أسلوب الحوار الديمقراطي وقبول الرأي والرأي الآخر ونبذ التعصب والعنف وكافة أشكال التمييز.

وقد بينت أن المحرك الرئيسي للحراك في الأردن هو الفقر والبطالة وظاهرة الفساد، واشارت إلى التدني في مستوى الإيمان بالعمل التطوعي وبالأنشطة اللامنهجية لدى العينة. كما بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن 73 بالمئة من الشباب لا يشاركون في الفعاليات والمسيرات التي تجري محليا الى جانب ان وسائل الاتصال المجتمعي لعبت دورا بارزا في تحريك الشباب كما أفاد 67 بالمئة بذلك، مشيرة الى ان الدراسة اظهرت أن مدى رضا الشباب عن عملية الإصلاح وحرية التعبير في الأردن مقبولة الى حد ما.

أما دراسة (الشمري،2010) حول "مدركات العاملين في القطاع العام والخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الاداري" فقد أظهرت النتائج أن أهم أسباب انتشار الفساد: عدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، وغياب الرقابة الداخلية أو ضعفها، وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفضل جهود الحكومة في محاربة الفساد تمثلت بالمحاسبة، والتحقيق في الفساد، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد. ويرى المشاركون أن الفساد أكثر انتشاراً في البلديات والأمانات، والمقاولات، وبين كبار الموظفين. أما أكثر أشكال الفساد انتشاراً في المؤسسات الحكومية والخاصة فهي: اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة . وفيما يتعلق بمدى مدى ثقة العاملين فقد تبين أن المؤسسات الدينية، والأجهزة الأمنية كانت الأكثر ثقة من الناس. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أجماع لدى المشاركين في مدركاتهم نحو الفساد يعزى للقطاع، والمرتبة الادارية، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل.

وقد جاءت دراسة (الشهابي وداغر،2000) حول "العوامل المؤثرة في الفساد الإداري" والتي حاولت التعرف على الخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبي الفساد الإداري، ومعرفة علاقة المتغيرات المكونة للعوامل الفردية والتنظيمية والبيئية

بارتكاب جرائم الفساد الإداري، ومدى تأثير هذه المتغيرات في الفساد الإداري وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي: مرتكبو جرائم الفساد غالبيتهم من المتزوجين وهذا يعود إلى الأعباء المالية الملقاة على المتزوجين مقارنة بغير المتزوجين، والتعليم يسهم في تحسين المنظومة القيمية للأفراد تجاه الفساد، وزيادة ممارسة الفساد الإداري في المنظمة الخدمية عنها في المنظمة الإنتاجية، والثقافة التنظيمية أكثر العوامل أهمية في التأثير في السلوك الإداري، وعدم كفاية الرقابة والقوانين للحد من الفساد، وأهمية القيم المجتمعية في تعميق رفض الفساد ومكافحته.

وفي دراسة (حسني، وليد،2012)، بعنوان "الشاهد والشهيد الاعلام الاردني في زمن الثورات والحراك" على عينة تكونت من (1611) صحفياً واعلامياً قد أظهرت نتائجاً بأن الموقف من القوانين تأثر بشكل واضح في رأي الصحفيين بالمادة "23" من قانون هيئة مكافحة الفساد، وإن 80 % منهم يؤكدون أنها تضع قيداً على حرية الإعلام، و78.8 % تدفع الصحفيين لتجنب الكتابة بقضايا الفساد، و72.2 % يعتقدون أنها تقلل دور الإعلام في مكافحة الفساد، و70 % واثقون بأنها تضعف من منظومة النزاهة، لكن 50 % يرون أنها تحد من نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة. فالنتائج تشير إلى موقف المشاركين من التعديلات الدستورية المتعلقة بحرية الإعلام، فأكثر من 50 % يعتقدون أنه لا تأثير لها على الحريات، و 26.2 % يرون أنها تحد من الحريات الصحفية، وفقط 20.8 % يؤكدون أن لها تأثيرا إيجابيا على واقع الحريات الإعلامية. فيما يبين تقرير حالة الحريات الإعلامية إن الحراك الشعبي وضع حداً للتدخل الحكومي والأمني في الإعلام بنسبة% 65.5 ، وأسهم في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بمعدل 67.9 %، ولعب دوراً محدوداً في تراجع الرقابة الذاتية.

ويوضح التقرير الذي أعده مركز حماية وحرية الصحفيين إن 62.7 % من الصحفيين يعتبرون أن الرقابة الذاتية تقلصت بفعل الاحتجاجات، وأن 61.3 % ينظرون إلى أنها أعطت بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن. وكشفت مؤشرات خرج بها التقرير عن وجود مفارقة أردنية بامتياز، ففيما أكد استطلاع رأي الصحفيين ورصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام،

ودراسة "الشاهد والشهيد.. الإعـــلام الأردنـــي فـــي زمـــن الثـــورات والحركـــات الاحتجاجية" عن زيادة مساحة الحريات الإعلامية وانتزاع الصحفيين لمكاسب جديدة وقدرتهم على تحدي القبضة الأمنية وملامسة التابوهات التي كانت خطوطاً حمراء، أظهرت أن الانتهاكات الممنهجة على الصحفيين كانت الرد الحكومي والأمني علـــى تحرك الإعلاميين لممارسة حقهم وحريتهم ورصد ما يجري بالشارع.

ويكشف التقرير، الذي شارك به 500 إعلامي وإعلامية عن أن حالة الحريات الإعلامية رغم التدخل الحكومي في تقدم عن 2010، فقد بلغت نسبة الذين يرون أن الحريات تقدمت بدرجة كبيرة 15.4%، في حين بلغت في 2010، 4.6.% وبينت نتائج الاستطلاع حالة المد والجزر على الحريات الإعلاميـــة مـــن 2006 وحتـــى 2011، ففي حين شهدت تقدماً عام 2006 ليصل معـــدلها إلـــى 40 % تراجعـــت 2010 لتصل 18.5 % ثم عاودت الصعود إلى 43.5% في 2011.

وفي دراسة مسحية أعدها (مرصد الإعلام الاردني بمركز القدس للدراسات السياسية،2012) حول(الإحتواء الناعم وتأثيره على إستقلالية وسائل الإعلام) في الفترة من (3/28 – 4/12 2012) وشملت عينة مكونة من 504 صحافياً وصحافية من مختلف وسائل الإعلام المقروؤة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، الحكومية وشبه الحكومية والخاصة و المراسلين، وقادة الرأي الذين شكلوا ما نسبته 15% من حجم العينة. وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على أشكال وأساليب الإحتواء الناعم التي تمارسها الحكومات للسيطرة على الصحافة والإعلام ورصد (الجهات الاخرى) التي تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال الإحتواء الناعم للسيطرة على الصحافة والإعلام وقياس مدى تأثير أساليب الإحتواء الناعم على حرية وإستقلالية وسائل الإعلام في قضيتين رئيسيتين هما الفساد والحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية. وتشير نتائج الدراسة أن ما نسبته 82% من العينة يعتقدون أن الحكومات تمارس أساليب الإحتواء الناعم في حين أفاد ما نسبته 84% من قادة الرأي بأن الحكومات تمارس أساليب الإحتواء الناعم. ويلاحظ ارتفاع النسبة بشكل طفيف بين قادة الرأي بإعتبار أنهم الهدف الأول للحكومات في

محاولة كسب تأييدهم ومنع انتقاداتهم للسياسات الحكومية بالنظر لقدرتهم الكبيرة على التأثير في الرأي العام.

أظهرت النتائج إرتفاع نسبة الصحافيين الذين يعتقدون بممارسة الحكومات لأسلوب الإحتواء الناعم للسيطرة على الصحافة وهذا ايضاً ما أثبتته نتائج الدراستين السابقتين لعام 2011 حيث بلغت النسبة 86% في حين بلغت النسبة 70% في الدراسة الأولى التي أجريت عام 2009. وحول أكثر أشكال الإحتواء الناعم التي تستخدمها الحكومات للسيطرة على الصحافيين ووسائل الإعلام، تظهر الدراسة ان الهبات المالية والهدايا أحتلت المرتبة الأولى وبنسبة 70%، تلاها تسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية وبنسبة 42%، ثم التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي والدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسميـــــة الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر وبنسبة 36%، ثم توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد وبنسبة 28% وأخيراً الإعفاءات الجمركيـــة أو العلاج أو التعليـــم المجاني وبنسبة 21% وقال 35% من افراد العينة أنهم تعرضوا لشكل من أشكال الإحتواء الناعم خلال ممارستهم لعملهم الصحافي، فيما كانت النسبة مرتفعة بين قادة الرأي وبلغت 42%. وكانت الهبات المالية والهدايا هي أكثر أشكال الإحتواء الناعم التي تعرض لها الصحافيون من قبل الحكومات، وبنسبة بلغت 72% بين قادة الرأي و62% بين الصحافيين، ثم التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي وبنسبة بلغت 22 % بين قادة الرأي و32% بين الصحافيين، ثم تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية، وتوفير المعلومات بسهولة ويسر، وأخيراً الإعفاءات الجمركية أوالعلاج والتعليم المجاني. كما أحتل رجال الأعمال المرتبة الأولى الجهات الأخرى (غير الحكومة) التي تمارس أساليب الإحتواء الناعم على الصحافيين وبنسبة بلغت 69%، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 50%، ثم الشخصيات المتنفذة وبنسبة 32.2%،ى تلاها مؤسسات المجتمع المدني بنسبة بلغت 31%، والأحزاب السياسية بنسبة بلغت 27%، ثم أعضاء مجلس النواب والأعيان بنسبة 19%، ثم شيوخ ووجهاء العشائر بنسبة بلغت 12.4%، ثم جهات خارجية وسفارات بنسبة بلغت 2.2% ثم الديوان الملكي بنسبة بلغت 1.6%.

وفي دراسة (سالم،2006) عن دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغش والفساد وطبيعة الغش في النظم الإلكترونية وطرق ارتكابه، بينت الدراسة اختلاف طبيعة الغش في النظم الإلكترونية عن مثيلتها في النظم اليدوية، وإن كان المفهوم والهدف يظل ثابتا في كلا النظمين، بسبب ارتباطها بتكنولوجيا الحاسبات ونظم المعلومات المحاسبية التي سهلت ارتكاب عمليات الغش ومكنت مرتكبيها من استغلال الإمكانيات لمتاحة في نظم الحاسبات الإلكترونية لتحقيق أحد الأمرين أو كلاهما وهما: إخفاء عجز أو اختلاس أو سوء استعمال أصل من الأصول، أو التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة الأعمال والمركز المالي، من خلال تغذية الحاسب ببيانات غير حقيقية،وتعطيل ضوابط الرقابة في البرنامج إجراء تعديلات غير مشروعة بمنطق البرنامج من مثل سرقة برامج، وسرقة معلومات، استخدام الحاسب في غير أعمال المنشأة. كما بينت الدراسة أن من أساليب الغش والتلاعب في القوائم المالية يكون من خلال برامج التطبيقات الخاصة بتسجيل نشاط المنشأة، أو الخاصة بإعداد الحسابات الختامية، وقائمة المركز المالي، حيث يتم تصميمها وصياغة ومنطقها بطريقة تحقق للمتلاعب ما يرمي إليه.

تناولت دراسة (الشمري، 2010) العديد من الدراسات العربية التي تناولت موضوع الفساد الاداري من مثل: دراسة (الكبيسي،2000) "الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، والتي هدفت إلى إيضاح مضمون الفساد الإداري وماهيته ومنافذ الفساد الإداري، وإيضاح خصائص الفساد الإداري وأنماطه وأدواته وأغراضه. ودراسة الأصفر (1422هـ) "الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة". ودراسة (اليوسف،2002) بعنوان "الفساد الإداري والمالي: الأسباب، والنتائج، وطرق العلاج"، والتي هدفت إلى معرفة أسباب الفساد الإداري وتحليل الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي، وقد أوضحت نتائج الدراسة إلى أن من أسباب الفساد الإداري سببين رئيسيين هما: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة، والتهرب من الكلفة الواجبة لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية للكثير من الأفراد والمؤسسات، وذلك نتيجة انخفاض الأجور وعدم كفايتها لتوفير الحاجات الأساسية والرغبة في الكسب السريع من غير بذل جهد وضعف

القيم الأخلاقية والحس الوطني، وغياب الرقابة وانخفاض المحاسبة الفاعلة. ودراسة (عارف،2005) بعنوان "رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارساته". ودراسة (آل الشيخ،2007) والتي تناولت "الفساد الإداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته"، ودراسة (عبداللطيف،2008م) بعنوان "أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب ظاهرة الفساد الإداري تتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي، وانخفاض الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية وإشباع حاجته وسد متطلبات عائلته، وارتفاع الأسعار والخدمات التي يحتاجها الموظف وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات وسوء تنظيم سلوك العاملين في المنظمات.

2.7.2 الدراسات الأجنبية:

تعد الدراسات الاولية في مجال الفساد في حقل العلوم السياسية في السبعينات وبداية الثمانينات. أظهرت دراسات ليف وهانتغتون، وليو ,(Leff,1964) (Lui,1985), (Huntington,1968) أن قليل من الفساد لا بأس به خاصة في بيئة بيروقراطية وروتينية. أما في منتصف الثمانينات، فقد أظهرت الدراسات ان للفساد جوانب سلبية على الاقتصاد والنمو الاقتصادي والاستثمار. ففي عام 1994 منذ أعلن البنك الدولي أن "ضبط الفساد" يعطي أولوية عليا في أجندة الدول المانحة. كما بينت دراسة كوكس وجود علاقة سلبية بين التجارة، والاستثمار الاجنبي والمساعدات المالية والفساد (Cox, 2002).

كما جاءت دراسة ستيفن ستراب (Stephane Straub, 2007) بعنوان الانتهازية، الفساد ودخول الشركات المتعددة الجنسيات لتطوير النهج النظري إلى حدود الشركة متعددة الجنسيات في سياق القيود المؤسسية في البلدان المضيفة، مع التركيز بصفة خاصة على الفساد. هذا النموذج يشتمل على نوعين من الفساد:

الفساد الإداري الصغير والفساد على أعلى المستويات السياسية. يتوقع النموذج أنه في حال عدم وجود الفساد، فإن الشركات متعددة الجنسيات سوف يفضلوا الاستثمار الأجنبي المباشر(التوسع الداخلي مع حقوق سيطرة قوية) إلى الدين (توسيع طول الذراع مع حقوق تفقد السيطرة)، وأضعف المضيف قدرة البلاد على الالتزام. لكن، كلا النوعين من الفساد تحول المفاضلة هامشيا نحو الدين. لوحة الأدلة التجريبية عبر البلاد تدعم هذه الاستنتاجات. الفساد له تأثير هامشي من الدرجة الثانية والمسائل في الغالب من خلال التفاعل مع المخاطر السياسية.

أما في دراسة اكسل وينكي و توماس جريس(Axel Wieneke, Thomas Gries,2007 حول أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد تبين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تخضع لرابطة الفساد باستخدام نموذج التوازن العام النمو الذاتي الذي يفسر قصور الأداء في الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأعمال كما يؤثر الفساد في الأعمال المصرفية بصورة غير تنافسية. والمنافسة المحدودة في القطاع المصرفي تؤدي إلى ارتفاع قروض الودائع وتزيد من انتشار الفساد، وتقلل النمو. وتعزيز المنافسة المصرفية، وعلى سبيل المثال، من خلال السماح للأجنبي دخول البنك، سوف يكون هناك حل بسيط لهذه المشكلة، ولكن في كثير من الأحيان، اختيار السلطات لعرقلة المنافسة المصرفية. وهذا يفسر استمرار عدم التنافسية المصرفية نتيجة لاختيار الحكومات التنظيمية. اذا كانت الحكومة تملك حصة في القطاع المصرفي هناك مفاضلة بين الفوائد الحالية من البنك الأرباح والنمو في المستقبل. كما أظهرت الدراسة أن الفساد يؤثر على مستوى الشركات الفساد يؤثر على تطويرها، من خلال تنظيم أكثر تقييدا، ومنافسة مصرفية أقل، حتى لو كانت مؤسسة اتخاذ قرار في حد ذاتها ليس فاسدة. هذه النتائج تدل على أن مشكلتين بارزتين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هما الفساد، والتمويل، وكل منهما يعزز بعضها بعضا.

وفي الدراسة التي تم اعدادها من قبل بنجامين اولكين (Benjamin A. Olken,2005) عن اندونيسيا وجاءت عنوانها الفساد وتكاليف اعادة التوزيع قد تناولت درجة الفساد في البلدان النامية التي قد تنال من قدرة الحكومات على إعادة

توزيع الثروة بين المواطنين. على وجه التحديد، من خلال فحص برنامج مكافحة الفقر في اندونيسيا الذي يتولى توزيع الأرز المدعوم على الأسر الفقيرة. وفي تقدير مدى الفساد في البرنامج من خلال مقارنة البيانات الإدارية على كمية من الأرز وزعت مع بيانات المسح على المبلغ الذي تسلمه فعلا من قبل الأسر. التقديرات تشير إلى أن المركزي، في متوسط، ما لا يقل عن 18٪ من الأرز قد تلاشت تماما. وان الفئات غير المتجانسة عرقيا، والمناطق المأهولة بالسكان هم أكثر عرضة ليكون في عداد فاقدي الأرز. وباستخدام افتراضات متحفظة لهامشي تكلفة الأموال العامة، يقدر أن الخسائر الاجتماعية من هذا الفساد قد تكون كبيرة ما يكفي للتعويض عن مكاسب الرفاه المحتملة الناتجة عن نية لإعادة التوزيع من البرنامج. هذه النتائج تشير الى أن الفساد قد يفرض قيودا كبيرة على البلدان النامية، كما يتطلب جهوداً لإعادة التوزيع، وربما يساعد في تفسير انخفاض مستوى برامج النقل في البلدان النامية.

وأظهرت دراسة الروتين والفساد التي أعدها سيرجي جيرف (Guriev,2003) حول نشوء أنواع مختلفة من الفساد والروتين في التسلسل الهرمي والتفاعل بينهما. أن البيروقراطية والفساد هما على الأرجح الاكثر قدماً، والفساد موجود وعلى نطاق واسع من الأمراض البيروقراطية. وقد لوحظ وجودها في كل المجتمعات، وليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنها سوف تختفي قريبا. العديد من المحاولات لمحاربة أي منهما على ما يبدو حققت نتائج محدودة فقط. واحد من المشاكل مع الفساد والروتين في البيروقراطية التي لا يمكن التعامل بشكل مستقل، هي أنه عندما ينشأ الفساد في جزء واحد من التسلسل الهرمي ينبع الفساد في جزء آخر؛ فالبيروقراطية المفرطة قد تنشأ بسبب الفساد المحتمل؛ الرشاوى قد تكون انتزعت بسبب الروتين الواسع، أي عندما تحاول أن تجعل البيروقراطية صفة عامة. وتبين هذه الدراسة لنا أن مستوى توازن من الروتين فوق المثل الاجتماعية.

ويرى بيسلي، وماكلالرن (Besley & McLaren, 1993) ان افضل طريقة لمكافحة الفساد من خلال الرواتب الفاعلة (efficiency wages) وبناء على ذلك فان هناك سببان، لماذا تؤدي الرواتب العالية الى تحسن في الاداء في جمع

الضرائب، أولاً لأن الحوافز لجامعي الضرائب (tax inspector) تجنب اخذ الرشوة، وثانياً فان نوعية الوظيفة (الامانة) تحصن الموظف ضد الرشوة. الا ان هذه الاستراتيجية ربما لا تكون فعالة طوال الوقت وفي جميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة (Weiss, 1980).

ويرى هاذر شاه (Huther, 2000) ان أي برنامج ناجح، ضد الفساد يجب أن يأخذ بالحسبان الفشل الحكومي، وخفض فرص التربح وزيادة فرص العقوبات، وأن يوجه الى نوعية الحكومية في البلد، أما أسباب الفساد فيرى تانزي (Tanzi, 1998) أنها تقع في العوامل المساهمة مباشرة في الفساد، من مثل التشريعات والسلطات والضرائب وقرارات الانفاق، وأن الاسباب غير المباشرة للفساد، مثل نوعية البيروقراطية، ومستوى المعيشة في القطاع الحكومي، وشفافية القوانين والعمليات وضبط المؤسسات.

كما يرى تانزي (Tanzi, 1998) وليدبيك (Lindbeck, 1998) أن الأجور المدفوعة للعاملين في الحكومة اهم عامل في تحديد درجة الفساد، وهناك شكوك بان الرواتب العالية تحول دون الفساد، وربما الأجور العالية تقود الى طلب رشاوي عالية. ويرى تريزمان ان الدول الغنية أقل فساداً من الدول الفقيرة، وان (50-70%) من التباين في مؤشرات الفساد قد فسر بمستويات الدخل/ نصيب الفرد، وان الانفتاح للتجارة الاجنبية يقلل مستويات الفساد.

أظهرت دراسة جونستون (Johnston, 2001) ان الدراسة الكاملة لمضامين الفساد، تتطلب دراسة السياق الذي يوجد فيها النظام، ووجود فئات أثنية بين لاصفوة، واعراف القرابة وعلاقتها بالقانون وبالاستبعاد.

وقد هدفت دراسة بوترز، لوفونتين ودبكن (Butters, Lafountaine & Depkin, 2000) إلى قياس "تأثير الفساد العام على موثوقية وإدارة وقدرة الدولة على سداد ديونها"، وأوضحت نتائج الدراسة أن الفساد العام يقلل من الموثوقية التي تقاس بمعدل الائتمان القطري، وتشير تقديراتهم إلى أن زيادة بمعدل انحراف معياري واحد في الفساد تسبب انحدار الائتمان القطري بحدود الضعف تقريباً. وعلاوة على ذلك فإن انخفاضاً بمقدار انحراف معياري واحد في الفساد

يمكن أن يوفر على الدولة ما بين "10100" دولار سنوياً لكـــل مليـــون دولار مـــن الدين.

حاولت دراسه ولسون ودامانيا (Wilson and Dammania, 2005) التعرف على "العلاقة بين الفساد والمنافسة السياسية والسياسات البيئية والإفرازات البيئيـــة"، وقام الباحثان بتحليل العلاقة بين المنافسة السياسية والإفرازات السياسية إلى جانـــب تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية للتنافس السياسي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن التنافس السياسي قد يؤدي إلى تحقيق تحسين فـــي الأداء الـــسياسي، إلا أن التنافس لا يمكن أن يقضي علي عملية الفساد في كافة المـــستويات الحكوميـــة، وإذا كان التنافس السياسي من شأنه أن يقلل من الفساد، إلا أنه كلما زاد التنافس السياسي زاد الفساد الوضيع وذلك عندما تكون مستويات الأحكام متدنية والمؤسسات القضائية ضعيفة، والسبب في ذلك أن ما يتحقق من مكاسب نتيجة تجنب تطبيـــق سياســـات رادعة تعد كبيرة، وفرص إصدار أحكام رادعة لمثل هذا النوع من الفساد (الثانوي) تعد ضئيلة، كما أن الفساد الكبير قد لا يتأثر عندما يكون التنافس السياسي على أعلى المستويات، ويعود السبب في ذلك إلى أن صانعي السياسات مـــستعدون للمتـــاجرة بالمصالح الاجتماعية ورفاهية المواطنين من خلال التلاعب في السياسات شـــريطة الحصول على مكافآت مجزية ومن النتائج المهمة كذلك لهذه الدراســـة أن الاهتمـــام بدراسة ومعرفة آثار الفساد على الاقتصاد أكثر فائدة من الاهتمام بدراسة ومعرفـــة مستويات ودرجات الفساد.

وأجرى ميكرجر (Mukherjer, 2004) دراسة تحلل ثلاثة أسئلة تطرح أسباب نتائج التباين في مستويات الفساد في دول العالم. وهذه الأسئلة هـــي: لمـــاذا تكـــون مستويات الفساد في الدول ذات الحكم المركـــزي أعلـــى؟و لمـــاذا يزيـــد الفـــساد البيروقراطي (الإداري) في المدى القصير عند تنفيذ الإجراءات الخاصة بمكافحـــة الفساد؟ ولماذا تراجع الفساد في بعض الدول النامية ولم يتراجع في الـــدول الناميـــة الأخرى؟ الفرضيات القابلة للاختبار تم اشتقاقها من نماذج رسمية تـــم تـــصميمها للإجابة على الأسئلة الثلاثية السابقة، وتم استخدام دراســـات الحـــالات واختبـــارات إحصائية على مجتمعات كبيرة من أجل اختبار هذه الفرضيات. وقد درس الباحـــث

الفساد في ثلاث دول هي ماليزيا وتايلاندا وإندونيسيا وتوصل إلى أن هناك عوامل تؤثر في مستويات الفساد مثل عدد السكان والثروة الطبيعية ومستوى الفقر والتقدم التكنولوجي ومركزية أو لامركزية الإدارة وانتشار التعليم.

وفي نموذج نظري بين دريهر وسيمر (Dreher and Siemer, 2005) تبين وجود علاقة متبادلة بين الفساد والقيود على حساب رأس المال، ويرى الباحثان بأن هذه القيود تستحث مستويات أعلى من الفساد وبالتالي فإن المزيد من الفساد يرتبط بمزيد من القيود على حساب رأس المال.

أما ميجول وفيسمان (Fisman &M, 2006) فقد طورا تجربة طبيعية لإنشاء مقياس التفضيل المستخرج للفساد الرسمي ونبعت هذه التجربة من وجود آلاف الدبلوماسيين في مدينة نيويورك (مسئولون حكوميون من 146 دولة في العالم) في بيئة تمتع فيها الدبلوماسيين بحصانة دبلوماسية ولا يعاقب على الوقوف الخاطئ لسيارته، ويزعم الباحاثان بأن مقياسهما للفساد مرتبط مع المقياس الحالي للفساد في البلد الأم، ويرى الباحثان بأن الأعراف الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالفساد يتم تعزيزها بوجود الحصانة الدبلوماسية.

وقد استنتجت الباحثة بأن خمسة متغيرات فقط مرتبطة بشكل كلي بالفساد، وهذه المتغيرات تشمل مستوى التطور الاقتصادي، الاضطراب السياسي، الديمقراطية السلسة، الإرث الاستعماري، والمذهب البروستانتي (Serra, 2006).

ومن الدراسات التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة اعدها شانغ جين وي (Shang-Jin Wei)[1] في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية"، استخدم فيها امثلة من البلدان الاسيوية لتوضيح تلك الاثار، وهي الآثار على الاستثمار المحلي حيث أن هناك بعض الأدلة الاحصائية المستندة الى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان، تفيد بأنه في حالة اجراء انحدار لنسبة اجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980 - 1985 على ثابت ومؤشر الفساد، فإن النقطة المقدرة للميل هي 0.012 . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا" وفق الجدول أدناه الذي يبين ادنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها

(1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(Business International Index (BI، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة . فاذا استطاعت الفليبين ان تخفض مستوى الفساد الى مستوى سنغافورة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها، فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية، أي : 0.066 = 0.012 (1– 6.50) . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات. أما الآثار على الاستثمار الاجنبي المباشر، ففي دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً " مصدرا" الى (41) بلدا" مضيفا" قام بها ويShang-Jin Wet في التسعينات، وجد أدلة واضحة على ان الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الاجنبية . فاذا ارادت الهند مثلا" تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة الى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الاجنبية سيكون مساويا" لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22% . ان الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية، فالصين مثلا" وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين اضافة الى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة، واذا كان هذا الاجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، فهذا يشير الى ارتفاع درجة الفساد في الصين. ان البلدان الاسيوية تستطيع ان تجذب الاستثمار الاجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها. أما من حيث الاثار على النمو الاقتصادي، فاذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي ان يكون الفساد مخفضا" للنمو الاقتصادي . ولتوضيح ذلك الاثر نأخذ مثلا" بنغلاديش، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) الى مستوى الفساد في سنغافورة، فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع الى 1.8%عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة 1960- 1985 ب 4% سنويا"). أي ان دخل الفرد كان يمكن ان يرتفع الى اكثر من 50%.

اجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بهـا تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi, 1998) وتوصلا الى النتائج التاليـة مـن هذه الدراسة وهي: يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة علـى حـساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي. كما يشوه الفساد تكوين النفقـات العامـة بعيـدا" عـن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الانفاق على معدات جديـدة . إضـافة إلـى أن الفساد يشوه تكوين النفقات العامة بعيدا" عن حاجة الصحة والتعليم للتمويـل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع. كما يقلل الفساد من انتاجية الاستثمارت العامة والبنيـة التحتيـة للبلد. وقد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمـع الضرائب والرسوم الجمركية .

وقد أيد ماورد ذلك إذ وجد ان الفساد يجعل الحكومة تميـل الـى تـرجيح النفقات العامة بعيدا" عن الصحة والتعليم اللتان يفترض انهما اكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الاخرى . كما وجد تانزي – دافودي ان زيـادة في الفساد تؤدي الى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .

كما يؤدي الفساد تفاقم الفقر في المدن كما تراه روز – أكرمان 1977. حيـث ان الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عـام، لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد:

أ- سيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية .

ب- الاستثمار في البينة الاساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.

ج- قد يواجه الفقراء ضرائب اعلى أو اقل من الخدمات .

د- الفقراء محرومين من بيع ما لديهم من منتجات زراعية .

وعدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الاهلية صغيرة الحجم، اضافة الى تقليل فرص التعليم للفقراء.

وهدفت دراسة البداينة (Al-badayneh, 2010)، حول التنمية البشرية والسلام والفساد والارهاب في العالم العربي، لمعرفة العلاقة ما بين التنمية البشرية والسلام والفساد وحوادث الارهاب في العالم العربي خلال الفترة ما بين (1970-2007)، حيث استندت الدراسة إلى بيانات دولية معتمدة شكلت (22) دولة عربية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين العدد الاجمالي لحوادث الارهاب والوفيات الناجمة عنها، وقيمة التنمية البشرية، وفهرس الفقر الانساني، ومتوسط عدم المساواة بين الجنسين. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين فهرس السلام والعدد الاجمالي لحوادث الارهاب والوفيات الناجمة عنها. وأشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين جميع مقاييس الفساد، والحرية، وضبط الفساد، ومؤشر مدركات الفساد، مع العدد الاجمالي لحوادث الارهاب. اضافة إلى أن هذه الدراسة قد بينت وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الحوادث الارهابية والبطالة لدى الشباب العربي، وأن حوادث الارهاب والوفيات الناجمة عنها تختلف وفقاً لمؤشر التنمية البشرية.

8.2 أسئلة الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الاجابة على الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة

1. ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحراك الشعبي الأردني؟
2. ما أسباب انتشار الفساد من وجهة نظر الحراك الشعبي الأردني؟
3. ما أولويات الاصلاح في الاردن من وجهة نظر الحراك الشعبي الأردني؟
4. ما هي مدركات الفساد العامة (الرشوة، استخدام العلاقات الشخصية، الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة) من وجهة نظر الحراك الشعبي الاردني؟
5. ما مدى فعالية الجهود الوطنية في مكافحة الفساد؟
6. ما مدى انتشار (أشكال الفساد) في المؤسسات الحكومية؟

7. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدركات الفساد العامـــة، وشـــيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومـــدركات الفـــساد (لرشـــوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المـــال العـــام) وانتـــشار الفـــساد فـــي المؤسسات الحكومية تعزى إلى الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للحـــراك (نوع القطاع، والمحافظة، النوع الاجتماعي والتعليم، والعمل، ونوع الحراك، والانتماء الحزبي، والتفضيل الحزبي ؟).

8. ما أثر كل القطاع والمحافظة والنوع والعمر والتعليم، والعمـــل، والـــدخل، وطلب الرشوة، ومقدار الرشوة، والحزب، وانتشار الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، والفساد الحكومي، ومحاربة الفساد، وجديـــة الحكومـــة، والإصلاح، ورضا الحراك في تحديد مدركات الفساد؟

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وطريقة اختيارها، كما يهدف إلى توضيح خطوات بناء أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها، والقيام بالدراسة المسحية، والطرق الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

1.3 مجتمع الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة، من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني من (12) محافظة. ومجتمع الدراسة مجتمع غير معلوم الحجم، وحجمه متغير من أسبوع لأسبوع وفق الاحداث المحلية، من خلال إتباع أسلوب المسح الاجتماعي في توزيع الاستبانات على الافراد المشاركين في الاعتصامات والاحتجاجات، والاحزاب والائتلافات الشبابية والحركات الاصلاحية والتجمعات الشبابية.

عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من مجتمع الدراسة بالطريقة القصدية لتحقيق أهداف الدراسة، وبلغت عينة الدراسة الكلية (1050) لجميع المحافظات بواقع (350) لكل اقليم، إلا أن عدد الاستبيانات المسترجعة بلغ (821) وكانت نسبة المسترجع (78%) ويلاحظ أن نسبة الفاقد مقبولة في مثل هذه الدراسات وقد يعود ذلك لاعتقاد البعض بحساسية الأسئلة وخاصة ما يتعلق منها برموز الفساد من قبل المبحوثين وتردد البعض أو خوفهم.

2.3 أداة الدراسة:

تم استخدام الأداة التي طورها (البداينة،2010) والتي استخدمها الشمري بدراسة مدركات الفساد الاداري في المجتمع السعودي. واعتمدت أداة الدراسة في بنائها على الدراسات السابقة والمقاييس الدولية في قياس الفساد، وقد تم تطوير بعض المقاييس لتتناسب مع طبيعة الدراسة على مجتمع الحراك الشعبي الأردني باضافة

بعض الفقرات وتعديل بعض فقرات المقياس. وتكون المقياس من جزء خاص في البيانات الديموغرافية للمستجيب، وسبعة أجزاء خاصة بمحاور الدراسة، وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبانة على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) الأقل مساهمة و(10) الأكثر مساهمة، على الشكل التالي:

10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0

ويطلب من المستجيب وضع الرقم الذي يعبر عن رأيه لكل بند من بنود الاستبانة، وبشكل مفصل تكونت أداة الدراسة من الأجزاء التالية:

1. **بيانات ديموغرافية (شخصية)**: وهي بيانات عن المبحوثين متعلقة بنوع القطاع الذي يعملون فيه، والمحافظة، والنوع الاجتماعي، والعمر، والدرجة الوظيفية، والتعليم، والعمل. وهي بيانات تفيد التعرف على خصائص الحراك الشعبي الأردني.
2. **مقاييس الفساد**: وهي مجموعة مقاييس فرعية للفساد وأشكاله وأسبابه وهي على النحو التالي:

مقياس أسباب الفساد. وهو سؤال عام عن مدى مساهمة (16) عنصر في انتشار الفساد من مثل ضعف التشريعات وضعف القضاء وضعف أجهزة العدالة الجنائية ... الخ ويطلب من المستجيب إبداء رأيه بمدى مساهمة هذه العناصر وعددها (16) في انتشار الفساد.

مقياس تقييم الجهود الوطنية في مكافحة الفساد. وتكون هذا المقياس من (12) فقرة قاست مدى فعالية الجهود الوطنية في مكافحة الفساد وخاصة جهود مجلس النواب وجهود الحكومة وجهود ديوان المظالم وجهود هئية مكافحة الفساد، ... الخ ويطلب من المستجيب تقييم الجهود الحكومة في محاربة الفساد.

مقياس مدركات الفساد العامة: ويتكون هذا المقياس من (39) فقرة موزعة ضمن (13) فقرة لكل نوع من أنواع الفساد (الرشوة، استخدام العلاقات الشخصية، والاعتداء على المال العام والممتلكات العامة) والسؤال الرئيس في هذا المقياس هو مدى قيام (13) جهة منها: صغار الموظفين وكبارهم والصحافة والقضاء

والعطاءات الحكومية ... الخ بتعاطي الرشوة أو استخدام العلاقات الشخصية أو الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة.

مقياس انتشار الفساد الحكومي. ويتكون هذا المقياس من (10) فقرات والسؤال الرئيسي فيه هو مدى انتشار الفساد ضمن (10) أشكال في المؤسسات الحكومية من مثل: اتخاذ القرارات لمنفعة شخصية، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والجهوية ..... الخ. ويحدد فيه المستجيب مدى انتشار أشكال الفساد في المؤسسات الحكومية.

مقياس رضا الحراك الشعبي الاردني: ويحدد فيه المستجيب مدى رضا الحراك الشعبي عن أداء بعض المؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة. وقد استخدم هذا المقياس لغاية تقدير صدق أدوات الدراسة. ويتكون هذا المقياس من (10) فقرات، السؤال الرئيس هو مدى رضا المستجيب عن أداء هذه المؤسسات.

مقياس شيوع رموز الفساد. ويطلب من المستجيب إبداء رأيه بوجود رموزاً في مناصب عليا متنفذة متورطة بالفساد في الأردن ويتكون من سؤال واحد مفتوح.

خطوات بناء الاستبانة في المقياس الأصلي (البداينة والساكت،2010):

فيما يلي الخطوات التي اتبعت في بناء الاستبانة :

الخطوة الأولى: تحديد الأبعاد التي تكّون بمجملها بنية أداة الدراسة

بناء على أهداف الدراسة وأسئلتها، تم تحديد ستة أبعاد لأداة الدراسة وهي:

1. مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد.
2. جهود الحكومة في محاربة الفساد.
3. مدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة.
4. مدى انتشار بعض أشكال الفساد في المؤسسات الحكومية.
5. مدى رضا الحراك الشعبي عن بعض المؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة.
6. الاعتقاد بوجود رموزاً متنفذة متورطة بالفساد.

الخطوة الثانية: كتابة فقرات أداة المقياس:

بالاعتماد على ما ورد في الجانب النظري لموضوع الفساد ومقاييس الفساد الدولية مثل مقياس الشفافية الدولية، ومن وصف لمحتوى الأبعاد أعلاه، وفي ضوء بعض المقاييس الأخرى في مواضع مشابهة، ثم عرضت فقرات الاستبانة بشكلها الأولي على (12) محكم في مجال القضاء والتربية وعلم النفس وعلم الجريمة، وطلب منهم تحكيم صلاحية المقياس من خلال تحديد مدى شمولية الفقرات التي تم صياغتها لأبعاد المقياس في ضوء المعايير والتعريفات الإجرائية، كما طلب منهم تحديد مدى صلاحية كل عبارة لقياس ذلك البعد، ومدى ملاءمتها للتطبيق، والتعليق كلما تطلب الأمر.

وقد أسفرت نتائج التحكيم على حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق بين المحكمين تزيد عن (90%)، وتبين من خلال ذلك أن معظم عبارات المقياس جيدة، وتحمل صدقاً ظاهرياً جلياً، وملائمة للتطبيق على مجتمع الدراسة. ولقد تم تعديل بعض الفقرات، بناء على ملاحظات واقتراحات بعض أعضاء لجنة التحكيم، وبعد إجراء التعديلات أعيدت صياغة الفقرات والتأكد من سلامتها لغوياً، وقد روعي في بناء الاستبانة الشروط الأولية في بناء المقاييس وهي:

أ. **الموضوعية**. حيث تم توحيد إجراءات التطبيق من حيث وضوح التعليمات، وتحديد زمن الإجابة، وطريقة التصحيح.

ب. **الصلة**. راعى الباحث أن يشتمل المقياس على جميع جوانب الفساد كما وردت في التقارير الدولية (الشفافية) وأدبيات الموضوع (صلة الموضوع)، وان يناسب مستويات عقلية متباينة للمبحوثين (صلة العينة).

1.2.3 الصدق:

تتضمن هذه الخطوة عرض لاختبارات الصدق والثبات التي تم إجراؤها على عينة الصدق والثبات:

أ. **الصدق**: تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

أولاً: صدق المحكمين:

اجماع (90%) من المحكمين على جميع فقرات الاستبانة.

ثانياً: صدق البناء:

تم اضافة مقياس رضا الحراك لغايات اختبارات الصدق، حيث تم حساب معاملات الارتباط بين رضا الحراك مع مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية لمكافحة الفساد، ومدركات الفساد (الرشوة واستخدام العلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام)، وانتشار اشكال الفساد في المؤسسات الحكومية. وقد كان متوقعا أن تكون العلاقة سلبية في جميع المقاييس الفرعية باستثناء الجهود الوطنية. والنتائج كما ظهرت مبينة في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8)

معاملات الارتباط بين رضا الحراك عن الخدمات الحكومية ومقاييس الفساد

مقاييس الفساد	قيمة معامل الارتباط	α
عناصر انتشار الفساد	-.142	.000
شيوع الفساد	-.200	.000
الجهود الوطنية	.631	.000
مدركات الفساد رشوة	-.159	.000
مدركات الفساد علاقات شخصية	-.126	.000
مدركات الفساد الاعتداء على المال العام	-.138	.000
انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية	-.163	.000

وهذا يدل على صدق المقياس.

2.2.3 الثبات:

تم التحقق من ثبات المقياس باستخدام كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha):

للتحقق من الاتساق الداخلي للاختبار، وتم حساب معامل الثبات باستخدام البرنامج الإحصائي IMB/ SPSS 20 والجدول (9) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات الاداة. وتظهر مقاييس الفساد ثباتا عاليا .

الجدول رقم (9)

معامل ثبات كرونباخ للمقاييس

المقياس	عدد البنود	قيمة ألفا
عناصر انتشار الفساد	16	.926
الجهود الوطنية	12	.939
مدركات الفساد (رشوة، علاقات، المال العام)	39	.947
انتشار أشكال الفساد في المؤسسات الحكومية	10	.916
رضا الحراك	10	.912

3.3 اجراءات الدراسة:

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة للتطبيق، تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة من المشاركين في الحراك الشعبي الاردني في (12) محافظة هي جميع المحافظات الأردنية، وباستخدام العينة القصدية تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من أحزاب سياسية، وحراكات شبابية وتجمعات نقابية، وحملات وطنية، وأفراد مستقلين بشكل مباشر(باليد)، وقد تتطلب الامر التنسيق المسبق مع القيادات والمسؤولين في الحراك لتوزيع الاستبانات، والالتقاء مباشرة مع أفراد الحراك لشرح الغرض من الاستبانة، والهدف من الدراسة والتأكيد على أنها لغايات البحث العلمي فقط. وقد تم استلام الاستجابات مباشرة في بعض الأحيان وتتطلب الامر احيانا الرجوع مرة أخرى في فترة لاحقة لجمع الاستبانات. وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات تمثلت في رفض البعض تعبئة الاستبانة، وعدم اعادة الاستبانة من قبل البعض الآخر والتخوف من إبداء الرأي بخصوص بعض الاسئلة. وقد استغرقت عملية توزيع الاستبانات وجمعها حوالي شهرين.

4.3 خصائص العينة:

القطاع

تبين أن عدد المشاركين الكلي (821)، استجاب منهم (795) ،حيث بلغ عدد المشاركين من القطاع الحكومي (352) بنسبة (44.3)%، ومن القطاع الخاص (257) بنسبة (32.3)% ومن المجتمع المدني (186) بنسبة (23.4)%.

الاقليم

أما توزيع العينة وفق الاقليم فكانت بنسبة 25% من كل اقليم تقريبا. أما عن توزيع المشاركين في الحراك وفق المحافظة، تبين أن البلقاء كانت النسبة الأعلى تليها الطفيلة ثم معان والعقبة، أما النسبة الأقل فكانت الزرقاء، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة

الاقليم	المحافظة	العدد	%	النسبة
اقليم الوسط	عمان	61	%7.4	**%34**
	الزرقاء	41	%5.0	
	البلقاء	101	%12.3	
	مادبا	76	%9.3	
اقليم الشمال	اربد	52	%6.3	**%30.4**
	عجلون	80	%9.7	
	المفرق	49	%6.1	
	جرش	68	%8.3	
اقليم الجنوب	الكرك	48	%5.8	**%35.6**
	الطفيلة	89	%10.8	
	معان	78	%9.5	
	العقبة	78	%9.5	
المجموع		821	%100	%100

النوع الاجتماعي والعمر:

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي للمشاركين في الحراك الشعبي، كان عدد الذكور (631) بنسبة (77.7)% مقارنة مع عدد الاناث الذي بلغ (181) وشكل ما نسبته (22.3)%. اما متوسط العمر فقد كان 39.7 سنه بانحراف معياري 11.6.

الدرجة الوظيفية:

أما فيما يتعلق بالدرجة الوظيفية للمشاركين موزعة ما بين الدرجة التاسعة والدرجة الأولى، وهناك نسبة غير عاملة (15.4 %) أو ممن يعملوا بمهن لا توجد فيها درجات ادارية (انظر جدول العمل). والجدول رقم (11) يبين توزيع المشاركين حسب درجة الوظيفة.

الجدول رقم (11)

توزيع المشاركين وفق الدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
الدرجة الأولى	31	%12.9	%3.8
الدرجة الثانية	29	%12.0	%3.5
الدرجة الثالثة	39	%16.2	%4.8
الدرجة الرابعة	81	%33.6	%9.9
الدرجة الخامسة	20	%8.3	%2.11
الدرجة السادسة	23	%9.5	%2.8
الدرجة السابعة	11	%4.6	%1.3
الدرجة الثامنة	5	%2.1	%0.6
الدرجة التاسعة	2	%0 .8	%0.2
المجموع الفرعي	241	%100	%29.4
الفاقد	580		%70.6

التعليم:

وفي توزيع المشاركين بالحراك وفق التعليم ضمن 6 فئات أساسية فقد جاء حملة الشهادة الجامعية، كأعلى نسبة بين المشاركين وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12)

توزيع المشاركين وفق التعليم

مستوى التعليم	أمي	اعدادي	ثانوي	دبلوم	جامعي	دراسات عليا	مجموع فرعي	المجموع
التكرار	9	25	110	135	409	114		802
النسبة الفعلية	%1.1	%3.1	%13.7	%16.8	%51.0	%14.2		%100
النسبة العامة	%1.1	%3.0	%13.4	%16.4	%49.8	%13.9	%3.3	%97.7
الفاقد							19	%3.3

الدخل والعمل:

كان متوسط الدخل 514 دينار وبانحراف معياري 311 دينار

الجدول رقم (13)

توزيع المشاركين وفق نوع العمل

العمل	بلا عمل	عمل حرفي	عمل مهني	عمل اداري	عمل فني	المجموع	الفاقد	المجموع
التكرار	99	25	184	274	61	643	127	821
النسبة الفعلية	%15.4	%3.9	%28.6	%42.6	%9.5			%100
النسبة العامة	%12.1	%3.0	%22.4	%33.4	%7.4	%78.3	21.7 %	%100

5.3 أساليب معالجة البيانات وتحليلها:

بعد الانتهاء من جمع الاستبيانات تم إدخال الاستجابات إلى ذاكرة الحاسوب لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة المسحية إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية IBM SPSS20، حيث تم استخدام أساليب التحليل الوصفي للبيانات كالتوزيعات التكرارية، ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت وتحليل التباين الاحادي، وتحليل الانحدار المتعدد.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وتمثّل باستخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّة، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة حسب تسلسل أسئلتها.

السؤال الأول :ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحراك الشعبي الأردني؟

نوع الحراك

وفيما يتعلق بنوع الحراك الذي شارك به الشخص، فقد تبين أن حراك الاصلاح قد شكل النسبة الأعلى يليه حراك الشباب، وهناك أكثر من الربع لا ينتمون لحراك معين، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14)

توزيع المشاركين وفق نوع الحراك

نوع الحراك	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
الاحرار	49	%6.8	%6.0
الاصلاح	214	%29.7	%26.1
الشباب	89	%12.4	%10.8
المعارضة	22	%3.1	%2.7
الاسلاميون	66	%9.2	%8.0
اليساريون	19	%2.6	%2.3
بصفة شخصية	46	%6.4	%5.6
لم اشارك	194	%26.9	%23.6
أخرى	21	%2.9	%2.6
المجموع	720	%100	%87.7
الفاقد	101		%12.3
المجموع	821		%100

الانتماء الحزبي:

وفي اجابة المشاركين حول طبيعة الانتماء لحزب أو تنظيم شبابي أو تجمع نقابي،... الخ، فقد تبين أن حوالي أكثر من النصف بقليل ينتمون إلى تنظيمات حزبية، وان أقل من النصف بقليل لا ينتمون إلى تنظيمات حزبية أو شبابية أو نقابية وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (15)، في حين ينتمي للأحزاب حوالي سدس المشاركين فقط.

الجدول رقم (15)

توزيع المشاركين وفق الانتماء

الانتماء	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
حزب	125	%16.1	%15.2
تنظيم شبابي	88	%11.3	%10.7
تجمع نقابي	70	%9.0	%8.5
مستقل	142	%18.3	%17.3
لا انتمي	352	%45.3	%43
المجموع	777	%100	94.8
الفاقد	43		%5.2
المجموع	821		%100

التفضيل الحزبي:

أما فيما يتعلق بالتفضيل الحزبي لدى المشاركين فقد تبين أن حوالي نصف المشاركين قد وصفوا أنفسهم بالمستقلين، وأن حوالي ربع العينة اسلاميون، وحوالي سدس المشاركين وصفوا أنفسهم بالوسطيين، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (16).

الجدول رقم (16)

توزيع المشاركين وفق التفضيل الحزبي

التفضيل الحزبي	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
وسطي	114	%17.5	%13.9
يميني	10	%1.5	%1.2
اسلامي	144	%22.1	%17.5
مستقل	332	%50.8	%40.4
ليبرالي	10	%1.5	%1.2
يساري	43	%6.6	%5.2
المجموع	653	%100	%79.5
الفاقد	168		%20.5
المجموع	821		%100

المشاركة السابقة في الحراك:

أما عن مشاركة الحراك الحالي في حراك عام 1989 فقد تبين أن حوالي ربع المشاركين قد شاركوا في حراك 1989. أما عن المشاركة في حراك عام 1996 فقد تبين أن خمس العينة تقريباً قد شاركوا عام 1996.

أسباب المشاركة (سؤال مفتوح):

وعن أسباب المشاركة بالحراك فقد تبين وجود (10) أسباب رئيسية للمشاركة وجاء الاصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد بكافة أشكاله من أهم الأسباب، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (17).

الجدول رقم (17)

أسباب المشاركة في الحراك

الاسباب	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
الاصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي	98	%17.9	%11.9
تغيير النهج السياسي والاقتصادي	42	%7.7	%5.1
محاربة الفساد بكافة اشكاله	92	%16.8	%11.2
تحسين مستوى المعيشة وعدم رفع الاسعار	39	%7.1	%4.7
المطالبة بالعدالة والديمقراطية والحرية	43	%7.8	%5.2
محاربة الفاسدين	67	%12.2	%8.1
وقف نهب ثروات الوطن والخصخصة	40	%7.3	%4.8
توفير فرص عمل	39	%7.1	%4.7
المطالبة بانتخابات نزيهة	42	%7.7	%5.1
الشعور بالظلم والإجحاف والاستبداد	43	%7.8	%5.3
المجموع	545	%100	%66.4
الفاقد	276		%33.6
المجموع	821		%100

السؤال الثاني

ما هي أسباب انتشار الفساد من وجهة نظر الحراك الشعبي الأردني؟

يظهر الجدول التالي توزيع أسباب انتشار الفساد على مقياس من (0) إلى (10) حيث يشير الرقم صفر إلى عدم الانتشار والرقم 10 منتشر جدا. وقد تبين أن تدخل اصحاب النفوذ قد احتل أعلى المتوسطات تلا ذلك الجشع ورغبة الثراء السريع ثم المحسوبية تلاها عدم الجدية في مكافحة الفساد، وبانحرافات معيارية (2.3، 2.3، 2.4، 2.4) على التوالي اما اقل المتوسطات فكانت ضعف القضاء،

ضعف أجهزة العدالة الجنائية ثم ضعف التشريعات ثم الفقر وبانحرافات معيارية (2.6، 2.7،2.7، 3.5) مرتبة على التوالي.

الجدول رقم (18)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود أسباب انتشار الفساد

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
ضعف التشريعات	751	6.5499	2.71487	14
ضعف القضاء	751	6.1877	2.68540	16
ضعف أجهزة العدالة الجنائية	748	6.2233	2.71387	15
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	759	7.2358	2.77017	11
شيوع ثقافة الفساد	755	7.5086	2.62428	7
الفقر	754	6.8382	3.06335	13
المحسوبية	756	7.9458	2.43288	3
غياب الرقابة أو ضعفها	760	7.7711	2.42738	5
غياب العدالة	775	7.3381	2.71121	10
غياب الشفافية	773	7.5045	2.55642	8
تدخل اصحاب النفوذ	778	8.3278	2.32368	1
عدم جدية مكافحة الفساد	773	7.9379	2.43278	4
غياب المساءلة	771	7.7185	2.43618	6
الشعور بعدم الانصاف	767	7.4185	2.50864	9
الجشع ورغبة الثراء السريع	772	7.9793	2.36864	2
تقصير ديوان المحاسبة	768	7.0430	2.63355	12
الاجمالي	766	113.5770	32.37487	

السؤال الثالث

ما هي أولويات الاصلاح في الاردن من وجهة نظر الحراك الشعبي الأردني؟

يظهر الجدول التالي اولويات الاصلاح حسب الاحصاءات الوصفية لكل بعد، حيث تبين ان الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي قد احتلا أعلى الالويات بحصولهما على

أقل المتوسطات، تلا ذلك السياسي والأمني، ودعم ذلك الوسيط، في حين كانت الأهمية القصوى الفئة الأكثر تكراراً في جميع اولويات الاصلاح الاربعة.

الجدول رقم (19)

اولويات الاصلاح في الاردن

		الامني	الاجتماعي	السياسي	الاقتصادي
العدد		758	765	754	761
	فاقد	63	56	67	60
وسط		2.0	1.8	2.2	1.8
وسيط		2.0	1.0	2.0	1.0
منوال		1.00	1.00	1.00[a]	1.00
انحراف معياري		1.1	1.0	1.0	1.0

***المقياس 1 اولوية قصوى 4 اولوية دنيا**

ويبين الجدول رقم (20) التالي توزيع التكرارات وفق كل نوع من الاصلاح ودرجة الأهمية.

الجدول رقم (20)

اولويات الاصلاح في الاردن

نوع الإصلاح	1 قصوى		2 مهمة		3 بسيطة		4 ليست أولوية		الإجمالي	
	#	%	#	%	#	%	#	%	#	%
الأمني	342	45.1	146	19.3	133	17.5	137	18.1	756	100
الاجتماعي	432	56.5	158	20.7	76	9.9	99	12.9	755	100
السياسي	240	31.8	240	31.8	139	18.4	135	7.9	754	100
الاقتصادي	419	55.1	187	24.6	79	10.4	76	10	762	100

(عنوان الأعمدة المشترك: **الأولوية**)

السؤال الرابع

ما مدركات الفساد العامة لدى الحراك الشعبي الاردني؟

1.**الرشوة**:

يظهر الجدول التالي توزيع مدركات الفساد (الرشوة) على مقياس مـــن (0) إلى (10) حيث حيث يشير الرقم صفر إلى عدم انتشار الفساد، والـــرقم 10 إلـــى انتشار كبير للفساد. وقد تبين أن العطاءات الحكومية قد احتلت أعلى المتوسطات في مدركات الفساد، تلا ذلك فساد كبار الموظفين ثم الفساد في الوزارات، وجاء بعـــدها قطاع المقاولات ثم مجلس النواب وبانحرافات معياريـــة (2.4، 2.4، 2,5، 2.6، 3.1) على التوالي. أما اقل المتوسطات فكانت فساد صغار الموظفين تلاها القضاء ثم قطاع الصحافة ومن ثم القطاع الخاص وبعدها فـــساد الـــشرطة، وبانحرافـــات معيارية (2.7، 2.8، 2.5، 2.7، 2.9).

الجدول رقم (21)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود مدركات الفساد – الرشوة

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
صغار الموظفين	735	4.5429	2.76421	13
كبار الموظفين	731	7.6047	2.47639	2
الرخص التجارية	713	6.3436	2.59288	8
القيادات السياسية	714	6.8053	2.81649	6
الصحافة	709	5.8575	2.55134	11
القطاع الخاص	710	5.8577	2.71875	10
القضاء	707	4.7454	2.84046	12
المقاولات	720	7.1458	2.63381	4
الشرطة	716	6.1341	2.98179	9
الوزارات	714	7.1947	2.53722	3
العطاءات الحكومية	719	7.9138	2.45762	1
المخابرات العامة	709	6.4104	3.23460	7
مجلس النواب	707	6.8840	3.12227	5
الاجمالي	721	80.3037	24.77332	

2.استخدام العلاقات الشخصية:

يظهر الجدول التالي توزيع مدركات الفساد (استخدام العلاقـــات الشخــصية) على مقياس من (0) إلى (10) حيث حيث يشير الرقم صفر إلى عدم انتشار الفساد والرقم 10 انتشار كبير للفساد. وقد تبين أن العطاءات الحكومية قد احتلــت أعلــى المتوسطات في مدركات الفساد تلا ذلك فساد كبار الموظفين ثم مجلس النـــواب ثــم الوزرارات وجاء بعدها المخابرات العامة وبانحرافات معيارية (2.4، 2.4، 2.7، 2.4، 3.0) على التوالي. أما اقل المتوسطات فكانت فساد صغار الموظفين تلاهــا القضاء ثم القطاع الخاص يليه الصحافة ثم الشرطة وبانحرافــات معياريـــة (3.0، 2.7، 2.6، 2.5، 2.7) مرتبة على التوالي.

الجدول رقم (22)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود مدركات الفساد (استخدام العلاقات الشخصية)

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
صغار الموظفين	722	5.4127	3.02761	13
كبار الموظفين	720	7.8236	2.40612	2
الرخص التجارية	699	6.6910	2.62762	8
القيادات السياسية	703	7.2333	2.64245	7
الصحافة	699	6.5880	2.52249	10
القطاع الخاص	700	6.4843	2.67153	11
القضاء	694	5.6095	2.79950	12
المقاولات	701	7.2596	2.57370	6
الشرطة	700	6.7129	2.79261	9
الوزارات	702	7.5142	2.46556	4
العطاءات الحكومية	699	7.8999	2.41621	1
المخابرات العامة	692	7.2688	3.04477	5
مجلس النواب	697	7.8293	2.71455	3
الاجمالي	715	86.1510	26.86369	

3.الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة:

يظهر الجدول التالي توزيع مدركات الفساد(الاعتداء علـــى المـــال العـــام) على مقياس من (0) إلى (10) حيث حيث يشير الرقم صفر إلى عدم انتشار الفساد والرقم 10 انتشار كبير للفساد. وقد تبين ان فساد كبار الموظفين تـــلا ذلـــك فـــساد العطاءات الحكومية قد احتلت أعلى المتوسطات تلا ذلك الفساد في الوزارات، وجاء بعدها مجلس النواب ثم القيادات السياسية، وبانحرافات معيارية (2.5، 2.6، 2.6، 3.0، 2.8) على التوالي، أما أقل المتوسطات فكانت للقضاء تلاها فـــساد صـــغار الموظفين ومن ثم قطاع الصحافة يليها الشرطة ثم القطاع الخـــاص، وبانحرافـــات معيارية (2.9، 3.0، 2.8، 3.0، 2.8) مرتبة على التوالي.

الجدول رقم (23)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود مدركات الفساد (الاعتداء على المال العام)

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
صغار الموظفين	720	4.5347	3.02450	12
كبار الموظفين	727	7.6424	2.51031	1
الرخص التجارية	705	6.1149	2.75405	8
القيادات السياسية	704	6.8750	2.84022	5
الصحافة	698	5.2034	2.80477	11
القطاع الخاص	703	5.5078	2.84142	9
القضاء	691	4.4530	2.93535	13
المقاولات	708	6.7062	2.74851	6
الشرطة	695	5.3194	3.08877	10
الوزارات	704	7.0724	2.62641	3
العطاءات الحكومية	712	7.4003	2.62920	2
المخابرات العامة	697	6.5438	3.24368	7
مجلس النواب	698	7.0215	3.02516	4
الاجمالي	736	69.9959	18.51776	

السؤال الخامس

ما مدى فعالية الجهود الوطنية في مكافحة الفساد؟

يظهر الجدول التالي توزيع الجهود الوطنية على مقياس من (0) إلـى (10) حيث يشير الرقم صفر إلى عدم انتشار الفساد والرقم 10 انتشار كبير للفساد. وقد تبين عدم الرضا عن الجهود الوطنية في مكافحة الفساد. وكانت جميع المتوسـطات اقل من 5 درجات. أما الأدنى فكان عدم الرضا عن سرعة الانجازات، وانجـازات ديوان المظالم، والانجازات الحكومية في مجال الوقاية والمعالجة وشفافية الحكومـة في المعالجة بانحرافات معيارية (2.5، 2.5، 2.5،2.6) مرتبة على التوالي.

الجدول رقم (24)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود الجهود الوطنية في مكافحة الفساد

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
جدية جهود الحكومة	762	2.8885	2.74724	8
انجازات الحكومة في المكافحة	756	3.2169	2.65410	4
جهود مجلس النواب	763	3.1455	2.60951	6
العدالة في تعامل القضايا	760	3.2000	2.62992	5
تقديم الفاسدين للمحاكم	762	3.1325	2.64839	7
جهود هيئة مكافحة الفساد	760	3.4539	2.65256	2
جهود ديوان المظالم	768	2.8893	2.54749	11
انجازات الحكومة في الوقاية	773	2.9444	2.59748	10
شفافية الحكومة في المعالجة	774	2.9522	2.60193	9
سرعة الإجراءات في المكافحة	774	2.8062	2.58689	12
حماية الفاسدين بالتشريعات	772	4.9858	3.34773	1
جهود ديوان المحاسبة	771	3.3826	2.61269	3
الاجمالي	759	38.2385	24.27872	

السؤال السادس

ما مدى انتشار (أشكال الفساد) في المؤسسات الحكومية؟

يظهر الجدول التالي مدى انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية على مقياس من (0) إلى (10) حيث حيث يشير الرقم صفر إلى عدم انتشار الفساد والرقم 10 انتشار كبير للفساد. وقد تبين أن هناك ادراك ان جميع اشكال الفساد منتشرة في المؤسسات الحكومية، وبمتوسط اعلى من 5 درجات. اما أعلى المتوسطات فكان اتخاذ القرارات بالواسطة والمحسوبية تلا ذلك المحاباة والجهوية ثم اتخاذ القرارات لمنفعة شخصية وجاء بعدها التحايل على القوانين ثم استخدام الوظيفة للتعد على المال العام، وبانحرافات معيارية (2.1، 2.2، 2.3، 2.3،2.5) على التوالي، أما أقل المتوسطات فكانت التزوير في المستندات الرسمية تلاها تعاطي الرشوة ثم التربح من أعما الوظيفة وجاء بعدها تسخير الموظفين لأعمال شخصية ثم اساءة المعاملة باسم الوظيفة، وبانحرافات معيارية (2.5، 2.5، 2.4، 2.3، 2.3) مرتبة على التوالي.

الجدول رقم (25)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
اتخاذ القرارات لمنفعة شخصية	757	7.5641	2.38218	3
اتخاذ القرارات للواسطة والمحسوبية	756	7.8598	2.12308	1
المحاباة والجهوية	756	7.7474	2.21037	2
التزوير في المستندات	747	6.1432	2.53545	10
التربح من الوظيفة	753	6.8154	2.43133	8
تعاطي الرشوة	750	6.7373	2.55232	9
استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	755	7.0066	2.36883	5
تسخير الموظفين لاعمال شخصية	753	6.8499	2.31325	7
اساءة المعاملة باسم الوظيفة	753	6.9137	2.39219	6
التحايل على القوانين	753	7.0027	2.51432	4
الاجمالي	718	76.6560	25.68297	

السؤال السابع

هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومدركات الفساد -(الرشوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام والممتلكات العامة) وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية تعزى إلى الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للحراك (نوع القطاع، والمحافظة، النوع الاجتماعي والتعليم، والعمل والمحافظة، ونوع الحراك، والانتماء الحزبي، والتفضيل الحزبي ؟).

1. نوع القطاع:

يظهر الجدول (26) و (27) الاحصاء الوصفي وتحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومدركات الفساد (الرشوة، والعلاقات الشخصية، والاعتداء على المال العام والممتلكات العامة) وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، تعزى إلى الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للحراك و(نوع القطاع). لقد تبين وجود فروق طفيفة في مقاييس الفساد تعزى لنوع القطاع الا ان هذه الفروق ليست ذات دلالة احصائية . وهذا مؤشر على الاجماع الاجتماعي على مقاييس الفساد بين كل من القطاعات (الحكومي والخاص والمجتمع المدني).

الجدول رقم (26)

الاحصاءات الوصفية لمقاييس الفساد وفق نوع القطاع

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري
فهرس مدركات الفساد العام	حكومي	328	239.2134	75.64902
	خاص	241	230.9710	82.45551
	مجتمع مدني	168	240.5357	71.95107
	الاجمالي	737	236.8195	77.14400
فهرس مدركات الفساد العام الرشوة	حكومي	322	80.9565	24.27589
	خاص	234	77.6197	25.86936
	مجتمع مدني	165	82.8364	23.92756
	الاجمالي	721	80.3037	24.77332
فهرس مدركات الفساد العام العلاقات الشخصية	حكومي	318	87.0063	25.76538
	خاص	234	84.8803	29.54989
	مجتمع مدني	163	86.3067	24.93852
	الاجمالي	715	86.1510	26.86369
فهرس مدركات الفساد العام التعدي على المال العام	حكومي	331	69.2024	18.63179
	خاص	238	71.0168	20.17601
	مجتمع مدني	167	70.1138	15.62837
	الاجمالي	736	69.9959	18.51776
أسباب انتشار الفساد	حكومي	341	117.4692	29.50458
	خاص	248	108.8105	36.58865
	مجتمع مدني	177	112.7571	30.54975
	الاجمالي	766	113.5770	32.37487
شيوع الفساد في المؤسسات الحكومية	حكومي	318	77.7547	25.22347
	خاص	235	75.0596	27.37264
	مجتمع مدني	165	76.8121	24.06130
	الاجمالي	718	76.6560	25.68297
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	حكومي	340	38.1794	22.91024
	خاص	247	37.7490	25.99018
	مجتمع مدني	172	39.0581	24.48623
	الاجمالي	759	38.2385	24.27872

الجدول لرقم (27)

تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى للقطاع

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس	بين المجموعات	12443.355	2	6221.678	1.046	.352
مدركات	داخل المجموعات	4367637.643	734	5950.460		
الفساد العام	الاجمالي	4380080.99	736			
فهرس	بين المجموعات	2881.357	2	1440.679	2.356	.096
مدركات	داخل المجموعات	438995.123	718	611.414		
الفساد – الرشوة	الاجمالي	441876.480	720			
مدركات الفساد	بين المجموعات	614.387	2	307.194	.425	.654
العلاقات	داخل المجموعات	514649.300	712	722.822		
الشخصية	الاجمالي	515263.687	714			
مدركات الفساد	بين المجموعات	458.779	2	229.389	.668	.513
التعدي على	داخل المجموعات	251578.209	733	343.217		
المال العام	الاجمالي	252036.988	735			
أسباب انتشار	بين المجموعات	10919.383	2	5459.691	5.267	.005
الفساد	داخل المجموعات	790901.573	763	1036.568		
	الاجمالي	801820.956	765			
شيوع الفساد	بين المجموعات	986.820	2	493.410	.747	.474
في	داخل المجموعات	471957.210	715	660.080		
لمؤسسات الحكومية	الاجمالي	472944.029	717			
الجهود	بين المجموعات	175.925	2	87.962	.149	.862
الوطنية في	داخل المجموعات	446631.912	756	590.783		
مكافحة الفساد	الاجمالي	446807.837	758			

2. المحافظة:

يظهر الجدول (28) و (29) الاحصاء الوصفي وتحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومدركات الفساد (الرشوة، والعلاقات الشخصية، والاعتداء على المال العام) وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، تعزى إلى الخصائص الاجتماعية

الاقتصادية للحراك (المحافظة)، وقد تبين وجـــود فـــروق ذات دلالـــة احـــصائية بـــين المحافظات وفي كل مقاييس الفساد: (مدركات الفساد العامة، والرشوة، واستخدام العلاقات الشخصية، والتعدي على المال العام والمتتلكات العامة، وأسباب انتشار الفساد، وشـــيوع الفساد في المؤسسات الحكومية والجهود الوطنية في مكافحة الفساد). ويلاحظ أن الكـــرك والمفرق والزرقاء قد احتلت أعلى القيم في مدركات الفساد العامة على التـــوالي، بينمـــا احتلت جرش واربد والبلقاء أدنى المتوسطات في مدركات الفساد.

الجدول رقم (28)

الاحصاءات الوصفية لمقاييس الفساد وفق للمحافظة

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
	عمان	52	254.5962	61.57930	4
	الزرقاء	41	267.9512	36.89509	3
	البلقاء	97	221.7835	79.48142	10
	مادبا	61	249.0492	44.07585	6
	اربد	45	174.6667	99.98159	11
فهرس مدركات	عجلون	77	232.1558	82.87468	8
الفساد العام	المفرق	49	270.8571	37.44440	2
	جرش	67	171.6119	88.71182	12
	الكرك	46	302.6739	43.70205	1
	الطفيلة	78	229.7436	72.26241	9
	معان	76	246.7895	67.54047	7
	العقبة	71	250.8169	75.73060	5
	الاجمالي	760	236.6355	77.68242	
	عمان	51	86.3725	18.33135	4
	الزرقاء	41	88.7805	13.63179	3
	البلقاء	94	74.3617	26.52970	10
	مادبا	61	82.5410	15.71048	6
	اربد	43	63.4884	34.56352	11
فهرس مدركات	عجلون	75	77.8400	26.00782	9
الفساد العام	المفرق	49	92.0408	12.21331	2
الرشوة	جرش	61	61.2787	28.10524	12
	الكرك	46	104.6304	10.45490	1
	الطفيلة	76	78.3026	21.69609	8
	معان	76	82.9079	22.12400	5
	العقبة	70	82.4571	25.23552	7
	الاجمالي	743	80.3809	24.85568	

	عمان	51	90.6471	21.59058	6
	الزرقاء	41	93.8049	14.87820	4
	البلقاء	93	81.2688	27.47574	10
	مادبا	61	94.8852	15.98238	2
	اربد	43	59.8605	35.92955	12
فهرس مدركات	عجلون	72	85.4861	25.77967	8
الفساد العام	المفرق	49	94.4490	16.46722	3
العلاقات الشخصية	جرش	61	64.4426	32.92088	11
	الكرك	46	105.8696	23.54627	1
	الطفيلة	75	84.6267	25.25426	9
	معان	74	90.4595	18.42883	7
	العقبة	69	92.7246	23.63129	5
	الاجمالي	735	86.2748	26.76674	
	عمان	53	71.3396	15.51047	6
	الزرقاء	41	70.0976	12.04742	8
	البلقاء	98	67.7347	21.81957	10
	مادبا	64	74.8750	17.97662	2
	اربد	41	54.6341	24.35339	12
فهرس مدركات	عجلون	74	73.1216	16.96326	5
الفساد العام التعدي	المفرق	49	74.6122	12.18574	3
على المال العام	جرش	65	60.6000	18.57064	11
	الكرك	46	78.2609	8.22850	1
	الطفيلة	79	68.6076	18.67290	9
	معان	77	74.1169	15.60446	4
	العقبة	72	71.7778	19.65636	7
	الاجمالي	759	70.1265	18.48789	
	عمان	58	124.0690	19.94894	2
	الزرقاء	39	114.6154	25.22803	9
	البلقاء	99	119.3737	29.80672	4
	مادبا	68	103.8382	34.51610	10
	اربد	49	90.5918	42.88935	11
	عجلون	79	119.4937	32.61503	3
أسباب انتشار	المفرق	49	116.2041	19.37242	8
الفساد	جرش	67	87.1194	40.67630	12
	الكرك	46	134.5870	13.60976	1
	الطفيلة	85	116.7647	28.25338	7
	معان	78	118.6667	23.77638	5
	العقبة	72	117.1806	31.80811	6
	الاجمالي	789	113.7693	32.24238	

4	22.76159	82.5686	51	عمان	شيوع الفساد في المؤسسات الحكومية
2	15.55756	85.3659	41	الزرقاء	
9	27.34580	73.3158	95	البلقاء	
10	23.96398	71.6230	61	مادبا	
12	32.86039	58.0909	44	اربد	
5	22.88885	81.7083	72	عجلون	
3	15.67335	84.3673	49	المفرق	
11	28.66517	60.7778	63	جرش	
1	12.24353	94.2222	45	الكرك	
8	22.53854	77.0137	73	الطفيلة	
7	26.92032	77.8514	74	معان	
6	25.73932	80.5429	70	العقبة	
	25.70100	76.8401	738	الاجمالي	
11	23.90641	28.5345	58	عمان	الجهود الوطنية في مكافحة الفساد
3	21.70490	42.0513	39	الزرقاء	
7	25.99583	37.8182	99	البلقاء	
2	21.12462	50.1406	64	مادبا	
8	24.80266	33.5102	49	اربد	
9	21.73975	32.1795	78	عجلون	
5	23.08677	40.2041	49	المفرق	
10	20.56516	30.6567	67	جرش	
12	11.13731	24.2979	47	الكرك	
4	25.46913	41.6988	83	الطفيلة	
1	24.94146	53.0519	77	معان	
6	25.21512	38.5278	72	العقبة	
	24.41885	38.2174	782	الاجمالي	

الجدول رقم (29) .

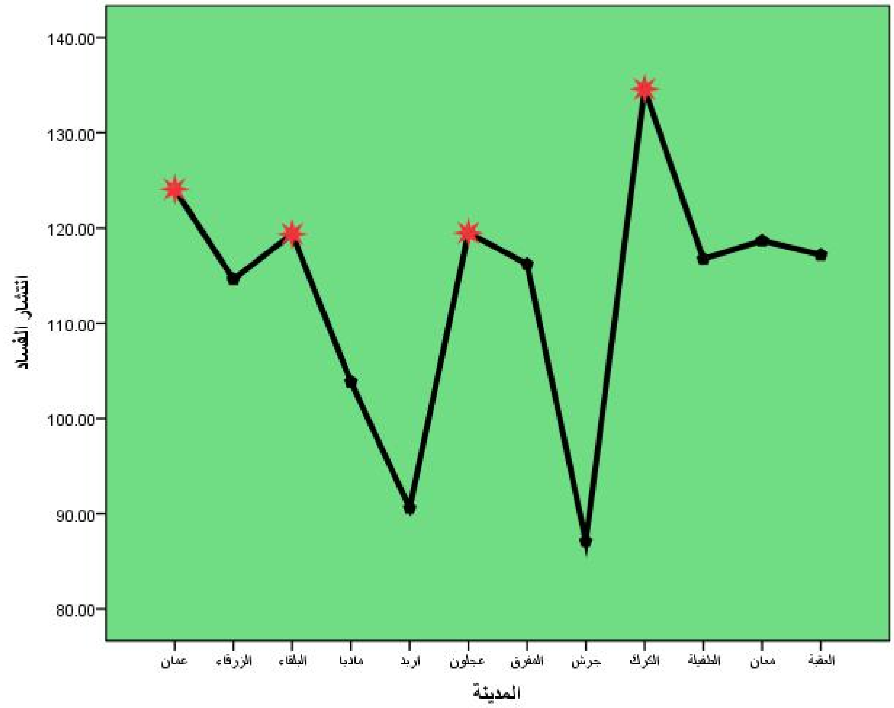
تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى للمحافظة

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس مدركات الفساد العام	بين المجموعات	829224.041	11	75384.004	15.033	.000
	داخل المجموعات	3751006.000	748	5014.714		
	الاجمالي	4580230.041	759			
فهرس مدركات الفساد –الرشوة	بين المجموعات	78253.925	11	7113.993	13.679	.000
	داخل المجموعات	380157.284	731	520.051		
	الاجمالي	458411.209	742			
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بين المجموعات	94580.691	11	8598.245	14.413	.000
	داخل المجموعات	431299.793	723	596.542		
	الاجمالي	525880.484	734			
مدركات الفساد التعدي على المال العام	بين المجموعات	24119.511	11	2192.683	6.971	.000
	داخل المجموعات	234966.346	747	314.547		
	الاجمالي	259085.858	758			
أسباب انتشار الفساد	بين المجموعات	116189.651	11	10562.696	11.675	.000
	داخل المجموعات	702992.367	777	904.752		
	الاجمالي	819182.018	788			
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بين المجموعات	58331.968	11	5302.906	8.985	.000
	داخل المجموعات	428487.165	726	590.203		
	الاجمالي	486819.133	737			
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	50142.421	11	4558.402	8.447	.000
	داخل المجموعات	415552.622	770	539.679		
	الاجمالي	465695.043	781			

تبين الأشكال (1-4) متوسط مقاييس الفساد وفق المحافظة، ويظهر فيه المحافظات الأعلى في مدركات الفساد العامة وفي الرشوة وهي الكرك، والمفرق والزرقاء.

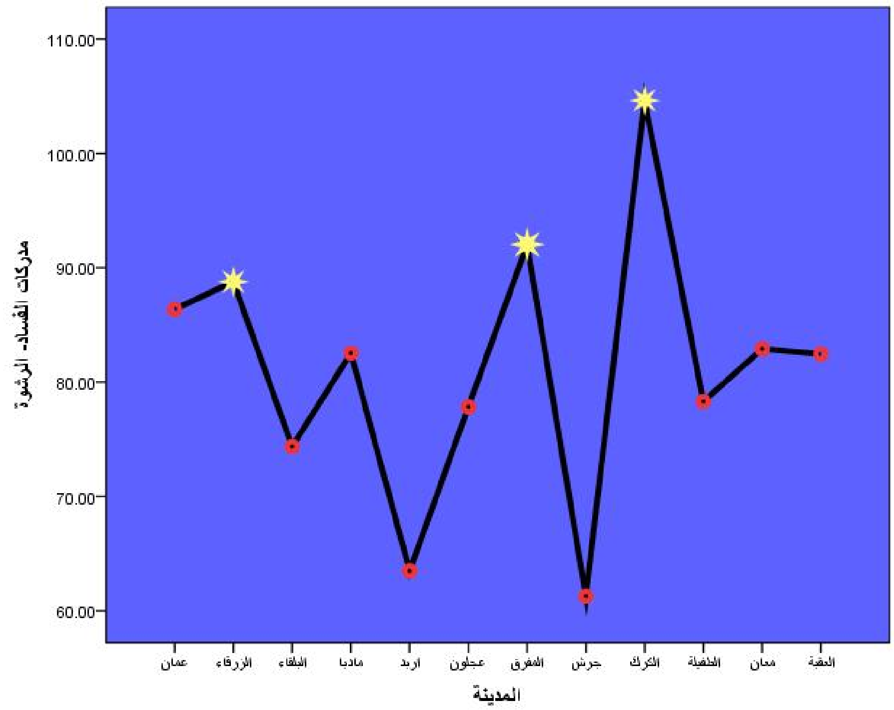
الشكل رقم (1)

مدركات انتشار الفساد وفق المحافظة



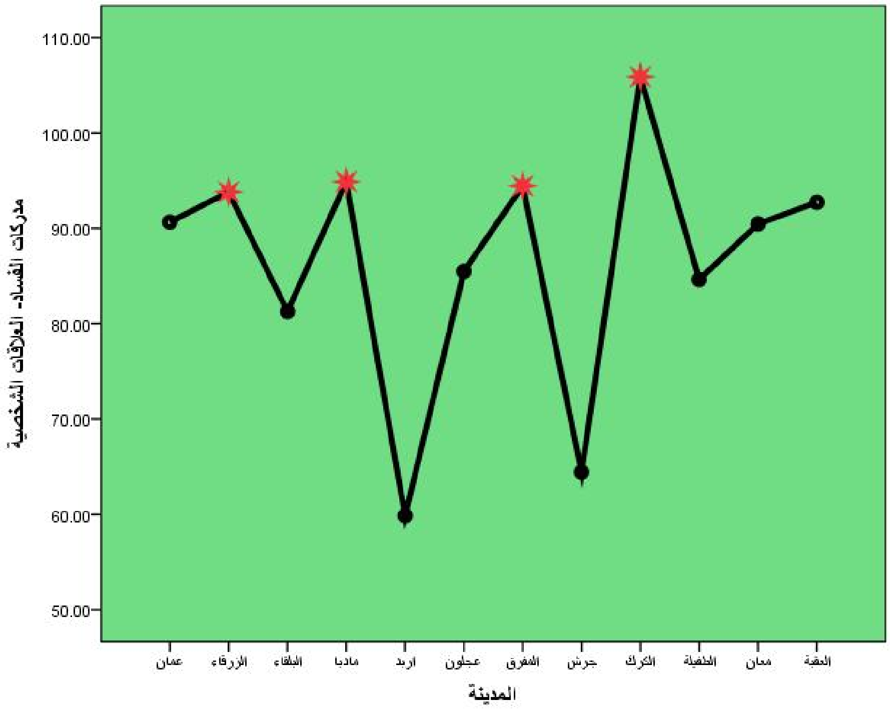
شكل رقم (2)

مدركات الفساد (الرشوة) وفق المحافظة



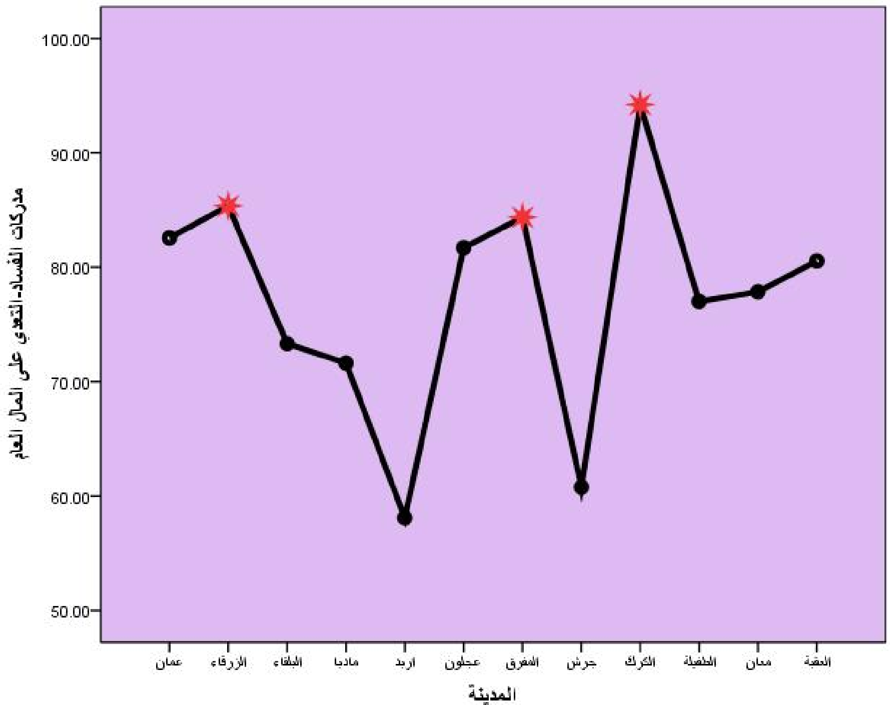
شكل رقم (3)

مدركات الفساد (استخدام العلاقات العامة) وفق المحافظة



شكل رقم (4)

مدركات الفساد (الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة) وفق المحافظة



3.النوع الاجتماعي:

يظهر الجدول (30) و (31) الاحصاء الوصفي وتحليـل التبـاين لفحـص الفروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية فـي مكافحـة الفساد، ومدركات الفساد-(لرشوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام) وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية تعـزى إلـى الخـصائص الاجتماعيـة الاقتصادية للحراك (النوع الاجتماعي). وتبين عدو وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في مقاييس الفساد باستثناء مقياس أسباب انتشار الفساد، حيـث كانت الفروق ذات دلالة احصائية وكان متوسـط الـذكور (115) مقابـل (107) للإناث.

الجدول رقم (30)

الاحصاءات الوصفية لمقاييس الفساد وفق النوع الاجتماعي

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري
فهرس مدركات الفساد العام	ذكر	589	238.1324	76.94032
	انثى	164	234.0305	77.86424
	الاجمالي	753	237.2390	77.10909
فهرس مدركات الفساد العام الرشوة	ذكر	577	80.6153	24.76503
	انثى	159	80.1824	24.61343
	الاجمالي	736	80.5217	24.71629
فهرس مدركات الفساد العام العلاقات الشخصية	ذكر	571	86.8739	26.70636
	انثى	159	84.3459	27.17803
	الاجمالي	730	86.3233	26.81138
فهرس مدركات الفساد العام التعدي على المال العام	ذكر	590	70.6424	18.48496
	انثى	163	68.3190	18.29751
	الاجمالي	753	70.1394	18.45727
أسباب انتشار الفساد	ذكر	609	115.4450	31.36574
	انثى	173	107.3526	34.54484
	الاجمالي	782	113.6547	32.24893
شيوع الفساد في المؤسسات الحكومية	ذكر	572	77.1678	25.81003
	انثى	161	75.9068	25.46095
	الاجمالي	733	76.8909	25.72175
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	ذكر	604	37.9487	24.70574
	انثى	171	39.0351	23.66703
	الاجمالي	775	38.1884	24.46942

الجدول رقم (31)

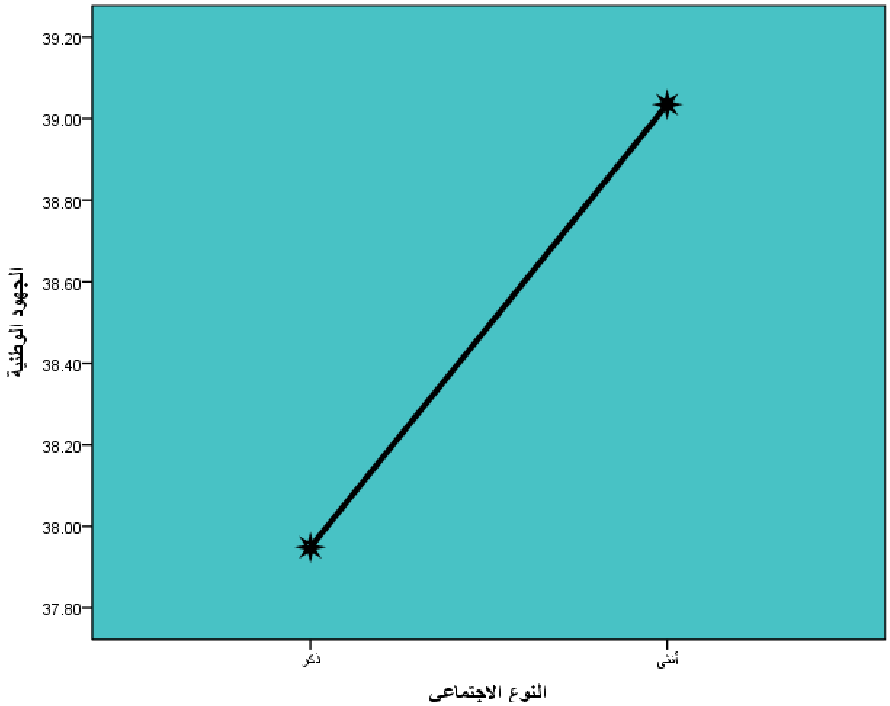
تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى للنوع الاجتماعي

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس مدركات الفساد العام	بين المجموعات	2158.454	1	2158.454	.363	.547
	داخل المجموعات	4469092.518	751	5950.856		
	الاجمالي	4471250.972	752			
فهرس مدركات الفساد –الرشوة	بين المجموعات	23.356	1	23.356	.038	.845
	داخل المجموعات	448984.296	734	611.695		
	الاجمالي	449007.652	735			
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بين المجموعات	794.808	1	794.808	1.106	.293
	داخل المجموعات	523246.896	728	718.746		
	الاجمالي	524041.704	729			
مدركات الفساد التعدي على المال العام	بين المجموعات	689.407	1	689.407	2.026	.155
	داخل المجموعات	255494.952	751	340.206		
	الاجمالي	256184.359	752			
أسباب انتشار الفساد	بين المجموعات	8822.879	1	8822.879	8.566	.004
	داخل المجموعات	803411.899	780	1030.015		
	الاجمالي	812234.777	781			
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بين المجموعات	199.778	1	199.778	.302	.583
	داخل المجموعات	484097.491	731	662.240		
	الاجمالي	484297.269	732			
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	157.297	1	157.297	.262	.609
	داخل المجموعات	463277.198	773	599.324		
	الاجمالي	463434.495	774			

تبين الأشكال (5-10) متوسط مقاييس الفساد وفق النوع، ويظهر فيه متوسط الاناث أعلى من متوسط الذكور فيما يتعلق بالجهود الوطنية في مكافحة الفساد، في حين كان متوسط الذكور أعلى من متوسط الاناث على بقية مقاييس الفساد.

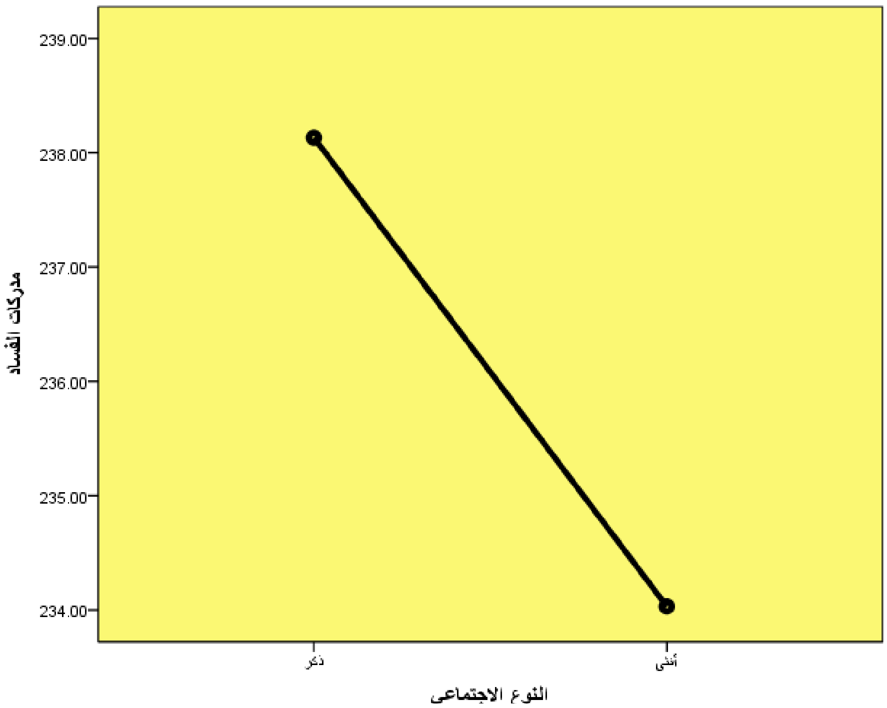
الشكل رقم (5)

الجهود الوطنية وفق النوع الاجتماعي



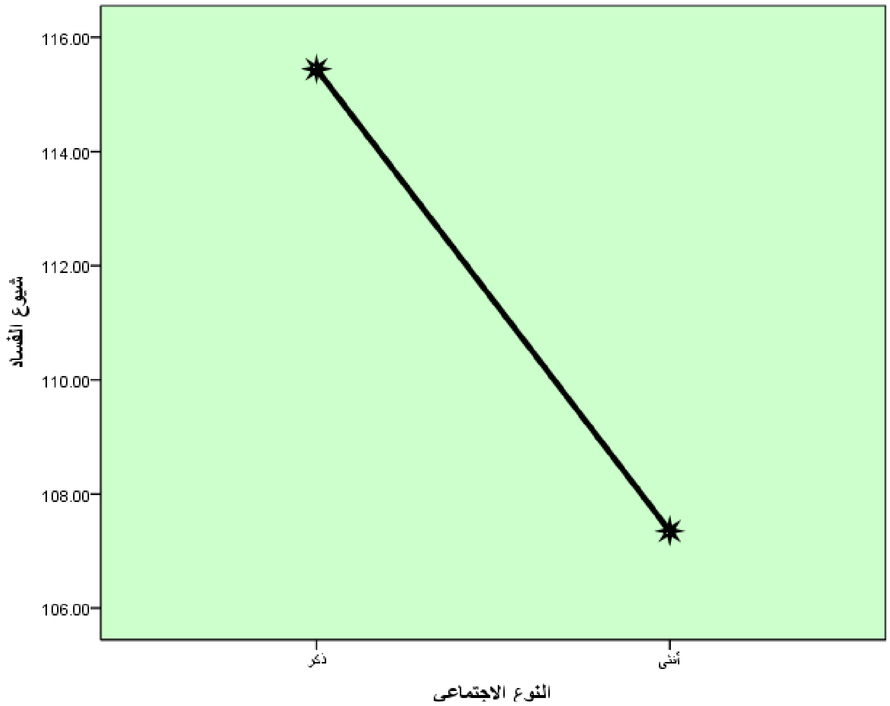
الشكل رقم (6)

مدركات الفساد وفق النوع الاجتماعي



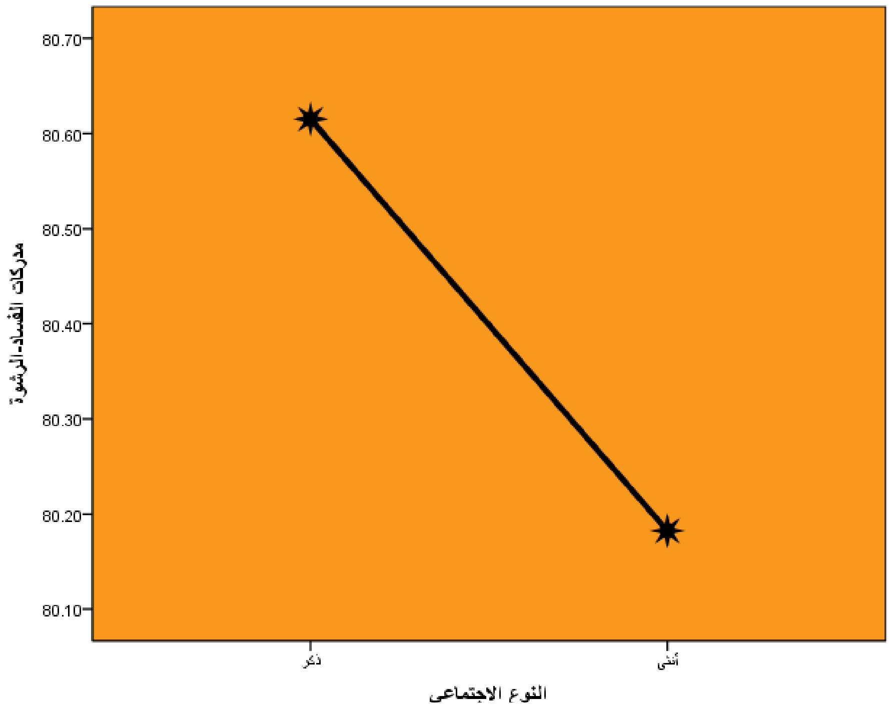
الشكل رقم (7)

شيوع الفساد وفق النوع الاجتماعي



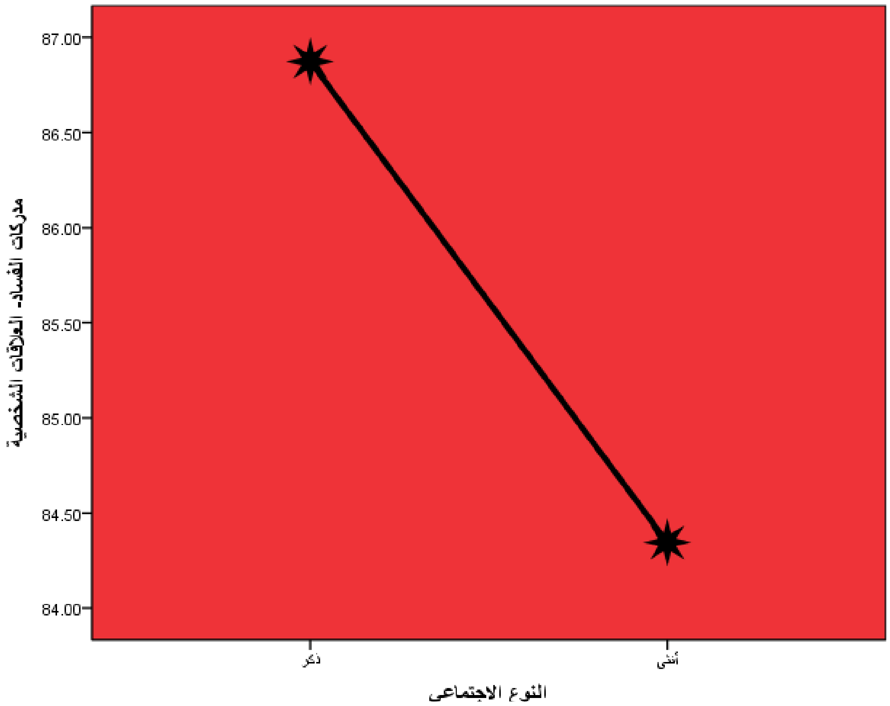
الشكل رقم (8)

مدركات الفساد الرشوة وفق النوع الاجتماعي



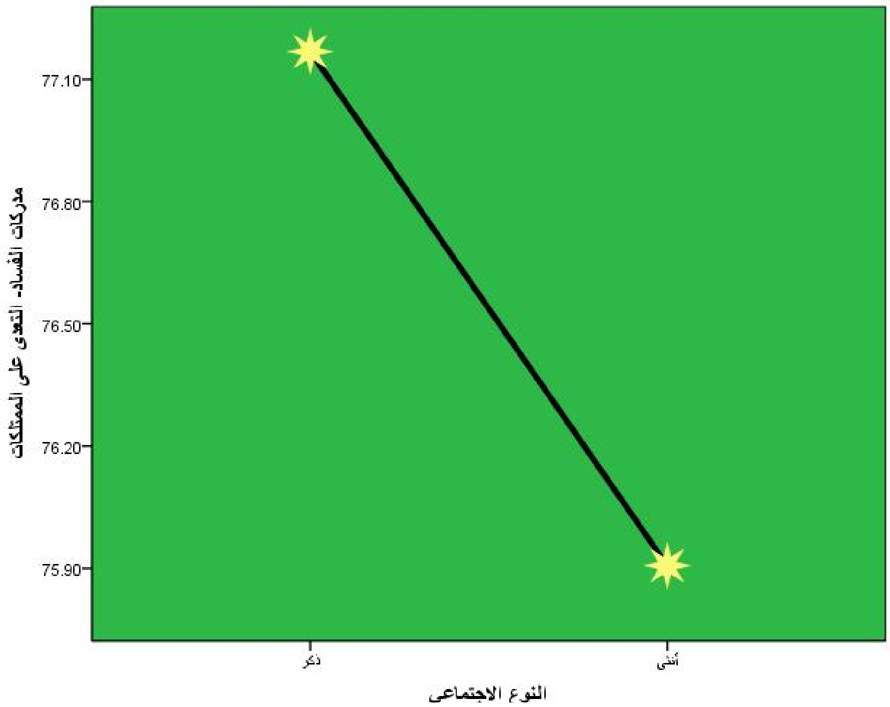
الشكل رقم (9)

مدركات الفساد - العلاقات الشخصية وفق النوع الاجتماعي



الشكل رقم (10)

مدركات الفساد - التعدي على الممتلكات وفق النوع الاجتماعي



4.التعليم:

يظهر الجدول (32) و (33) الاحصاء الوصفي وتحليل التباين لفحص الفــروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومدركات الفساد -(لرشوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام) وانتــشار الفــساد فــي المؤسسات الحكومية تعزى إلى الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للحــراك (التعلــيم). وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مقاييس الفساد باستثناء (الجهود الوطنيــة في مكافحة الفساد، وأسباب انتشار الفساد، وشيوع الفساد الحكومي).

الجدول رقم (32)

الاحصاءات الوصفية لمقاييس الفساد وفق نوع التعليم

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
	أمي	8	190.8750	126.93355	6
	اعدادي	24	219.5000	88.07754	5
فهرس مدركات	ثانوي	104	228.1058	72.69419	4
الفساد العام	دبلوم	128	230.9141	84.79731	3
فهرس مدركات	جامعي	386	239.4611	74.00947	2
	دراسات عليا	102	246.8627	77.41748	1
	الاجمالي	752	236.2859	77.51180	
	أمي	7	69.7143	46.56792	6
	اعدادي	23	74.5652	26.77656	5
فهرس مدركات	ثانوي	101	78.7525	23.21439	4
الفساد العام	دبلوم	124	79.2097	26.46743	3
الرشوة	جامعي	380	80.7526	24.60413	2
	دراسات عليا	100	82.9300	23.11161	1
	الاجمالي	735	80.2150	24.86607	
مدركات الفساد	أمي	7	69.5714	39.05917	6
العلاقات الشخصية	اعدادي	21	85.2857	21.46891	4
	ثانوي	99	85.7172	23.20540	3
	دبلوم	124	84.7742	28.68892	5
	جامعي	379	86.4222	26.86594	2
	دراسات عليا	98	88.7347	27.36751	1

	الاجمالي	728	86.1621	26.76349	
مدركات الفساد التعدي على المال العام	أمي	8	62.2500	28.52943	6
	اعدادي	24	72.9583	14.63016	1
	ثانوي	101	68.0495	17.03841	5
	دبلوم	127	68.8898	20.35410	4
	جامعي	384	71.2240	17.88261	2
	دراسات عليا	106	69.3019	18.65995	3
	الاجمالي	750	70.0893	18.36956	
أسباب انتشار الفساد	أمي	8	72.5000	47.05316	6
	اعدادي	25	104.0800	41.21379	5
	ثانوي	104	104.6538	33.03889	4
	دبلوم	131	109.4504	33.62261	3
	جامعي	399	117.1504	30.18223	2
	دراسات عليا	110	120.9818	28.24207	1
	الاجمالي	777	113.8417	32.15819	
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	أمي	8	69.0000	36.66840	6
	اعدادي	22	80.0909	24.64203	2
	ثانوي	102	71.4020	24.67542	5
	دبلوم	124	74.3790	28.32178	4
	جامعي	377	76.9019	24.87048	3
	دراسات عليا	98	83.5816	24.16734	1
	الاجمالي	731	76.6115	25.65460	
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	أمي	8	44.0000	22.94714	3
	اعدادي	25	55.9600	28.99351	1
	ثانوي	103	45.7282	23.03756	2
	دبلوم	131	36.1221	22.06146	5
	جامعي	397	37.0730	24.53594	4
	دراسات عليا	109	33.4312	23.39451	6
	الاجمالي	773	38.2342	24.31211	

الجدول لرقم (33)

تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى للتعليم

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس مدركات الفساد العام	بين المجموعات	49214.769	5	9842.954	1.645	.146
	داخل المجموعات	4462852.762	746	5982.376		
	الاجمالي	4512067.531	751			
فهرس مدركات الفساد – الرشوة	بين المجموعات	2694.337	5	538.867	.871	.500
	داخل المجموعات	451153.698	729	618.867		
	الاجمالي	453848.035	734			
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بين المجموعات	2875.560	5	575.112	.802	.549
	داخل المجموعات	517863.314	722	717.262		
	الاجمالي	520738.874	727			
مدركات الفساد التعدي على المال العام	بين المجموعات	1852.268	5	370.454	1.099	.360
	داخل المجموعات	250890.747	744	337.219		
	الاجمالي	252743.015	749			
أسباب انتشار الفساد	بين المجموعات	37336.782	5	7467.356	7.524	.000
	داخل المجموعات	765162.747	771	992.429		
	الاجمالي	802499.529	776			
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بين المجموعات	8908.925	5	1781.785	2.739	.018
	داخل المجموعات	471546.739	725	650.409		
	الاجمالي	480455.663	730			
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	17539.609	5	3507.922	6.132	.000
	داخل المجموعات	438773.010	767	572.064		
	الاجمالي	456312.618	772			

5.العمل:

يظهر الجدول (34) و (35) الاحصاء الوصفي وتحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومدركات الفساد -(لرشوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام) وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية تعزى إلى الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للحراك (العمل). وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مقاييس الفساد باستثناء الجهود الوطنية في مكافحة الفساد.

الجدول رقم (34)

الاحصاءات الوصفية لمقاييس الفساد وفق العمل

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري
فهرس مدركات الفساد العام فهرس مدركات	بلا عمل	90	246.1333	65.04349
	عمل حرفي	25	229.6800	83.32153
	عمل مهني	177	253.4068	72.46232
	عمل ادراي	256	233.3945	77.01650
	عمل فني	55	238.9091	80.64836
	الاجمالي	603	241.5191	74.91701
فهرس مدركات الفساد العام الرشوة	بلا عمل	88	81.8977	21.52573
	عمل حرفي	24	82.5833	19.72400
	عمل مهني	176	84.7727	24.59929
	عمل ادراي	251	78.5498	25.20604
	عمل فني	54	82.3889	25.16543
	الاجمالي	593	81.4064	24.37416
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بلا عمل	89	89.0449	22.17693
	عمل حرفي	22	92.5455	24.20690
	عمل مهني	174	91.4195	26.43395
	عمل ادراي	249	85.5502	25.46943
	عمل فني	54	85.7778	30.55380
	الاجمالي	588	88.0986	25.81431

مدركات الفساد التعدي على المال العام	بلا عمل	90	71.9667	15.93769
	عمل حرفي	25	71.2400	15.22958
	عمل مهني	177	71.9661	18.45969
	عمل ادراي	256	68.5625	18.50480
	عمل فني	55	69.2182	15.82976
	الاجمالي	603	70.2405	17.79339
أسباب انتشار الفساد	بلا عمل	96	110.6146	31.35950
	عمل حرفي	25	104.5200	30.39205
	عمل مهني	181	119.2652	31.85673
	عمل ادراي	264	114.4432	30.34423
	عمل فني	59	115.2712	31.01770
	الاجمالي	625	114.9328	31.11700
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بلا عمل	90	78.0000	22.20082
	عمل حرفي	23	74.9565	21.26773
	عمل مهني	173	81.0751	25.93373
	عمل ادراي	249	75.2249	25.43567
	عمل فني	53	76.5849	25.14530
	الاجمالي	588	77.4830	24.98861
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بلا عمل	94	46.1809	27.44769
	عمل حرفي	25	46.5200	21.45756
	عمل مهني	180	32.0389	21.90517
	عمل ادراي	263	37.5437	23.48698
	عمل فني	58	38.8448	22.21806
	الاجمالي	620	37.7387	23.92191

الجدول رقم (35)

تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى للعمل

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس مدركات الفساد العام	بين المجموعات	47706.281	4	11926.570	2.141	.074
	داخل المجموعات	3331054.250	598	5570.325		
	الاجمالي	3378760.531	602			
فهرس مدركات الفساد –الرشوة	بين المجموعات	4149.273	4	1037.318	1.755	.136
	داخل المجموعات	347557.783	588	591.085		
	الاجمالي	351707.056	592			
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بين المجموعات	4341.675	4	1085.419	1.636	.164
	داخل المجموعات	386822.604	583	663.504		
	الاجمالي	391164.279	587			
مدركات الفساد التعدي على المال العام	بين المجموعات	1598.494	4	399.624	1.264	.283
	داخل المجموعات	188997.638	598	316.050		
	الاجمالي	190596.133	602			
أسباب انتشار الفساد	بين المجموعات	7968.119	4	1992.030	2.071	.083
	داخل المجموعات	596231.059	620	961.663		
	الاجمالي	604199.178	624			
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بين المجموعات	3715.577	4	928.894	1.493	.203
	داخل المجموعات	362825.253	583	622.342		
	الاجمالي	366540.830	587			
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	14555.927	4	3638.982	6.589	.000
	داخل المجموعات	339671.744	615	552.312		
	الاجمالي	354227.671	619			

6. نوع الحراك:

يظهر الجدول (36) و (37) الاحصاء الوصفي وتحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومدركات الفساد-(لرشوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام) وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية تعزى إلى الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للحراك (نوع الحراك)، وتبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في جميع مقاييس الفساد تعزى لنوع الحراك.

الجدول رقم (36)

الاحصاءات الوصفية في مقاييس الفساد وفق نوع الحراك

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري
	الاحرار	46	251.6304	82.16930
	الاصلاح	203	247.4089	74.97574
	الشباب	87	247.9080	70.30625
	المعارضة	22	196.0000	108.47734
فهرس مدركات	الاسلاميون	60	248.5167	80.18400
الفساد العام	اليساريون	19	277.3158	44.83061
	بصفة شخصية	44	244.0682	68.66108
	لم أشارك	177	215.9887	82.25169
	أخرى	19	220.8421	91.43198
	الاجمالي	677	237.8493	79.51209
فهرس مدركات	الاحرار	46	85.8478	27.91572
الفساد العام	الاصلاح	199	83.1859	25.07143
الرشوة	الشباب	86	83.8256	21.41753
	المعارضة	19	70.1579	36.30467
	الاسلاميون	58	83.3621	25.21326
	اليساريون	19	96.1579	11.85216
	بصفة شخصية	43	84.3953	20.43939
	لم أشارك	173	72.7746	26.18496

25.69762	79.3529	17	أخرى	
25.51102	80.7197	660	الاجمالي	
27.38052	90.4318	44	الاحرار	
25.90618	89.3163	196	الاصلاح	
23.27271	88.0000	85	الشباب	
36.01590	76.7500	20	المعارضة	
25.34474	89.1724	58	الاسلاميون	مدركات الفساد
21.14777	96.6842	19	اليساريون	العلاقات الشخصية
19.63476	94.1905	42	بصفة شخصية	
30.00070	78.4798	173	لم أشارك	
28.19151	79.9444	18	أخرى	
27.17843	86.2305	655	الاجمالي	
20.66111	72.3404	47	الاحرار	
16.63175	73.1422	204	الاصلاح	
14.99802	71.9655	87	الشباب	
19.07392	65.2857	21	المعارضة	مدركات الفساد
16.53308	72.6066	61	الاسلاميون	التعدي على المال
11.30828	75.8947	19	اليساريون	العام
15.37471	67.4000	45	بصفة شخصية	
21.73355	66.7069	174	لم أشارك	
23.51359	62.7778	18	أخرى	
18.45101	70.4053	676	الاجمالي	
37.86819	116.0000	48	الاحرار	أسباب انتشار
23.70098	121.3285	207	الاصلاح	الفساد
30.58647	110.4091	88	الشباب	
42.38407	101.1364	22	المعارضة	
30.20156	118.3438	64	الاسلاميون	
25.25750	131.9474	19	اليساريون	
29.74983	115.2444	45	بصفة شخصية	
37.84307	107.5351	185	لم أشارك	

36.45532	112.9048	21	أخرى	
32.36455	114.6724	699	الاجمالي	
25.27175	82.8864	44	الاحرار	
23.39059	82.0508	197	الاصلاح	
23.75529	81.8929	84	الشباب	
32.41773	65.6364	22	المعارضة	
22.10795	83.1186	59	الاسلاميون	شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية
22.52250	84.4737	19	اليساريون	
23.28279	75.0952	42	بصفة شخصية	
28.15287	70.1337	172	لم أشارك	
29.42579	74.1053	19	أخرى	
25.78949	77.9149	658	الاجمالي	
25.36337	28.7021	47	الاحرار	
22.04494	34.3269	208	الاصلاح	
25.28693	51.2955	88	الشباب	
16.80291	29.3636	22	المعارضة	
20.84451	32.0794	63	الاسلاميون	الجهود الوطنية في مكافحة الفساد
25.01169	26.8421	19	اليساريون	
23.78944	38.2889	45	بصفة شخصية	
25.58963	41.5946	185	لم أشارك	
29.12296	39.5000	18	أخرى	
24.62445	37.8547	695	الاجمالي	

الجدول رقم (37)

تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى لنوع الحراك

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس مدركات الفساد العام	بين المجموعات	202825.199	8	25353.150	4.160	.000
	داخل المجموعات	4070963.434	668	6094.257		
	الاجمالي	4273788.632	676			
فهرس مدركات الفساد –الرشوة	بين المجموعات	21835.886	8	2729.486	4.365	.000
	داخل المجموعات	407049.258	651	625.268		
	الاجمالي	428885.144	659			
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بين المجموعات	21050.275	8	2631.284	3.679	.000
	داخل المجموعات	462037.914	646	715.229		
	الاجمالي	483088.189	654			
مدركات الفساد التعدي على المال العام	بين المجموعات	7168.018	8	896.002	2.684	.007
	داخل المجموعات	222628.923	667	333.776		
	الاجمالي	229796.941	675			
أسباب انتشار الفساد	بين المجموعات	30922.925	8	3865.366	3.809	.000
	داخل المجموعات	700207.053	690	1014.793		
	الاجمالي	731129.977	698			
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بين المجموعات	22541.944	8	2817.743	4.413	.000
	داخل المجموعات	414427.290	649	638.563		
	الاجمالي	436969.234	657			
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	31059.846	8	3882.481	6.833	.000
	داخل المجموعات	389756.477	686	568.158		
	الاجمالي	420816.322	694			

7.الانتماء الحزبي:

يظهر الجدول (38) و (39) الاحصاء الوصفي وتحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، ومدركات الفساد-(لرشوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام) وانتشار

الفساد في المؤسسات الحكومية تعزى إلى الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للحراك (الانتماء الحزبي)، وتبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في جميع مقاييس الفساد تعزى للانتماء الحزبي.

الجدول رقم (38)

الاحصاءات الوصفية في مقاييس الفساد وفق الانتماء الحزبي

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري
فهرس مدركات الفساد العام	حزب	122	252.6885	74.41542
	تنظيم شبابي	86	258.4302	79.77358
	تجمع نقابي	64	237.2656	89.43939
	مستقل	132	234.6364	79.01041
	لا انتمي	318	227.8805	73.43311
	اخرى	1	213.0000	.
	الاجمالي	723	237.7441	77.52236
فهرس مدركات الفساد العام الرشوة	حزب	119	85.0924	23.95653
	تنظيم شبابي	85	87.3176	25.15817
	تجمع نقابي	62	81.3871	30.10329
	مستقل	125	81.3120	23.89170
	لا انتمي	314	76.6401	23.84323
	اخرى	1	75.0000	.
	الاجمالي	706	80.5921	24.87365
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	حزب	118	91.0678	24.80203
	تنظيم شبابي	83	93.1928	26.24391
	تجمع نقابي	61	86.8852	31.43782
	مستقل	128	84.8984	26.06982
	لا انتمي	309	82.7702	26.28445
	اخرى	1	103.0000	.
	الاجمالي	700	86.1814	26.68815
مدركات الفساد التعدي على المال العام	حزب	123	71.7398	16.40264
	تنظيم شبابي	83	74.9759	15.27390
	تجمع نقابي	65	70.1538	20.57853
	مستقل	131	70.0000	19.38437

18.91112	67.9592	319	لا انتمي	
.	93.0000	1	اخرى	
18.46828	70.0125	722	الاجمالي	
27.58132	121.7742	124	حزب	أسباب انتشار الفساد
27.38930	118.5930	86	تنظيم شبابي	
39.87832	114.4493	69	تجمع نقابي	
31.84677	114.9265	136	مستقل	
32.44376	109.6024	337	لا انتمي	
.	.0000	1	اخرى	
32.30937	113.8938	753	الاجمالي	
23.26279	83.6639	119	حزب	شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية
25.01486	85.1566	83	تنظيم شبابي	
25.97384	76.8095	63	تجمع نقابي	
26.17034	77.0620	129	مستقل	
25.25272	73.8673	309	لا انتمي	
.	35.0000	1	اخرى	
25.47926	77.6477	704	الاجمالي	
21.57435	30.7258	124	حزب	الجهود الوطنية في مكافحة الفساد
24.38918	36.0581	86	تنظيم شبابي	
15.30680	25.8571	70	تجمع نقابي	
25.81260	39.7556	135	مستقل	
25.09899	43.3667	330	لا انتمي	
.	.0000	1	اخرى	
24.55197	38.0684	746	الاجمالي	

الجدول رقم (39)

تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى للانتماء الحزبي

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس مدركات الفساد العام	بين المجموعات	96887.928	5	19377.586	3.275	.006
	داخل المجموعات	4242127.734	717	5916.496		
	الاجمالي	4339015.663	722			
فهرس مدركات الفساد –الرشوة	بين المجموعات	11294.233	5	2258.847	3.721	.002
	داخل المجموعات	424888.283	700	606.983		
	الاجمالي	436182.516	705			
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بين المجموعات	11017.023	5	2203.405	3.141	.008
	داخل المجموعات	486850.936	694	701.514		
	الاجمالي	497867.959	699			
مدركات الفساد التعدي على المال العام	بين المجموعات	4286.329	5	857.266	2.540	.027
	داخل المجموعات	241630.558	716	337.473		
	الاجمالي	245916.888	721			
أسباب انتشار الفساد	بين المجموعات	28944.012	5	5788.802	5.719	.000
	داخل المجموعات	756065.489	747	1012.136		
	الاجمالي	785009.501	752			
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بين المجموعات	15310.340	5	3062.068	4.846	.000
	داخل المجموعات	441072.297	698	631.909		
	الاجمالي	456382.636	703			
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	28567.989	5	5713.598	10.05	.000
	داخل المجموعات	420517.525	740	568.267		
	الاجمالي	449085.513	745			

8.التفضيل الحزبي:

يظهر الجدول (40) و (41) الاحصاء الوصفي وتحليل التباين لفحص الفروق في مدركات الفساد العامة، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة

الفساد، ومدركات الفساد -(لرشوة، والعلاقات الشخصية والاعتداء على المال العام) وانتشار الفساد في المؤسسات الحكوميـــة تعـــزى إلـــى الخـــصائص الاجتماعيـــة الاقتصادية للحراك (التفضيل الحزبي)، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في جميع مقاييس الفساد باستثناء مقياس مدركات الفساد العامة، وأســـباب انتـــشار الفساد تعزى للتفضيل الحزبي.

الجدول رقم (40)

الاحصاءات الوصفية لمقاييس الفساد وفق التفضيل الحزبي

المقياس	القطاع	العدد	الوسط	الانحراف المعياري
فهرس مدركات الفساد العام	وسطي	110	233.8545	68.92022
	يميني	9	181.0000	85.37564
	اسلامي	125	243.1680	75.11569
	مستقل	316	233.5127	77.13927
	ليبرالي	10	212.6000	117.31174
	يساري	42	260.9286	64.21245
	الاجمالي	612	236.3137	75.80067
فهرس مدركات الفساد العام الرشوة	وسطي	109	76.6881	23.83691
	يميني	6	70.6667	18.08498
	اسلامي	122	80.7213	24.66679
	مستقل	309	79.5502	24.90557
	ليبرالي	9	74.3333	39.65161
	يساري	41	88.0976	21.97135
	الاجمالي	596	79.6862	24.74483
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	وسطي	109	84.8899	24.31519
	يميني	7	86.4286	21.12548
	اسلامي	120	88.5833	24.71504
	مستقل	305	84.4492	26.51200
	ليبرالي	10	78.6000	40.11428
	يساري	42	93.2143	22.66569
	الاجمالي	593	85.9123	25.76011
مدركات الفساد	وسطي	111	69.0811	18.15345

13.45775	58.8889	9	يميني	التعدي على المال العام
17.88982	70.0476	126	اسلامي	
18.68719	69.8594	313	مستقل	
23.37543	68.1250	8	ليبرالي	
15.21802	74.4651	43	يساري	
18.22594	69.8967	610	الاجمالي	
23.83691	76.6881	109	وسطي	أسباب انتشار الفساد
18.08498	70.6667	6	يميني	
24.66679	80.7213	122	اسلامي	
24.90557	79.5502	309	مستقل	
39.65161	74.3333	9	ليبرالي	
21.97135	88.0976	41	يساري	
24.74483	79.6862	596	الاجمالي	
24.77951	74.4220	109	وسطي	شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية
22.92379	66.6667	9	يميني	
25.09937	81.2951	122	اسلامي	
25.59238	76.1429	308	مستقل	
35.73498	67.1000	10	ليبرالي	
23.95757	81.7143	42	يساري	
25.48110	76.9750	600	الاجمالي	
25.26506	45.6316	114	وسطي	الجهود الوطنية في مكافحة الفساد
10.07472	34.0000	9	يميني	
22.88932	36.8647	133	اسلامي	
24.54210	38.2298	322	مستقل	
20.62927	30.7000	10	ليبرالي	
22.74048	24.3256	43	يساري	
24.44701	38.1521	631	الاجمالي	

الجدول لرقم (41)

تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في مقاييس الفساد التي تعزى للتفضيل الحزبي

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
فهرس مدركات الفساد العام	بين المجموعات	67624.485	5	13524.897	2.380	.037
	داخل المجموعات	3443023.280	606	5681.557		
	الاجمالي	3510647.765	611			
فهرس مدركات الفساد –الرشوة	بين المجموعات	4762.993	5	952.599	1.563	.169
	داخل المجموعات	359559.335	590	609.423		
	الاجمالي	364322.327	595			
مدركات الفساد العلاقات الشخصية	بين المجموعات	4398.947	5	879.789	1.330	.250
	داخل المجموعات	388442.494	587	661.742		
	الاجمالي	392841.440	592			
مدركات الفساد التعدي على المال العام	بين المجموعات	2090.233	5	418.047	1.261	.279
	داخل المجموعات	200210.261	604	331.474		
	الاجمالي	202300.493	609			
أسباب انتشار الفساد	بين المجموعات	15107.115	5	3021.423	2.948	.012
	داخل المجموعات	644616.658	629	1024.828		
	الاجمالي	659723.773	634			
شيوع الفساد في لمؤسسات الحكومية	بين المجموعات	6075.475	5	1215.095	1.885	.095
	داخل المجموعات	382847.150	594	644.524		
	الاجمالي	388922.625	599			
الجهود الوطنية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	6075.475	5	1215.095	1.885	.095
	داخل المجموعات	382847.150	594	644.524		
	الاجمالي	388922.625	599			

السؤال الثامن:

ما أثر كل القطاع والمحافظة والنوع والعمر والتعليم، والعمل، والدخل، وطلب الرشوة، ومقدار الرشوة، والحزب، وانتشار الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، والفساد الحكومي، ومحاربة الفساد، وجدية الحكومة، والإصلاح، ورضا الحراك في تحديد مدركات الفساد؟

تبين أن القطاع والمحافظة والنوع والعمر والتعليم، والعمل، والدخل، وطلب الرشوة، ومقدار الرشوة، والحزب، وانتشار الفساد، والجهود الوطنية في مكافحة الفساد، والفساد الحكومي، ومحاربة الفساد، وجدية الحكومة، والإصلاح، ورضا الحراك قد فسرت 31.4 % من التباين في متغير مدركات الفساد، وكان معامل التحديد 0.56 كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذه المتغيرات في مدركات الفساد (انظر الجدول التالي)

الجدول رقم (42)

جدول تحليل الانحدار المتعدد لأثر متغيرات الدراسة في مدركات الفساد

النموذج		مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
1	الانحدار	1440139.461	17	84714.086	21.664	.000[a]
	الخطأ	3140090.579	803	3910.449		
	الإجمالي	4580230.041	820			

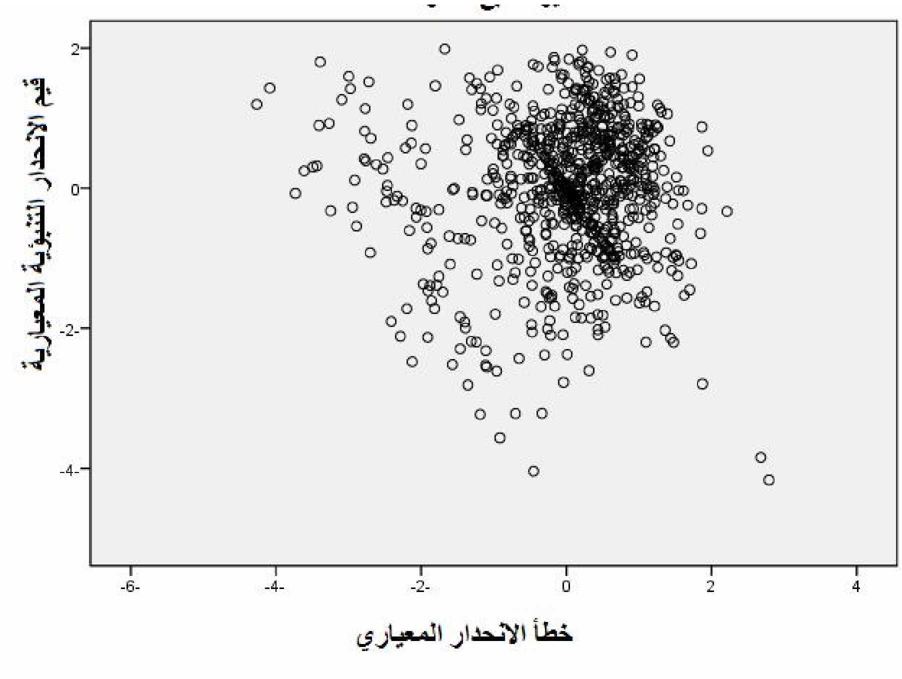
الجدول رقم (43)

معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة في مدركات الفساد

Correlations			Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
Part	Partial	Zero-order			Beta	Std. Error	B		
			.074	1.787		28.635	51.177	(Constant)	1
-.004-	-.004-	-.003-	.900	-.126-	-.004-	3.202	**-.403-**	القطاع	
.015	.018	.026	.620	.497	.015	.666	**.331**	المحافظة	
.020	.024	-.021-	.497	.679	.021	5.485	3.727	النوع	
-.048-	-.057-	-.020-	.104	-1.629-	-.052-	.210	-.342-	العمر	
.011	.014	.095	.699	.387	.013	2.327	.900	التعليم	
-.031-	-.037-	-.045-	.291	-1.056-	-.034-	2.327	-2.457-	العمل	
.058	.070	.029	.047	1.991	.063	.009	.018	الدخل	
-.002-	-.002-	-.030-	.958	-.053-	-.002-	5.544	**-.293-**	طلب الرشوة	
-.049-	-.059-	-.042-	.097	-1.662-	-.049-	.017	-.029-	مقدار الرشوة	
.001	.001	.039	.978	.028	.001	1.927	.054	الحزب	
.245	**.283**	.440	**.000**	8.375	**.281**	.079	**.665**	انتشار الفساد	
.050	.060	-.068-	.087	1.716	.066	.121	.208	الجهود الوطنية	
.296	**.337**	.462	**.000**	10.136	**.332**	.138	**1.397**	الفساد الحكومي	
-.026-	-.031-	-.033-	.374	-.889-	-.036-	7.203	-6.403-	محاربة الفساد	
.110	**.131**	.211	**.000**	3.756	**.127**	5.736	21.546	جدية الحكومة	
-.034-	-.041-	-.019-	.240	-1.176-	-.048-	7.844	-9.227-	الإصلاح	
-.029-	-.035-	-.137-	.319	-.996-	-.038-	.147	-.146-	رضا المواطن	

ويلاحظ من معاملات الانحدار المعيارية أن متغير الاعتقاد بانتشار الفساد الحكومي، وانتشار الفساد، وجدية الحكومة في محاربة الفساد كانت أقوى المتغيرات في تفسير مدركات الفساد، وجميعها ذات دلالة إحصائية. وهي ذات المتغيرات ذات التأثير الأكبر عند ضبط بقية المتغيرات، وهي ذات أكبر تأثير متفرد.

الشكل رقم (11)
الرسم بالانتشار للمتغير التابع محركات الفساد



2.4 المناقشة النتائج:

كشفت نتائج الدراسة إلى أن حراك الاصلاح قد احتل المرتبة الأولى في نوع الحراك لدى المشاركين عينة الدراسة، مما يشير إلى أن هناك اصرار لدى الحراك الشعبي على الاصلاح بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وأن الاصلاح بات يشكل هم وطني لدى الحراك الشعبي الأردني، والقناعة الكبيرة لدى العينة بوجوب الاصلاح بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية حيث أن نصف المشاركين لا ينتمون إلى تنظيمات حزبية أو نقابية أو شبابية، وهذا يفسر التفضيل الحزبي المستقل لدى نصف المشاركين من العينة. اضافة إلى تفسير أن الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني قد جاء في الاولويات الملحة -سواء كانت أولوية قصوى أو مهمة- التي يطالب بها الحراك وأسباب مشاركتهم فيه اضافة إلى أن من أهم اسباب مشاركتهم ايضاً مكافحة الفساد ومحاربة الفاسدين والمفسدين، وذلك لارتباط الفساد والفاسدين مع الاصلاح بعلاقة سلبية فوجود الفساد لا يمكن أن يكون بوجود الاصلاح فكلاهما يشكل نقيضا للآخر. وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع تقرير مرصد الاصلاح الأردني في الدرجة المتدنية التي حصل عليها

الأردن خلال شهر نيسان، ويتعارض مع دراسة مركز عدالـة لدراسـات حقـوق الانسان والتي تشير إلى أن رضا الشباب عن عملية الاصلاح مقبول إلى حد ما.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تدخل اصحاب النفوذ قد سجل أعلى مستوى من أسباب انتشار الفساد من وجهة المشاركين في الحراك الشعبي الأردني، كما الجشع والرغبة في الثراء السريع لدى الفاسدين اضافة إلى المحسوبية في ظل وجود عـدم جدية من قبل الحكومة في مكافحة الفساد وغياب الرقابة أو ضعفها جمعيها تعد مـن أسباب انتشار الفساد، والذي يمكن تفسيره أن أصحاب النفوذ لديهم مصالح تـرتبط بشكل وثيق مع الفاسدين ويكونوا بمثابة قوى ضغط على الحكومة للتغاضـي عـن ممارسات الفساد لديهم، وهذا يتفق مع دراسة الشمري نحـو الفـساد الاداري فـي المجتمع السعودي.

وأشارت النتائج أيضاً إلـى أن العطـاءات الحكوميـة وكبـار المـوظفين والوزارات وقطاع المقاولات ومجلس النواب هي الجهات التـي احتلـت أعلـى المرتب من حيث انتشار مدركات الفساد تحديداً، الرشوة، فيها، ويمكن تفسير ذلـك بكثرة المشاريع والهدر المالي وارتباطها بالمصالح الخاصة بينما جـاءت الجهـات التالية في مراتب متأخرة: صغار الموظفين والقضاء والصحافة والقطاع الخـاص. وقد يعود ذلك إلى بعد تلك الجهات عن الرقابة الحكومية المباشرة، هذا رغم الجهود التي يبذلها الاردن وعبر العديد من أجهزتها لفرض رقابة صارمة على العطـاءات والوزارات. وعلى العكس من ذلك، فقد جاء القضاء في مراتب متأخرة، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس في التحكيم وفـض المنازعـات والخـصومات وإعادة الحقوق لأصحابها. وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الشمري،2010) ودراسة (آل الشيخ،2007) ودراسة (عارف،2005) ودراسة (اليوسف،2002).

وفيما يتعلق بمدركات الفساد، استخدام العلاقات الشخصية، فقد أشـارت نتـائج الدراسة إلى أن العطاءات الحكومية أيضاً كانت الاكثر استخداماً للعلاقات الشخصية كما كبار الموظفين ومجلس النواب والوزارات والذي يمكن أن يشير إلـى وجـود علاقات قوية ما بين هذه الجهات، كما يمكن تفسير ذلك بغياب الشفافية وعدم وجود معايير واضحة للحكم، بينما جاءت فئة صغار الموظفين والقضاء الاقل من حيـث

استخدام العلاقات الشخصية. وفي هذه النتائج ما يتوافق مع دراسة (الشمري،2010) التي أشارت في جزء من نتائجها إلى أن العطاءات الحكوميةهي الأكثر انتشاراً في مدركات الفساد. وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الأصفر،1422هـ) ودراسة القحطاني و (الشمري،2010).

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن كبار الموظفين والعطاءات الحكومية والوزارات ومجلس النواب قد جاؤوا في مراتب متقدمة من حيث مدركات الفساد في الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة بينما جاء القضاء وصغار الموظفين والصحافة في مراتب متأخرة، وقد يعود ذلك إلى أن المال العام مطموع فيه من قبل الفئات العليا كونهم على اطلاع تام بمصادر المال خاصة المساعدات والمشاريع الرأسمالية في ظل وجود ضعف في أجهزة الرقابة والملاحقة القانونية للمتنفذين. في حين أن القضاء لا زال مكان ثقة المشاركين في الحراك. وهذا يتفق مع دراسة (Straub, 2007) في جزء من نتائجها.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عدم رضا واضح جدا لدى المشاركين في الحراك عن الجهود الوطنية في مكافحة الفساد خاصة في مجال سرعة الاجراءات في المكافحة وأن جهود ديوان المظالم متواضعة جداً، كما انجازات الحكومة في الوقاية من الفساد وشفافية الحكومة في المعالجة وجدية جهود الحكومة في التصدي لجريمة الفساد وتقديم الفاسدين للمحاكم، اضافة إلى أن جهود مجلس النواب ضئيلة في هذا المجال، وأن العدالة في التعامل مع القضايا وانجازات الحكومة في مكافحة الفساد أقل من المستوى المتوسط، وان جهود ديوان المحاسبة ضئيلة أيضاً كما هو الحال في الجهود المبذولة من قبل هيئة مكافحة الفساد، ويوجد قناعة لدى الحراك بوجود حماية تشريعية للفاسدين. وهذا يمكن تفسيره من خلال عدم تحويل قضايا كبيرة لأشخاص متنفذين للمحاكم وعدم تلمس المواطن العادي لجهود الحكومة في مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

كما أشارت الدراسة أيضاً إلى انتشار بنود الفساد بجميع أشكالها وصورها في المؤسسات الحكومية ولعل أهمها اتخاذ القرارات للواسطة والمحسوبية والمحاباة والجهوية واتخاذ القرارات لمنفعة شخصية والتحايل على القوانين يليها استخدام

الوظيفة للتعد على المال العام والممتلكات العامة واساءة المعاملة باسم الوظيفة والتربح من أعمال الوظيفة وتعاطي الرشوة ثم التزوير في المستندات. وهذا يمكن تفسير من عدم فاعلية جهود الرقابة على المؤسسات الحكومية، وعدم فاعلية نظام العقوبات في الحد من جريمة الفساد وملاحقة مرتكبيها والمتورطين فيها. وهذه النتائج تتفق مع دراسة (الشمري،2010) التي اجريت على المجتمع السعودي مما يعزز أن الوضع في البلدان العربية متشابهه من حيث انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية.

3.4 التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة يوصي بما يلي:

1. الحد من تسلط أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين بتفعيل الرقابة الداخلية، والدعوة إلى الشفافية في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات.
2. زيادة وتفعيل الرقابة الداخلية في مؤسسات الدولة خاصة المؤسسات الحكومية من خلال وضع نظام رقابي واضح ورادع.
3. الجدية في مكافحة الفساد والمفسدين من خلال تدعيم أجهزة الضبط بالكوادر والتدريب.
4. المحاكمة العلنية للمفسدين، لما لها من دور في إشهار الفساد والمفسدين، ومحاربة الواسطة بشتى السبل، وتشديد العقوبة على الفاسدين إداريا وإشهارهم ليكونوا عبرة لغيرهم.
5. تشديد الرقابة الداخلية على العطاءات الحكومية، والمقاولات بسبب ارتباطهم المباشر ببناء المشاريع وتقديم العطاءات، والرقابة على لجان العطاءات الحكومية
6. تشديد الرقابة الداخلية على كبار الموظفي في المؤسسات الحكومية والوزارات، والهيئات المستقلة، ومنح أجهزة الرقابة المركزية سلطات أعلى للمحاسبة والمساءلة تحت الغطاء القانوني.
7. تحديث الأنظمة والعقوبات بصفة مستمرة لتكون مواكبة لجرائم العصر.

8. سن العقوبات الصارمة بحق من يتخذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، ويقوم بالمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة من خلال تدعيم سلطات القضاء والأجهزة الأمنية وإعطائهم الصلاحيات الواسعة.
9. زيادة الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الضبط والعمل على زيادة كوادرها لتتمكن هذه الأجهزة من القيام بواجبها على أكمل وجه.
10. تسهيل حصول المواطن على المعلومة فلا يمكن أن يكون هناك نزاهة وشفافية دون ضمان تدفق المعلومات وسهولة الوصول إليها.
11. إجراء المزيد من الدراسات والابحاث المتعمقة في مجال الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني.

المراجـــــع

أ. المراجــع العربيـــة:

الأصفر، أحمد. (1422هــ). الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري فـــي المؤســـسات العامة، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، العدد32، جامعة نـــايف العربيـــة للعلوم الأمنية، الرياض.

آل الشيخ، خالد عبدالرحمن بن حسن. (2007). **الفساد الإداري**: **أنماطه وأســـبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي" دراسة تطبيقية علـــى المـــدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكـــة العربيـــة الـــسعودية**، رســـالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ايكرز، دونالاد، سيلرز، سيلين (2009/ 2013)، **نظريات علم الجريمـــة المقدمـــة والتقييم والتطبيقات**. ترجمة البداينة، ذياب والخريشة ، رافع. دار الفكـــر: عمان. الاردن

البداينة، ذياب؛ الساكت، ميساء. (2010)، فحص فروض نظرية النشاط الرتيب على سلوك الغش في الامتحانات الجامعية، **مجلة مؤتـــة للبحـــوث والدراســـات.** الأردن. المجلد 25، العدد 5، ص ص 183-218

البنك الدولي، تقرير البنك الدولي، (2004، 2005)

تقرير الديموقراطية وحقوق الانسان وزارة الخارجية الامريكية، (2011).

تقرير المرصد العمالي، (2012).

تقرير المنظمة العربية لمكافحة الفساد، (2011).

تقرير باروميتر الفساد العالمي، (2011).

تقرير صندوق النقد الدولي،(2000).

تقرير مرصد الاصلاح الاردني، (2012).

تقرير مركز الشفافية الأردني، (2012).

التنير، سمير. (2007). **تعريف افساد وآلياته**، مركز دمشق للدراســـات النظريـــة والحقوق المدنية، 2007/7/18، دمشق.

حسني، وليد (2012). الشاهد والشهيد الاعلام الاردني في زمن الثورات والحراك.

داغر، منقذ محمد. (2001). **علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتهـــا**، مركـــز الإمـــارات للدراســـات والبحـــوث الإستراتيجية، الإمارات، العدد60، ص9-11.

سالم، محمد. (2006). دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغـــش والفـــساد وطبيعـــة الغش في النظم الالكترونية وطرق ارتكابه.

شلبي، مغاوري، (2011)، **الفساد مارد يهدر التنمية**. مقال منشور على موقع اسلام أونلاين.

الشمري، نامي(2010). مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخـــاص فـــي المجتمع السعودي نحو الفساد الاداري، رسالة دكتوراه غير منشورة. قـــسم علم الاجتماع. جامعة مؤتة. الاردن

الشهابي، إنعام؛ منقذ، محمد داغر. (2000). العوامل المؤثرة في الفـــساد الإداري، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد20، العدد2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

عارف، ديالا الحج. (2005). رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليـــا فـــي أجهـــزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارسته، **مجلة جامعـــة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلـــد21، العـــدد الأول، ص245-266.

عبد الرحمن، نوزاد، (2001)، الفساد والتنمية : التحدي والاستجابة، **مجلة الاداري**، السنة 23، العدد 86.

عبداللطيف، أسار فخري. (2008). "أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، الـــسنة الرابعـــة: العدد29، ص37-44.

قانون اشهار الذمة المالية،(2006).

قانون الاوراق المالية،(1997).

قانون حق الحصول على المعلومات،(2007).

قانون ديوان المحاسبة،(2002)، رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته بموجب القـــانون المؤقت المعدل رقم (3) لسنة 2002.

قانون ديوان المظالم،(2008).

قانون هيئة مكافحة الفساد،(2006).

القدور، قدور(2009). **الفساد أشكاله ودوافعه وآثاره ومكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه ومعالجته.**

الكبيسي، عامر. (2005). **الفساد والعولمة تزامن لا توأمه**، دون طبعـــة، المكتـــب الجامعي الحديث، الرياض.

الكتاب المرجع للمنظمات غير الحكومية، ص ص (45-50).

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هــ). **لـــسان العــرب،** الطبعة الثالثة، دار صادر، ج6، بيروت.

مرصد الاعلام الأردني،(2012)، **الاحتواء الناعم وتأثيره على استقلالية وســائل الاعلام**، مركز القدس للدراسات.

مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان، (2012)، **اتجاهات الشباب الأردني في ظــل الربيع العربي**، عمان، الأردن.

مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، (2000)، ورقة خلفيه أعدتها الأمانة العامة بشأن **الإجراءات الأولية لمحاربـــة الفـــساد**، الـــدورة التاسعة، فينا 18-20 أبريل 2000م، ص10.

الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحـــسين، متـــوفر عبـــر الـــرابط: http://www.kingabdullah.jo/

نظام ديوان الرقابة والتفتيش،(2002).

هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي، 2011

وكالـــــة جراســـــا نيـــــوز، 29/11/ 2011 متـــــوفر عبـــــر الـــــرابط: www.gerasanews.com

اليوسف، يوسف خليفة. (2002م). الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد30، العـــدد2، جامعـــة الكويـــت، الكويت.

ب. المراجـــع الانجليزيـــة:

Cohen, Lawrence E. and Marcus Felson (1979). **"Social Change and Crime Rate Trends**: A Routine Activity Approach." American Sociological Review. 44:588-605.

Sutherland. (1937). **The professional thief.** The university of Chicago.

Sutherland, Edwin. (1940). "**White Collar Criminality**," AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW 5: 1.

Sutherland, Edwin. (1949). **WHITE COLLAR CRIME**. New York: Dryden Press.

Cressey, (1969). **Theft of the Nation**: The Structure and Operations of Organized Crime in America, New York: Harper and Row)

Messner, S & Rosenfeld, R. (1994, 2001**). Crime and the American Dream**. Belmont: Wadsworth.

Messner and Rosenfeld, (2007**)** ***Crime and the American Dream*****. Belmont: Wadsworth.**

Stéphane Straub, (2007), **Payers Index**, available at http://www.transparency.org/news_room/in_focus/2008/bpi_2008

Axel, W., & Thomas H. (2007). **"The Economic co of Corruption: A Survey and New Evidence**", available at SSRN: http://ssrn.com/abstracl=734184..

Butters, Rogers, & Lafountain Depken Craig, Courtney, (April, 2006). ' **Corruption and Creditworthiness**: Evidence from Sovereign Credit Ratings" available at SSRN: http;// ssm.com/abstract=899414

Makherjee, Subhanan(2004) **Essays on the political Economy of corruption**, Ph.D Dissertation, Columbia university, USA, 2004.

Al-badayneh, D. (2010). **Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism in the Arab World**. Paper was presented at the 1st International Symposium on Terrorism and Transnational Crime, November 13-15, 2009, Antalya, Turkey

Alam, M.S. (1989). "Anatomy of Corruption: An Approach of the political Economy of Underdevelopment," **Ameriacn Jouranl of Ecomonics and Sciology**, 48 (4): 441-456.

Aidt, D. (2003). **Economic Analysis of corruption**: A Survey. The Economics, working paper 170

Benjamin A. Olken (2005). **Micro evidence from Indonesia National Bureau of Economic Research**, USA.

Besley, Timothy, & John Mclaren. (1993). " Taxes and Bribery: The Role of Wages Incentives," **Economic Journal,** 1103(416):119-141.

Cameron, Lisa, & Ananish Chaudhuri, Nisvan Erkal, & Lata Gangadharan (2005). **"Do Attitudes Towards Corruption Differ Across Cultures? Expermental Evidence from Australia, India, Indonesia and Singapore"** Department of Economics, working papers Series, No.93, The University of Melbourne.

Cox, M. (2002), **Assessing the impact of trade**, foreigh investnt and foreign AID,on Political compl. Diss Dep. Poti. Scve The university of Alabama Tuscaloosa,

Depken, C., Courney, L., & Roger B. (April 2000). "**Corruption and creditworthiness:** Evidence from sovereign credit Ratings", available at SSRN:HITTP://ssrn.com/abstract=899414

Dreher, A., & Thomas H. (2005). **"The Economic co of Corruption: A Survey and New Evidence**", available ON: http://ssrn.com/abstracl=734184..

Fisman, R., & Edward M. (2006). "Cultures of Corruption: Evidence from Diplomatic parking tickets", Bureau of Research and Economic Analysis (BREAD), working Paper, No.122. available ON www.gerasanews.net

Guriev, S. (2003)., "**The Administrative Monopoly in China's Economic Transition"**, New Economic School.

Huntington, S. P. (1968). **Politiacl Order in Changing Societies**, NewHaven; Yale University Press.

Huther, Jeff, & Shah, Anwar, (2002). **" Anti-corruption Policies and Programs: A Frame Work for Evaluation,** " World Bank Policy Reseach Working Papers, No.2401.

Jain, A. K. (2001). Corruption: A Review. **Journel of Economic Surveys**, (1) 71-121.

Johnston, M. (2001). **Political Corruption**: Concepts and Contexts. Transaction publishing.

Leff, N.H (1964). ' Economic Development through Bureaucratic corruption', **American Behavioral Scientist**, 8(3);8-14.

Lindbeck, Assar. (1998). " **Swedish Lessons for Post- Socialist Countries Seminar Paper No.645 Institute for International Economic Studies**, Stockholm University, Stockholm, Sweden.

Lui, F.T. (1985). " An Equilibrium Queuing Model of Bribery", **Journal of Political Economy**, 93;760-781.

Oxford dictionary, (2006). **Opportunism, corruption and the multinational firm's mode of entry**; available ON .http://oxforddictionaries.com/definition/corruption

Straub, S. (2007)." **Opportunism, Corruption and the Multinational Firm's Mode of Entry**" Department of Economics,

University of Edinburgh, UK The Global Competitiveness Report 2009- 2010; available ON www.weforum.org/pdf/GCR09/GCR20092010fullrepor .pdf.

Tanzi, V. (1998). **Corruption Around The World; Causes, Consequences, and Cures, IMF Staff papers**, 45:559-594.

Weiss, A. (1980). Job Queues and Layoffs in Markets with Flexible Wages, **Journal of Political Economy**, 88(3): 526-538.

Wilson, J. K., and Richard Dammania. (2005). "Corruption, Political Comption and Environmental Policy", **Journal of Environmental Economics and Management**, vol.49, Elsevier Science Inc: New York.

الملاحق

ملحق (أ)

استبانة الدراسة

استبانة الدراسة

أخي المواطن/ أختي المواطنة
تحية طيبة،

يسرني أن أتقدم لكم بهذه الاستبانة والتي صممت للحصول على بعض البيانات لاستطلاع رأيكم بخصوص موضوع **مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي**. أرجو أن تقوم بتعبئة هذه الاستبانة بكل حرية وأمانة، مؤكدة لكم بأن الهدف من المعلومات هو لأغراض البحث العلمي فقط ولن تستعمل هذه المعلومات لأية أهداف أخرى. وعليه أرجو عدم كتابة الاسم أو أية دلالات تشير إلى شخصيتك

ولكم جزيل الشكر

المشرف أ.د. ذياب البداينة **الطالبة خولة الحسن**
جامعة مؤتة

الجزء الأول:

1. **القطاع:**
   1. حكومي 2. خاص 3. مجتمع مدني

2. **المحافظة:**
   1. عمان 2. الزرقاء 3. البلقاء 4. مادبا 5 . اربد 6. عجلون
   7. المفرق 8. جرش 9 الكرك 10. الطفيلة 11. معان 12. العقبة

3. **النوع الاجتماعي :** 1. ذكر 2. أنثى .
4. **العمر :**............... سنة.
5. **الدرجة الوظيفية :** (   )
6. **التعليم:** 1. أمي 2. اعدادي فأقل 3. ثانوي 4. دبلوم 5. جامعي 6. دراسات عليا
7. **العمل:** 1. بلا عمل 2. عمل حرفي 3. عمل مهني 4. عمل اداري 5. عمل فني
8. **الدخل الشهري (   ) دينار**
9. **في آخر (12) شهر هل طلب منك أو من أحد أفراد أسرتك تقديم رشوة لانجاز عمل ما**
   1. نعم 2. لا
10. **اذا كانت الاجابة نعم على السؤال السابق، ما مقدار ما دفع (   ) دينار**
11. **في آخر (12) شهر ما عدد مشاركاتك في الحراك الشعبي (   )**
12. **الحراك الذي تشارك فيه**
    1. الاحرار 2. الاصلاح 3. الشباب 4. المعارضة 5. الاسلاميون
    6. اليساريون 7. بصفة شخصية 8. لم اشارك 9. اخرى __________
13. **هل تنتمي إلى 1- حزب 2- تنظيم شبابي 3- تجمع نقابي 4- مستقل 5 . لا انتمي**
14. **هل تعد نفسك حزبياً 1. وسطي . 2. يميني 3. إسلامي 4. مستقل 5. ليبرالي 6. يساري**
15. **هل شاركت في حراك عام 1989؟ 1. نعم 2. لا**
16. **هل شاركت في حراك عام 1996؟ 1. نعم 2. لا**
17. **أسـباب مـشاركتك فـي الحـراك**
    ____
    ____
    ____

الجزء الثاني: على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) الأقل مساهمة و(10) الأكثر مساهمة في انتشار الفساد. **ضع الرقم الذي يعبر عن رأيك في انتشار الفساد لكل بند من البنود التالية:**

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

الأقل مساهمه — **الأكثر مساهمه**

برأيك ما مدى مساهمة العناصر التالية في انتشار الفساد في الاردن

الرقم	**البند**	**الدرجة من 10**	**الرقم**		**الدرجة من 10**
1	ضعف التشريعات		9	غياب العدالة	
2	ضعف القضاء		10	غياب الشفافية	
3	ضعف جهاز العدالة الجنائية		11	تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين	
4	ضعف أجهزة مكافحة الفساد		12	عدم الجدية في مكافحة الفساد	
5	شيوع ثقافة الفساد		13	غياب المساءلة	
6	الفقر		14	الشعور بعدم الانصاف	
7	المحسوبية		15	الجشع والرغبة في الثراء السريع	
8	غياب الرقابة أو ضعفها		16	تقصير ديوان المحاسبة	

على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث **(صفر) جهود غير فعالة و(10) جهود فعالة في مكافحة الفساد. ضع الرقم الذي يعبر عن رأيك حسب الجدول التالي:**

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

جهودغير فعالة — جهود فعالة

الرقم	**البند**	**الدرجة**	**الرقم**	**البند**	**الدرجة**
1	جهود مجلس النواب		**7**	جهود ديوان المظالم	
2	جدية جهود الحكومة		**8**	انجازات الحكومة في الوقاية	
3	انجازات الحكومة في المكافحة		**9**	شفافية الحكومة في المعالجة	
4	العدالة في التعامل مع القضايا		**10**	سرعة الإجراءات في المكافحة	
5	تقديم الفاسدين للمحاكم		**11**	حماية الفاسدين من خلال التشريعات	
6	جهود هيئة مكافحة الفساد		**12**	جهود ديوان المحاسبة	

على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) الأقل انتشاراً و(10) الأكثر انتشاراً للفساد، **والرشوة واستخدام العلاقات الشخصية، والاعتداء على المال العام والممتلكات العامة. ضع الرقم الذي يعبر عن رأيك في حسب الجدول التالي:**

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

الأقل انتشاراً — **الأكثر انتشاراً**

اختر الرقم الذي يعبر عن رأيك في البنود التالية:

الرقم	البند	الرشوة	استخدام العلاقات الشخصية	الاعتداء على المال العام والممتلكات العامة
		الدرجة	الدرجة	الدرجة
1	**صغار الموظفين**			
2	**كبار الموظفين**			
3	**الرخص التجارية**			
4	**القيادات السياسية**			
5	**الصحافة**			
6	**القطاع الخاص**			
7	**القضاء**			
8	**المقاولات**			
9	**الشرطة**			
10	**الوزارات**			
11	**العطاءات الحكومية**			
12	**المخابرات العامة**			
13	**مجلس النواب**			

على مقياس من صفر إلى (10) ضع الدرجة المناسبة في رأيك ، حيث **صفر (0) الأقل انتشاراً و(10) الأكثر انتشاراً**

حسب اعتقادك ما مدى انتشار المخالفات التالية في المؤسسات الحكومية :

	المخالفة	الدرجة
1	اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	
2	اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	
3	المحاباة والجهوية	
4	التزوير في المستندات	
5	التربح من أعمال الوظيفة	
6	تعاطي الرشوة بكافة صورها	
7	استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	
8	تسخير الموظفين لاعمال شخصية	
9	إساءة المعاملة باسم الوظيفة	
10	التحايل على القوانين والتشريعات	

1. **هل تعتقد ان محاربة الفساد في الاردن ممكنة ؟** 1. نعم 2. لا
2. **هل تعتقد ان الحكومة جادة في محاربة الفساد في الاردن ؟** 1. نعم 2. لا
3. **هل تعتقد ان تعتقد ان الاصلاح ممكن في الاردن ؟** 1. نعم 2. لا
4. **ما اولويات الاصلاح في الاردن ؟**
(ضع الرقم من 1-4 حسب الاولوية 1= اولوية قصوى 2 اولوية مهمة 3- اولوية بسيطة 4- لا اولوية)
الاصلاح الامني ( ) الاصلاح السياسي ( )
الاصلاح الاجتماعي ( ) الاصلاح الاقتصادي ( )
5. **هل تعتقد ان التغيير في الاردن ممكن من خلال:**
1.الحوار 2.الاحزاب 3.محاربة الفساد 4.الديمقراطية 5.الاصلاح 6.التغير القسري 7.المظاهرات والاعتصامات
6. **في آخر 4 أشهر كم مرة شاركت فيها في الحراك** ( )
7. **هل تعتقد بوجود بلطجة ترعاها جهات معينة؟** 1. نعم 2. لا

8. اذا كانت الاجابة نعم من يقف خلفها؟

1. الشرطة 2. الاحزاب 3. الفاسدون 4. المخابرات 5. الحكومة

على مقياس من صفر إلى (10) ضع الدرجة المناسبة في رأيك ، **حيث صفر الأقل رضا و(10) الأكثر رضاً**

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

غير راض على الاطلاق ... راض جدا

ما مدى رضاك عن أداء كل من؟

م	البند	الدرجة من 10
1	أداء الحكومة	
2	القطاع الحكومي	
3	القطاع الخاص	
4	القطاع الأمني	
5	القطاع الشرطي	
6	القطاع السياسي	
7	قطاع الخدمات	
8	المؤسسات الرقابية (ديوان المحاسبة)	
9	هيئة مكافحة الفساد	
10	الحريات والديموقراطية	

هل تعتقد أن هناك رموزاً متنفذة متورطة بالفساد 1- نعم 2- لا

اذكر 10 أسماء تعتقد أنها من أكبر رموز الفساد في الأردن

الرقم	أسماء رموز الفساد	الرقم	أسماء رموز الفساد
1		**6**	
2		**7**	
3		**8**	
4		**9**	
5		**10**	

ملحق (ب)

استراتيجية مكافحة الفساد للأعوام 2008 - 2012

استراتيجية مكافحة الفساد للأعوام 2008 - 2012

أولاً: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد :ولتحقيق ذلك يتطلب تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد من خلال توفير ما يلي:

1. توفير الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لعمل الهيئة.
2. تأمين الهيئة بالكوادر المتخصصة وتأهيلها وتدريبها بشكل فاعل.
3. تطوير التشريعات القانونية التي تنظم عمل الهيئة.
4. تنسيق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والبرامج الوقائية والتثقيفية والتوعوية للهيئة.
5. تبني مدونة سلوك خاصة بهيئة مكافحة الفساد تحدد مقاييس سلوك موظفي الهيئة والإجراءات التأديبية المتعلقة بمخالفتها.
6. تطوير وتبني كافة الأدلة الإرشادية، وإجراءات العمل القياسية والأدلة الخاصة بموظفي الهيئة والتي يجب أن تصبح جزءًا متممًا للتدريب في الهيئة، ولهذه الغاية يتوجب إعداد الأدلة الإرشادية والسياسات حول إجراءات التحقيق ، التعامل مع الشكاوى، إجراءات الوقاية من الفساد، تنسيق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إدارة مخاطر الفساد. سياسة حماية المخبرين، سياسة توفير العدالة والمساواة، الوصول إلى المعلومات وسياسة الشفافية في الهيئة.

ثانيًا: الوقاية من الفساد: الغاية الرئيسية من الوقاية هي إيجاد الظروف التي تقلل من فرص حدوثه ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال ما يلي:

- وضع التشريعات اللازمة لتسهيل بيئة الأعمال وسد الثغرات فيها، ومراجعة إجراءات العمل وتبسيطها.
- تعزيز قدرات الأجهزة المختلفة لتطبيق القانون.
- توفير المزيد من الشفافية والمساءلة الإدارية.
- الحد من الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقًا أو تحق باطلا.

ثالثًا: التثقيف والتدريب والتوعية العامة: إن جهود مكافحة الفساد لا تحقق الغاية المنشودة إلا من خلال اتخاذ إجراءات خاصة في مجال التثقيف والتدريب ولا بدّ من توعية المواطنين بمخاطر الفساد على خطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز مصداقية الأردن لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية، ولا بد أيضًا من إيجاد بيئة مجتمعية تحرص على النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص وأن الواسطة والمحسوبية فيها تجاوز على قيم المجتمع الأخلاقية والدينية، في الوقت الذي يتم فيه العمل على حماية المؤسسات الوطنية والعاملين فيها من خطر اغتيال الشخصية.

رابعًا: إنفاذ القانون: لا بّد من ملاحقة مرتكبيه، بغية حرمانه م من فرص ارتكاب جرائمهم في المستقبل من جهة وإطلاع المواطنين على أن الجريمة لا بدّ من ملاحقتها ومعاقبة مرتكبيها وإيقاع الجزاء العادل بحقهم. ويتم تحقيق هذه الغاية من خلال:

1. مراجعة التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم جزائيًا مع ضمان حقهم في الدفاع ومراعاة تبسيط إجراءات التحقيق والمحاكمة.
2. تبسيط الإجراءات التي تضمن حجز ومصادرة الأموال والعائدات الناتجة عن الفساد وفي الوقت الملائم.
3. تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد.

خامسًا: تنسيق الجهود لمكافحة الفساد: وذلك لضمان جودة واستدامة نتائج الإجراءات المحددة وفقًا لهذه الإستراتيجية وتشمل:

1. .وضع سياسات فعالة لتنسيق الجهود في مجال مكافحة الفساد مع جميع الأجهزة الحكومية المعنية.
2. وضع إجراءات تواصل وتنسيق مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد.
3. تقييم تنفيذ الإستراتيجية وتقييم النتائج.

ملحق (ج)

بيان

الحملة الوطنية لمكافحة الفساد واقرار قانون من اين لك هذا

الحملة الوطنية لمكافحة الفساد واقرار قانون من اين لك هذا

لا ترسل رسولا جاهلا فان لم تجد حكيما فكن حكيم نفسك

مقدمه:

يعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقده تؤثر في جميع الدول، تقوض دور المؤسسات الديمقراطية وتبطئ عجلة التنمية الاقتصادية وتساهم في عدم استقرار الحكومات، الفساد يهاجم اساس المؤسسات الديمقراطية من خلال تشوية عمليات الانتخابات وانتهاك سيادة القانون وخلق مستنقعات بيروقراطية للحصول على رشاوى مما يؤدي الى اعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (اتفاقية منظمة الامم المتحده لمكافحة الفساد) تعريف الفساد: هو كل فعل يشكل انحرافا عن منظومة الاخلاق والصلاح ويشمل اساءة او استغلال الوظيفة العامة او السلطة من اجل تحقيق منفعه خاصة او استنتاج فوائد متعمدة لاخرين (منظمة الشفافيه الدوليه، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، لسان العرب)

اولا: التوازن بين السلطات الدستورية

ان انتشار الفساد في اي دولة انما هو نتيجه لوجود فساد في البنية التحتية لنظام الحكم، وان مكافحة الفساد والقضاء على اثاره لا يمكن ان تتم وبشكل جذري الا باصلاح دستوري حقيقي يضمن انجاز نظام ديمقراطي يرتكز على ثلاثة أسس: قضاء مستقل يبسط رقابتة على الجميع ويشرف على كافة الانتخابات، برلمان منتخب وفقا لنظام انتخابي عصري يحقق العدالة والنزاهة، وحكومة تنفيذية تخضع للمساءله امام البرلمان وتخضع بكامل اجهزتها لرقابة القضاء. يتبع ذلك بالضروره توفير البيئة المناسبة لتمارس السلطة الرابعة رسالتها بحرية واستقلال بعيدا عن متناول يد السلطه التنفيذيه.

ثانيا: مؤسسات المجتمع المدني

تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة والمشاركة الايجابية في محاربة الفساد وعلى قاعدة ان الفساد لا جنسيه له ولا طائفة ولا عرق، ندعو لانشاء منظمة اهلية وطنية تطوعية مستقلة لا يكون لاعضائها اي علاقة بالسلطة التنفيذية وعلى درجة عالية من الكفاءة والنزاهة والسيرة الحسنة والقبول الشعبي.

ثالثا: تشريعات محاربة الفساد

تطوير منظومة التشريعات الاردنيه بما يلزم لتعزيز ثقافة المشاركة في محاربة الفساد مثل قوانين(حرية الحصول على المعلومات بحد ادنى من القيود، حماية الشهود والمبلغين، اغتيال الشخصية) ارساء مدونة السلوك لتفادي تضارب المصالح، الغاء اي تضارب في القوانين تسمح بالتقادم في جرائم المال العام واقرار قانون من اين لك هذا من غير تحدبد سقف زمني للاتهام.

رابعا : استقلالية هيئة مكافحة الفساد

العمل على استقلال هيئة مكافحة الفساد عن السلطه التنفيذية ماليا واداريا وارتباطها بمجلس النواب او بالسلطة القضائية كذلك كل ادوات الرقابه من مثل ديوان المحاسبة وديوان المظالم.

خامسا: تعين القيادات

اعادة النظر بكل القيادات الحكومية الراهنة جميعا ووقف سياسة تدخل الاجهزه الامنية في التعينات للمواقع المتقدمة في القياده واعتماد معايير الكفاءة والشفافية وارساء تقليد ديمقراطي جديد في ان تعرض الحكومة على لجنة نيابية متخصصة تشكل لهذه الغاية اسماء المرشحين لشغل اي من المواقع التاليه: مدير المخابرات العامه، مدير الامن العام ، المحافظين، رؤساء الهيئات المستقلة، رئيس المركز الوطني لحقوق الانسان، رئيس مجلس ادارة الضمان الاجتماعي والمدير العام، رئيس ديوان المحاسبة.

سادسا الثقافة المجتمعية

اطلاق ثقافة مجتمعية تحارب الفساد والمفسدي، ثقافة تبدأ في البيت والمدرسة وعقد الورش لطلاب الجامعات والمجتمع المحلي لخلق وترسيخ ثقافة ترفض الفساد وتحقر كل مفسد ومن تأكد فساده او استرزق من وظيفتة او سلطتة وتحقير كل موظف يتحول بقدرة قادر الى مليونير دون ان يكون لذلك مبرر شرعي

المعلومات الشخصية:

الاســـم: **خولة عبد الحميد حسن**

الكليـــة: **العلوم الاجتماعية.**

التخصص: **علم اجتماع/ علم الجريمة**

الدرجة العلميـــة: **الدكتوراه**

السنـــــة: 2012

البريد الالكتروني: **khawlaalhasan@gmail.com**